AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعودية »

السنة الثانية ـ العدد ٢٠ ـ ربيع الاول ١٤١٣ هـ ـ سبتمبر ١٩٩٢
No: 20. September 1992 . Year. 2

المعارضة في الخليج بين التحولات الذاتية والموضوعية

مجلس الشورى : مع التأجيل مرة أخرى

الأصولية تهمة تخيف العائلة المالكة

قطر : النضال الديمقراطي والموقف من المطالب الشعبية

المعارضة في عُمان من الكفاح المسلح الى النضال السلمي

هوامش نقدية على العلاقة السعودية مع المعارضة العراقية

شعر

نحـــن !

نحن من أيّة ملّة ؟!
ظلّنا يقتلع الشمس ..
ولايأمنُ ظلّه !
دمُنا يخترق السيف
ولكنّا أذلّة !
بعضُنا يختصرُ العالم كلّه
غيرَ أنّا لو تجمعنا جميعاً
لغدونا بجوار الصفر قلّة !
نحن من أين ؟
إلى أين ؟
وماذا ؟ ولماذا ؟
نُظُمٌ محتلّةٌ حتى قفاها
وشعوبٌ عن دماها مستقلّة !
وجيوشٌ بالأعادي مستظلّة
وبلادٌ تُضحكُ الدّمع وأهله :
دولةٌ من دولتين
دولةٌ مابين بين
دولةٌ مرهونةٌ ، والعرشُ دين .
دولةٌ ليست سوى بئر ونخلة .
دولةٌ أصغرُ من عورة نملة
دولةٌ تسقُطُ في البحر
إذا ما حرّك الحاكمُ رجله !
دولةٌ دون رئيس ..
ورئيسٌ دون دولة !

* * *

نحن لُغزٌ مُعجزٌ لاتستطيعُ الجنُ حلّه .
كائناتٌ دون كونٍ
ووجودٌ دونَ علّة
ومثالٌ لم يرَ التاريخُ مثله
لم يرَ التاريخُ مثله !

أين نمضي ؟

غص ما تحت السماوات وفوق الأرضين
بعيون المُخبرين
كُلّ إنسانٍ لدينا تهمةٌ تمشي
ويمشي معها ألفُ كمين !
نصفُنا في داخل السّجنِ
ونصفٌ خارج السجنِ سجين !
لم نعُد نملكُ ما نُبديه من أصواتنا
.. حتّى الأنين !
لم نعُد نملكُ ما نُخفيه في أعماقنا
.. حتّى الحنين !
ضاقت الدّنيا على الدنّيا
وضيّعنا الجهات الأربعين !

* * *

رب لم يبق لنا في بلد الموت
سوى الموت من الموت مفرّ
رب لكنّ العساكرُ
نسفوا كُلّ المقابرُ
يامُعينُ..
أين نمضي
ولدينا حاكمٌ يقتُلُ حتّى المَيتينُ ؟ !

« أحمد مطر ــ لافتات ٤ »

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعودية »

السنة الثانية ـ العدد ٢٠ ـ ربيع الاول ١٤١٣ هـ ـ سبتمبر ١٩٩٢

رئيس التحرير ـ حمزة الحسن
مدير الإدارة ـ عبد الامير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

تطورات الاوضاع الاجتماعية .. كيف نستثمرها ؟ ٢

■ تطورات ايجابية ملحوظة تعيشها مجتمعات في الخليج والجزيرة العربية في أعقاب حرب الخليج .. هذه التطورات تبلورت في تنامي الوعي السياسي والحقوقي والحاجة الى الاصلاح والمطالبة بتصحيح أنظمة الحكم ، ولكن هذه التطورات يجب أن تستثمر وتكرس لاصلاح واقع هذه المجتمعات ، وحماية مستقبلها ، وتجييرها .

المعارضة في الخليج بين التحولات الذاتية والموضوعية ٢٦

■ اذا كانت حرب الخليج الثانية بمثابة تدشين ما سمي بالنظام العالمي الجديد ، الذي أريد له أن يكون مفصلاً تاريخياً يختزل كل التحولات والتغيرات العالمية ويبرزها على هيئة معالم جديدة من القيم والافكار ، فهذا يعني أن حرب الخليج ١٩٩١م قد جعلت شعوب المنطقة الخليجية أكثر ارتباطاً وتفاعلاً بالمتغيرات العالمية .

العلاقة بين المعارضة وأنظمة الحكم في الخليج ٢٣

■ المعارضة في الخليج كما الأنظمة الحاكمة في المنطقة ، كانت خلال السنوات الماضية عرضة للتأثر بالمستجدات الكثيرة الحاصلة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .. وقد كانت العلاقة بين الطرفين ـ الانظمة والمعارضة ـ فيما مضى من السنين متأثرة بالاوضاع القديمة ، وفي حين حدثت تحولات دولية شملت أنحاء مختلفة من العالم .

قطر : النضال الديموقراطي والموقف من المطالب الشعبية ٣٠

■ لم يتوقع أحد ـ بعد مرور أكثر من شهرين على تقديم رسالة موقعة من قبل ٥٣ مواطناً قطرياً ـ أن تلجأ الحكومة القطرية الى الاساليب الممجوجة والمقيتة التي تسير عليها العائلة الحاكمة في البحرين .. ولكن حاكم البلاد المطلق خليفة بن حمد ال ثاني ، خيّب التوقعات المذكورة واستشاط غضباً من نشر الرسالة في الصحافة الاجنبية واعتبر أن هناك مؤامرة ضد نظامه.

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ـ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ـ أوروبا (٤٠ دولاراً) ـ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA·AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON·D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

تطورات الاوضاع الاجتماعية .. كيف نستثمرها ؟

حسن موسى الصفار

■ تطورات ايجابية ملحوظة تعيشها مجتمعاتنا في الخليج والجزيرة العربية في اعقاب حرب الخليج ، لكن هذه التطورات يجب ان تستثمر وتكرس لاصلاح واقع هذه المجتمعات ، وحماية مستقبلها ، وتجييرها ، وإلاّ فإن الانظمة الحاكمة تخطط وتعمل لاحتواء تلك التطورات . . وما تستهدفه هذه السطور هو الاشارة الى بعض البرامج التي تساعد على استثمار هذه التطورات .

■ أولاً : المؤسسات والتكتلات الاجتماعية :

فغالبية الناس في مجتمعاتنا لا يستشعرون المسؤولية تجاه واقعهم وبلادهم ومجتمعهم ، فالحكام يريدون ابتعاد الناس عن التفكير في الشؤون العامة لان « الشيوخ أبخص » ولأن « السياسة ورطة » والفهم السلبي للدين يوجه الناس للانكفاء والانعزال ، والخضوع للحاكم « من تولى عليكم فأسمعوا له وأطيعوا » . والاجواء العائلية التربوية تزرع في النفوس عدم الثقة واللامبالاة والاتكالية ، والثقافة السائدة تدعو الى الترف والاستهلاك ..

لكل ذلك يصبح الشعور بالمسؤولية ضامراً ، ويكون التصدي للشؤون الاجتماعية العامة نادراً ومحدوداً ، ولعل من النتائج الهامة لحرب الخليج ايقاظ الشعور بالمسؤولية عند قطاع أوسع من شعوب المنطقة ، لكننا بحاجة الى العمل على تنمية هذا الشعور وتجذيره لئلا يكون موجة حماس عابرة ، كما أننا بحاجة ماسة الى تحويله الى ممارسة وترجمة عملية سلوكية .

من جهة أخرى فإن من يمتلك الوازع للاهتمام بالمصلحة العامة قد يعوزه الدافع للانفتاح على الاخرين والتعاون معهم ليكون العمل جمعياً وضمن اطار مؤسساتي او تكتل منظم ، فالفردية في العمل والتحرك سمة عامة حتى في مجالات الاعمال المادية الاقتصادية .

فبينما تنشط في المجتمعات المتقدمة الشركات والمؤسسات الاقتصادية المتعددة الجنسيات ، يعجز الواحد منا غالباً في التعاون حتى مع أخيه أو اقربائه في القيام بعمل اقتصادي مشترك .

إن العمل الجمعي يحتاج الى تربية وثقافة تدفع الناس باتجاهه وتساعدهم على التغلب على مشاكله ، وتؤكد اخلاقياته .

وغريب جداً ان تنتشر الروح الفردية في مجتمعات اسلامية يدعوها دينها الى التعاون ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾ ويوثق فيما بين افرادها رابطة التاخي ﴿ انما المؤمنون اخوة ﴾ ويبشرها بمباركة الله ودعمه للاعمال الجمعية « يد الله مع الجماعة » .

لكن تلك التعاليم الدينية المدعومة ببرامج سلوكية عملية كالحج وصلاة الجماعة وأمثالها ، قد أهملت تحت وطأة التخلف وقشرية الفهم الديني والحياتي .

إن القضايا التي ترتبط بالشؤون العامة لكل المجتمع لا يمكن ان تترك للمزاج الفردي والمستوى الفردي المحدود ، بل لا بد وأن تعالج في أطر جمعية تضم المخلصين الواعين من أبناء المجتمع .

بالطبع فإن الانظمة الحاكمة في بلداننا كما تسعى لابعاد الناس عن الاهتمام بالقضايا الوطنية العامة لتحتكر هي وحدها حق القرار فيها ، ولتمارس استبدادها السياسي دون أي مشاركة شعبية بالرأي وبالموقف ، كذلك فإنها تحظر وتمنع أي تجمع او تكتل أهلي شعبي خارج فلكها المحدود وأطارها الضيق .

فحتى الجمعيات الخيرية الاجتماعية لمساعدة الفقراء والضعفاء من أبناء المجتمع ، لا تسمح الحكومة السعودية مثلاً بتأسيسها الا عبر قوانين وقنوات الحكومة ، ومن خلال وزراء الشؤون الاجتماعية ، وليت الامر بقي في حدود وزارة الشؤون الاجتماعية ، فقد لوحظ أخيرا كثرة تدخل اجهزة الأمن والمباحث في شؤون الجمعيات الخيرية ، وصدر أخيرا قانون يقضي بأن توافق الوزارة على أسماء من يريدون ترشيح أنفسهم

■ علينا ان نستثمر التطورات السياسية الناجمة عن حرب الخليج قبل ان تحتويها الحكومات ، ويجب أن يدفع ذلك التطور الناس للتصدي لقضاياهم الوطنية والاجتماعية وأن يتلاقوا ويتعاونوا على ذلك .

* * *

■ إن العمل الجمعي يحتاج الى تربية وثقافة تدفع الناس باتجاهه وتساعدهم على التغلب على مشاكله ، وتؤكد اخلاقياته .

لرئاسة الجمعية الخيرية قبل أن يطرحوا أنفسهم في الجمعية العمومية للانتخاب . وعرف الجميع ان اسماء المرشحين تعرض على المباحث .

وحصل أخيراً في مدينة صفوى من القطيف في المنطقة الشرقية ، ان المباحث تدخلت بوضوح لتضغط على رئيس الجمعية الخيرية المنتخب من قبل الجمعية العمومية والمحبوب من أهل بلده ، ليستقيل من رئاسته .. وإلاّ ! .

ومعروف ان العديد من الجمعيات الخيرية في بلادنا تخضع لارادة الامراء كجمعية البر في الشرقية وجمعية البر في الرياض ، وكلجنة أغاثة المجاهدين في افغانستان ، وكلجنة دعم فلسطين ، ولجان دعم المسلمين في البوسنة والهرسك .

والاندية الرياضية أيضا تعاني من تدخل الحكومة ، وهي تخضع لرعاية الشباب التي يرأسها الامير فيصل بن الملك فهد ..

وتكاد تنعدم التجمعات الادبية والثقافية في بلداننا الا ما ندر وخضع لارادة الحكومة أما النقابات العمالية والتجمعات السياسية فهي شرك أكبر وجرم لا يغفر !! .

أن هذه القيود تعكس رغبة الحكومات وخطتها في ابقاء وتكريس حالة اللامبالاة في أوساط المواطنين والابتعاد عن تحمل المسؤولية والاهتمام بالشؤون العامة ، كما تظهر حذرها وهلعها من أي تلاق وتعاون وتلاحم شعبي قد يشكل نواة لقوة تنافس وتزاحم تفرد الحكومة بالقوة والسلطة .

لكن وعي الناس وخاصة في مستواه المتطور الذي أعقب حرب الخليج يجب أن يدفعهم للتصدي لقضاياهم الوطنية والاجتماعية وأن يتلاقوا ويتعاونوا على ذلك .

إن الاهتمام بأي شأن من الشؤون العامة ، والتجمع المؤسساتي من أجله يرفع معنويات المجتمع ويفجر الكفاءات والقدرات المخلصة ، ويوفر التجربة والنضج للعمل الاجتماعي ، كما يبلور قوة المجتمع .

فالجمعيات الخيرية والمنتديات الادبية والثقافية وتجمع العلماء والخطباء والعمال والطلاب وأفراد كل شريحة من شرائح المجتمع مع بعضهم البعض كل ذلك مهم ومطلوب لرفع مستوى المجتمع وتعزيز نضاله وقوته .

■ ثانياً : تفعيل دور الدين :

مجتمعاتنا في الخليج والجزيرة العربية معروفة بالتزامها الديني ، وهذا أمر طبيعي فقد أنطلق الاسلام من هذه المنطقة وعلى أيدي أسلاف هذه المجتمعات ، كما تتشرف هذه المنطقة باحتضان الحرمين الشريفين ، وفي ربوعها وأجوائها هبط الوحي الالهي بآيات القران الحكيم ، وبسبب هذا الالتزام الديني لم تتمكن التيارات والدعوات المخالفة للدين أن تجد لها موقعا في هذه المجتمعات ، كما لم تستطع أي حكومة طوال تاريخ المنطقة بعد الاسلام ان ترفع شعاراً مخالفاً للاسلام أو تطبق قانوناً ظاهره التناقض مع الشريعة .

وما حدث في مجتمعات عربية واسلامية اخرى من تسلط تيارات مناوئة للدين بصراحة ووضوح كالتيارات اليسارية ، والماركسية ، والشيوعية ، والمادية لم يحصل في منطقتنا والحمد لله .

لكن ما تعانيه مجتمعاتنا هو تحجيم دور الدين والقشرية في فهمه ، فالدين هو معتقدات قلبية ، وعبادات توقيفية ، والتزامات محدودة في مجال السلوك كترك المحرمات .

أما في مجال السياسة والحكم وفي ميدان الاقتصاد والمال ، وعلى الصعيد الاجتماعي والعلمي ، فليس للاسلام دور يذكر ، وكأن الاسلام لا رأي له في هذه المجالات ولا برامج يطرحها للتنفيذ .

وقد لعب الحاكمون دوراً اساسياً في أبعاد الدين عن شؤون السياسة والحكم وخدعوا الناس برفع شعارات الدين والالتزام بظواهره المحدودة ، وساعدهم على ذلك الفهم المتخلف القشري للدين ، والذي تطرحه الجهات الدينية التقليدية حيث تدعو الناس الى الزهد في الدنيا والاهتمام بالآخرة وطاعة أولي الامر ــ أي الحاكمين ــ والتحصن في كهف التقية وانتظار الفرج ، وعدم التلوث بالسياسة ، والتوغل في المسائل الجزئية الجانبية من الدين ، كتطويل اللحية وتقصير الثياب ، واستخدام المسواك ومحاربة البدع ــ أي الآراء المخالفة لهم ــ ورفض أي تطور في الحياة الاجتماعية .

■ لا يمكن ان تترك القضايا التي ترتبط بالشؤون العامة لكل المجتمع للمزاج الشخصي والمستوى الفردي المحدود ، بل لا بد وأن تعالج في أطر جمعية تضم المخلصين الواعين من أبناء المجتمع .

■ تعاني مجتمعاتنا من تحجيم لدور الدين والقشرية في فهمه ، فالدين هو معتقدات قلبية ، وعبادات توقيفية ، والتزامات محدودة في مجال السلوك كترك المحرمات ن أما في مجال السياسة والحكم وفي ميدان الاقتصاد والمال ، وعلى الصعيد الاجتماعي والعلمي ، فليس للاسلام دور يذكر ، وكأن الاسلام لا رأي له في هذه المجالات ولا برامج يطرحها للتنفيذ .

أن مكر الحاكمين وتخلف هؤلاء المتدينين صيّر الدين في بلادنا غطاءاً للتخلّف ، وأداة للقمع ، ومبرراً للتبعية والفساد .

وأصبح دور علماء الدين هامشيا فهم موظفون تابعون لارادة الحاكم لا دور لهم في صنع القرار ولا في التخطيط لسياسة البلاد ولا يتمتعون بقوة حقيقية ونفوذ واقعي خارج اطار السلطة .

فالاسلام ثروة عظيمة ومخزون حضاري يمكنه أن يمدّ جماهيرنا بزخم روحي كبير تتغلب به على الكثير من معوقات الحركة والتقدم ، كما أن برامج الاسلام وتعاليمه الصحيحة تشق الطريق امام الشعوب لنيل استقلالها الحقيقي وامتلاك حرياتها الكاملة .

ولكن ذلك مرهون بالوصول الى حقائق الاسلام ولبابه ومضمونه ، ومشروط بالالتزام الكامل بمبادئه وشرائعه .. أما الاكتفاء بمظاهر الاسلام وقشوره ، او الاكتفاء ببعض جوانبه وجزئياته ، فقد يعطي مفعولاً وأثراً عكسياً . يقول الله تعالى : ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الاّ خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب ﴾ - سورة البقرة ٨٥ - وفي اية أخرى يقول تعالى : ﴿ كما انزلنا على المقتسمين الذين جعلوا القران عظين فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون ﴾ ، - سورة الحجر ٩٠ - ٩٣ -

ويقول الامام علي : « ألا وأن للاسلام غايات فأنتهوا به الى غاياته » .

وتشهد مجتمعاتنا الخليجية حاليا زيادة ملحوظة في الاقبال على البرامج الدينية وخاصة في أوساط الشباب ، فالمساجد ممتلئة وقاعات المحاضرات مزدحمة ، وقوافل الحج نشطة ، والاقبال على المطبوعات الدينية كبير ، وأي مشروع ديني يلقي تجاوباً سريعاً .. إنّ هذا الحماس الديني يجب ان يستثمر في تعميق قيم الدين الاساسية الاجتماعية وفي تفعيل دوره الحياتي . ومؤسف جداً أن بعض الجهات الدينية تسيء استثمار هذا الاقبال والتوجه الديني في المجتمع فتشغل الناس بجزئيات وتفاصيل بعض القضايا الدينية التي لا ترتبط كثيراً بشؤون حياتهم ولا تعالج مشاكلهم ، والاسوأ من ذلك زجّ الشباب المتحمسين دينياً في مسائل خلافية جانبية وهذا ما لاحظه وتحدث عنه الداعية الاسلامي الشيخ محمد الغزالي في كتبه الاخيرة : « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث » و « هموم داعية » و « تراثنا في ميزان الشرع والعقل » ، حيث كان العديد من شواهد هذه الكتب وحكاياتها من وحي ملاحظات المؤلف ومعايشته للواقع الديني في الخليج والجزيرة العربية .

ولكي يمارس الدين دوره في انقاذ مجتمعاتنا وانتشالها من حضيض التخلف والاستبداد ، وليأخذ بأيديها الى شاطىء حياة حرة كريمة ، لابّد وأن يبذل الواعون المخلصون في هذه المنطقة جهودهم لتوضيح مفاهيم الاسلام الحقيقية وقيمه الاساسية وبرامجه الحياتية الاجتماعية وليميطوا ستار القشرية والرجعية وغبار الفهم التبريري السلبي للدين .

يجب ان تعرف مجتمعاتنا التناقض الفاضح بين مبادىء الدين والواقع السياسي الحاكم .. وأن تتجلى للناس الصورة الحقيقية لكيفية نظام الحكم في الاسلام ، وأن الحاكم يستمد شرعيته من رضا الناس وأختيارهم لا بالقوة والوراثة والاعراف القبلية .. كما ينبغي ان يعرف الناس حقوقهم الكاملة كمواطنين مسؤولين عما يجري حولهم ..

وما هو رأي الاسلام في هذه الثروات النفطية الهائلة وكيف يجب التعامل معها ؟ وكيف نحصن مجتمعاتنا من أوبئة الفساد والانحراف ؟ وكيف نتجاوز الحدود المصطنعة بين شعوبنا الخليجية ؟ .

وبتعبير آخر يجب أن نكتشف ونستنتج من الاسلام حلولاً ناجعة لمشاكلنا الحياتية المعاصرة . ولا بدّ ان نتوقع من الانظمة الحاكمة معارضة وغضباً لمثل هذه الطروحات ، لأن ذلك يفضح تزويرها وتزييفها للدين .. وبالفعل فقد واجهت المبادرات الواعية لطرح الاسلام بالقمع والارهاب كما حصل للدكتور عبد الله فهد النفيسي في الكويت ، والدكتور الشيخ عبد اللطيف المحمود في البحرين ، وللعديد من العلماء الافاضل من قبل السلطات السعودية .

وستجد السلطات الحاكمة في علماء الدين الملتفين حولها والمتعيشين من فتات موائدها خير عون لها في مواجهة اصحاب الوعي الرسالي

للدين ، لكن ما نلمسه من تطور في وعي الناس وتفاعلهم مع المتغيرات الدولية يجب ان يشجعنا على عرض المفاهيم الحقيقية الاصيلة للاسلام .

وعلماء الدين الواعون في مجتمعاتنا يجب ان يتصدّوا لممارسة دورهم المطلوب في توعية الناس بحقائق دينهم وبما يحيط بهم من ظروف ومشاكل . يقول تعالى : ﴿ ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾ ــ سورة البقرة ١٥٩ ــ وعن رسول الله ــ صلى الله عليه واله وصحبه ــ :

﴿ إذا ظهرت البدع في أمتي فليظهر العالم علمه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله ﴾ .

■ ثالثاً : الانفتاح الاجتماعي :

في اطار العروبة والاسلام ، تتعدد في مجتمعاتنا التوجهات الفكرية المذهبية والانتماءات الاجتماعية والسياسية ، وهذا التعدد اضافة الى انه حالة طبيعية فإنه يمكن أن يثري الحياة الفكرية والسياسية ، وكما يقول الله تعالى : ﴿ وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾ .

وانما يستفاد من هذه التعددية اذا سادت روح الانفتاح والحوار الايجابي والتعاون المخلص من أجل المصالح المشتركة .

وما تعاني منه مجتمعاتنا الخليجية هو نوع من الانغلاق والتباعد بين التوجهات والتجمعات حتى لكأنهم يعيشون في قارات متباعدة تفصل بينهم المحيطات والبحار .

ولتسليط الضوء على هذا الموضوع نشير الى مجالات الانفتاح المطلوبة ، كما يلي :

● ١ ــ على المستوى الاقليمي :

فشعوب هذه المنطقة تنحدر من أصول عربية متقاربة ، وهناك وشائج رحم متداخلة بين أبناء هذه الشعوب ، بحيث أن العديد من القبائل والعشائر في المنطقة ، تتواجد لها فروع في مختلف نواحي المنطقة .. كما أن العادات والتقاليد متشابهة الى حد كبير ، والتاريخ واحد ، والواقع والمصير الآن واحد كما يبدو .

لكن عملية التقسيم الجغرافي السياسي الذي أعقب تدهور الحكم العثماني قد جزأ المنطقة الواحدة الى عدة دويلات صغيرة هي دول الخليج الست ، ولولا الجهود الايجابية التي بذلت لبناء دولة الامارات العربية المتحدة لكان عندنا الآن اكثر من عشر دول خليجية !! .

وواضح أن هذه التجزئة وبهذه الكيانات الصغيرة المحدودة ليس في صالح المنطقة وشعوبها ، بل هي لصالح المطامع الاستعمارية ولتكريس التخلف . وبمراجعة سريعة للدور البريطاني في رسم الخريطة الحالية للمنطقة تتجلى الارادة الاستعمارية واضحة فيما حصل ، ففي عام ١٩٢٢ وبدور فعّال من الحكومة البريطانية لتسوية مشكلات الحدود العراقية النجدية والكويتية ، انعقد مؤتمر « العقير » وقد مثّل السعودية الملك عبد العزيز ، ومثل الكويت الوكيل السياسي البريطاني الميجور مور ، ومثّل العراق صبيح بيك نشأت ، وكان السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في بغداد المشرف العام على المفاوضات ، وبعد خمسة أيام من المفاوضات الفاشلة ، تدخل المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس لحسم الامور المتنازع عليها وتصرف مع جميع الوفود على أنها تحت أمرته ، وتناول قلماً ووضع خطوطاً على الخارطة تم بموجبها تقسيم المنطقة .

وأسوأ ما في الامر هو مايبذل من جهود لتعزيز المشاعر الكيانية المحلية وتغذية الروح التجزيئية عبر الصراعات التافهة بين الانظمة الحاكمة في المنطقة على الحدود المصطنعة أو على المصالح للاسر الحاكمة .

ورغم مرور عقد من السنين على قيام مجلس التعاون الخليجي ، الاّ أنه لم يسع سعياً حقيقياً باتجاه الوحدة والتكامل ، بل تمحض دوره في مواجهة المد الثوري التحرري في المنطقة .

ولعل الظروف الآن مناسبة أكثر من أي وقت مضى لتعبئة شعوب هذه المنطقة ودفعها للانفتاح

■ تعاني مجتمعاتنا الخليجية من الانغلاق والتباعد بين التوجهات والتجمعات حتى لكأنهم يعيشون في قارات متباعدة تفصل بينهم المحيطات والبحار .

* * *

■ لعل الظروف الآن مناسبة أكثر من أي وقت مضى لتعبئة شعوب هذه المنطقة ودفعها للانفتاح على بعضها البعض ، لصنع الوحدة بين هذه الشعوب واقعياً وفعلياً عبر التداخل والتفاعل والتعاون في مختلف مجالات الحياة

■ آن ان يدرك الجميع ان التعصب والانغلاق الطائفي المذهبي هو مرض ووباء وحالة طارئة على مجتمعاتنا لا يرضى بها الدين الذي يدعو الى حسن التعامل حتى مع الكافرين

* * *

■ ان تطور الوعي في مجتمعاتنا وتحسس الواقع والشعور بالمسؤولية يجب ان يدفعنا الى تجاوز حالة الانغلاق المذهبي ، وأن نستبدله بانفتاح علماء المذاهب واتباعها على بعضهم البعض ، وبالحوار المشترك في قضايا الدين والحياة ، وبالتعاون لخدمة المصالح العامة

على بعضها البعض ، لصنع الوحدة بين هذه الشعوب واقعياً وفعلياً عبر التداخل والتفاعل والتعاون في مختلف مجالات الحياة .

فبين العلماء والادباء والصحفيين والمثقفين ورجال الاعمال والحركات السياسية وجميع الشرائح على مستوى الخليج والجزيرة العربية يجب ان يكون هناك تلاق وتعاون وكذلك على المستوى الشعبي العام .

● ٢ ــ على الصعيد المذهبي :

هناك عدة مدارس مذهبية اسلامية تنتمي اليها شعوب المنطقة ، كالمذهب المالكي ، والمذهب الحنبلي ، والمذهب الشافعي ، من مذاهب اهل السنة ، وكالمذهب الجعفري والمذهب الزيدي والمذهب الاسماعيلي من مذاهب الشيعة ، وكالمذهب الاباضي من مذاهب الخوارج .

وقد تعايشت ابناء المنطقة مع هذا التعدد المذهبي ولم يمنعهم من التعاون والتداخل ، لكن حالة من التعصب المذهبي أصابت المنطقة بعد ظهور الحركة الوهابية في وسط أتباع المذهب الحنبلي في نجد وخاصة بعد تحالف هذه الحركة مع آل سعود وقيام الدولة السعودية ، والتي تبنت الاتجاه الوهابي وعملت على فرضه على اتباع المذاهب الاخرى ، واستخدمت لذلك حملات اعلامية وتثقيفية وضغوط ارهابية قمعية واغراءات وتطميعات مادية ، مما خلق حالة من العداء المذهبي والتعصب الطائفي المقيت ، لا شبيه له في أي بلد أسلامي اخر ، مع تعدد المذاهب في أغلب البلدان الاسلامية .

لقد آن ان يدرك الجميع ان التعصب والانغلاق الطائفي المذهبي هو مرض وبيء وحالة طارئة على مجتمعاتنا لا يرضى بها الدين الذي يدعو الى حسن التعامل حتى مع الكافرين غير المعتدين ، يقول تعالى : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ﴾ . ــ سورة الممتحنة ٨ ــ ويقول تعالى : ﴿ ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن الا الذين ظلموا منهم ﴾ ــ العنكبوت ٤٦ ــ .

ولا يرضى العقل عن هذا الخلق السيء لأنه يخالف الفطرة ويتعارض مع المصلحة ، كما لا ينسجم هذا الخلق مع تقاليدنا العربية واعرافنا الاجتماعية .

وقد أرتد الأن سلاح التعصب والتكفير ضد الذين شهروه على غيرهم حيث انبثقت في أوساط الوهابيين فئة تخالف التيار الوهابي التقليدي وسرعان ما أطلقت هذه الفئة صفة الكفر والارتداد على مخالفيها من الوهابيين ..

ان تطور الوعي في مجتمعاتنا وتحسس الواقع والشعور بالمسؤولية يجب ان يدفعنا الى تجاوز حالة الانغلاق المذهبي ، وأن نستبدله بانفتاح علماء المذاهب واتباعها على بعضهم البعض ، وبالحوار المشترك في قضايا الدين والحياة ، وبالتعاون لخدمة المصالح العامة .

● ٣ ــ في البعد السياسي :

فجميع التيارات السياسية في المنطقة متفقة على سوء الواقع المعاش ومهتمة بمعارضته وتغييره ، كما أن العقبة الكأداء أمام الجميع حالة الاستبداد والقمع ، حيث لا تحترم حقوق الانسان ، ولا حرية التعبير عن الرأي ، ولا مجال للمعارضة والسعي للمشاركة السياسية ، فلتتعاون قوى المعارضة في مواجهة الاستبداد والقمع ، ولتنسق جهودها للمطالبة بالحرية والمشاركة السياسية وضمان حقوق الانسان مادام ذلك مورداً للاتفاق .

واذا كان استمرار هذا الوضع مضراً لجميع قوى المعارضة ولشعوب المنطقة ، فإن التعاون في مواجهته يقرب الطريق الى تحقيق مستوى من التغيير سيكون بلا شك في صالح الجميع مع تعدد الاتجاهات والمشارب .

وأخيراً لعل ماطرحته في هذه السطور من مقترحات يدور في اذهان العديد من الخيرين والواعين من ابناء هذه المنطقة بيد ان المطلوب تكثيف الجهود والمبادرات لاستثمار ما نشعر به جميعاً من تطور في اوضاع مجتمعاتنا ، ولتحويله الى مكاسب وخطوات متقدمة على طريق الاصلاح والتغيير ان شاء الله .

مجلس الشورى : مع التأجيل مرة أخرى

فؤاد ابراهيم

■ الملك لن يعلن أسماء أعضاء مجلس الشورى في الأول من هذا الشهر « سبتمبر » كي يبدأ عمل مجلس الشورى ، أي مع صدور هذا العدد من « الجزيرة العربية » ، وهو الأمر الذي وعد به الملك ، حين أصدر أمراً ملكياً بتطبيق نظام المجلس في غضون ستة أشهر .

هذا هو ملخص الأنباء الخاصّة التي وردت خلال الشهر الماضي تترى من العاصمة السعودية ، ليدعم بعضها الآخر ، رغم أن هذه الأنباء لم تتأكّد من المصادر الرسميّة السعودية بعد .

ولأن موضوع الإصلاح السياسي ، أو ما سُمي بالإصلاح السياسي ، يخصّ الملك وحده ، وهو يفتي فيه دون غيره من إخوته .

ولأن الملك فهد قد عهد عنه التقلّب وتغيير رأيه من ساعة لأخرى .

وأيضاً ، لأن الملك فهد يعتمد التأخير في كل شؤون حياته الخاصّة والعامّة ، ولا يبالي بالوقت ، الذي هو أرخص شيء لديه .

ويضاف الى هذا ، ما عُهد عن الملك فهد ــ أكثر من غيره من الملوك السعوديين السابقين ــ من إكثاره من الوعود والعهود ومن ثمّ إخلافها .

لهذا كلّه .. فإن من الصعب القطع تماماً بأنّ الملك قد قرّر تأجيل افتتاح مجلس الشورى وتعيين أعضائه .

ومن المؤكّد ، أن القلّة القليلة هي التي ستفاجأ بخبر التأجيل ، نظراً لكثرة إخلاف الوعود السابقة ، حتى وإن كانت ضمن قرارات رسمية أو أوامر ملكيّة ، فمن يصدر الأمر الملكي قادر على إصدار نقيضه ، أو تأجيل تطبيقه في أي وقت ، ولا يعتقد أنه سيفتقد المبرر وإختلاق الأعذار ! .. هذا إضافة الى أن الغالبية من أبناء المملكة ، وكما توضّح من ردّة الفعل بعيد إعلان الأنظمة في مارس الماضي ، غير مبالين ولا يعيرون أهميّة كبيرة للمجلس الشوروي الملكي المعيّن ، وكأنهم يريدون أن يقولوا : بأن المجلس لا ينتظر منه أي خير طالما جاء بهذه الكيفية والصورة .

ربما ستكون صدمة الغربيين أكبر منها بالنسبة للسعوديين ، فكما تشير بعض الأخبار ، فإن عدداً من الصحافيين الغربيين ينتظرون بفارغ الصبر إعلان الأسماء ، وهم يهيئون أنفسهم للكتابة وتغطية الحدث التاريخي ! ، وبين هؤلاء مجموعة من الصحافيين الذين تقدموا فعلاً الى السفارات السعودية في البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة من أجل تغطية ردود الفعل المحلية على إعلان أسماء أعضاء المجلس ، مع اعتقاد أكثرهم بأن فرصتهم للوصول الى السعودية ، ولهذا الغرض بالذات ستكون ضئيلة ، لأن الأمراء السعوديين يخشوا أن يكونوا تحت رحمة التقارير الأخبارية التي تسلّط الأضواء عليهم .

ويفترض أن يلقى تأجيل الملك لإعلان مجلسه ، ارتياح قطاع غير صغير من المثقفين السعوديين .. من الذين يؤمنون بأن الديكتاتورية العارية أفضل بكثير من شورى مسخ تغطي سوءات المستبدين . فهؤلاء ، لا بدّ وأن يرحبوا بتأجيل الملك وإخلافه لوعوده التي بلغت حدّاً لا يطاق من الإبتذال ، فذلك سيساعد ــ من وجهة نظرهم ــ على تغيير حقيقي وجذري في الوضع الداخلي السعودي المتهرىء ، وإن جاء متأخراً ! .

إذا صَدقت الأنباء عن خبر التأجيل ، فإن ذلك سيشكل صدمة حقيقية لمجموعة من المثقفين التي مضت عليها أشهر وهي تلمّع نفسها وتنسج من حول ذاتها الإشاعات بأنها قد اختيرت وتمّ ترشيحها لأن تتولى عضوية المجلس الشوروي السعودي ، مع أن أغلب المقرّبين من الملك فهد يؤكدون بأنه شخصياً الوحيد الذي يعلم الحقيقة وليس أحداً من إخوته الآخرين حتى المقربين منه .. بمعنى أن أسماء الأعضاء لم تخرج من دولاب الملك فهد ، الذي يعتبر التعيين أمراً خاصاً به وحده دون سواه ! .. وأغلب الظن فإن المعينين سيسمعون أو يقرأون أسماءهم كأعضاء للمجلس من أجهزة الإعلام السعودية المحلية باندهاش .. وسيفاجأون كما فوجيء عدد غير قليل من الوزراء السابقين والحاليين بأخبار تعيينهم وإقالتهم من الإذاعة ! .

ما هي دوافع التأجيل ، إذا ما حدث بالفعل ، وكيف سيقنع الملك فهد شعبه ، أو هل هو مهتم أساساً بإقناعه ؟ ! .

هل هناك مشاكل حقيقية وعقبات لم تكن منتظرة تستدعي التأجيل ونحن في أول الطريق ؟ .

لا نظن أن أحداً سيقتنع بأن الأمور الإجرائيّة ، كاختيار الأعضاء الستين ، وإعداد اللائحة الداخلية للمجلس تستهلك مدّة الستة أشهر ، فضلاً عن أن تستقطع وقتاً آخر لهذه الغاية .

ولا نظن أن هناك ظروفاً سياسية إقليمية ودوليّة تعيق المشروع الإصلاحي المتواضع الذي تفتّقت عنه قريحة الملك فهد .. بل على العكس من ذلك تماماً ، فكل الظروف الإقليمية مواتية ، وها هي الكويت واليمن مقبلتان في غضون شهرين على إنتخابات ، رغم اهتزاز الوضع الأمني في كلا الدولتين .. فضلاً عن أن العالم كلّه يحثّ الخطى في اتجاه التغيير والإصلاح ، وهناك عدّة دول غربية صديقة للعائلة المالكة ، تنتظر منها ان تتقدم خطوة ــ صغيرة ــ في هذا الإتجاه .

أما الوضع الداخلي فلا يحتمل التأخير ، الذي لا شك سيكون ضاراً بسمعة الملك فهد وعائلته وحكومته ، وقد يقود البلاد الى اليأس مع ما يترتب عليه من احتمالات عنف واضطراب .. إن تنفيذ الوعد أو الأمر الملكي في وقته ، يخدم العائلة المالكة ، أكثر من أي جهة أو فئة إجتماعية وسياسية أخرى .. خاصة وأن التغيير الذي وعد به الملك محدود للغاية ، وهو يتحكّم بكل مساراته ، ولا يمكنه بعد أن هندس التغيير في أدنى حدوده أن يتراجع عنه قبل أن يبدأ به ، وقبل أن يجف حبر الصحف التي أشادت به .

فهل هناك ظروفاً وأسباباً نجهلها ، ظروفاً قهرية تستدعي التأجيل ؟ .

هل غيّر الملك قناعته حتى بمجلس الشورى المعيّن ، والدستور الذي قيل أنه بدء بتطبيقه ، رغم أن شيئاً لم يتغير حتى الآن وكأنه غير موجود فعلاً ، حيث لم تتغير القوانين ولا الأنظمة ولا السياسات ولا أي شيء آخر ؟ .

لا نعلم من قناعة الملك شيئاً .. لكننا على يقين بأن التأجيل ليس في صالحه مهما تكن الظروف .. وبمقدار ما هنالك من أشخاص يتمنّون أن يتمّ التأجيل من أجل تغيير ديمقراطي حقيقي ، هناك من سيتألّم من التأخير لأنه يعتبر وعود الملك خطوة وإن كانت صغيرة في الطريق الصحيح .

إعدام مواطن بتهمة رفض اعتناق المذهب الوهابي

■ أصدرت اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية بياناً في السادس من سبتمبر الجاري بشأن اعدام السلطات السعودية المواطن صادق عبد الكريم مال الله « ٢٣ عاماً » من مدينة القطيف في الثالث من سبتمبر وجاء في البيان : « اعتقل صادق عبد الكريم مال الله في شهر أبريل عام ١٩٨٨م بتهمة رشق دورية للشرطة بالحجارة ، وبقي رهن الاعتقال فترة ثلاثة شهور .. واستدعي فيما بعد الى المحكمة الشرعية في القطيف من قبل المباحث لمقابلة القاضي يوسف الذي وجه اليه تهمة تهريب كتاب الانجيل الى داخل المملكة . وقد نفى صادق مال الله التهمة ، ثم طلب منه القاضي اعتناق المذهب الرسمي « مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب » واعلان البراءة من المذهب الشيعي ، وأشار عليه بقراءة بعض الكتب التي تقدح في معتقدات الشيعة » .

وأضاف البيان بأن « المحكمة استدعت صادق مرة أخرى وفاتحه القاضي بالموضوع سالف الذكر .. فرفض الاجابة على أسئلة القاضي ، اقتيد بعدها الى سجن المباحث العامة في الدمام بالمنطقة الشرقية وذلك في شهر شعبان ١٤٠٨هـ الموافق لشهر أبريل ١٩٨٨م » .

وينقل سجناء سابقون كانوا مع صادق مال الله في سجن المباحث العامة في الدمام ، أن صادق لم يحقق معه كباقي سجناء الرأي ، بل كان وضعه مختلفاً تماماً ، فقد وضع في زنزانة انفرادية لمدة طويلة .. وقد استدعته المحكمة الشرعية في القطيف خلال فترة الحجز الانفرادي بهدف اقناعه باعتناق المذهب الرسمي ، الا أنه رفض بشدة فقام القاضي المدعو يوسف بتوجيه الاهانات له ولمعتقداته فرد عليه صادق بالمثل . أعيد على أثرها الى الحجز الانفرادي بعد تعرضه لوجبة تعذيب قاسية على أيدي المحققين الذين كانوا برفقته في المحكمة ، ومكث صادق في سجن المباحث بالدمام حتى شهر أبريل ١٩٩٠م وأرسل بعد صدور العفو الملكي عن أغلب السجناء الى سجن المباحث بالرياض حيث مكث هناك حتى موعد تنفيذ حكم الاعدام .

ويمضي بيان اللجنة يقول « ذكر شهود عيان أن سيارة حكومية توقفت فجأة في سوق الخميس بالقطيف المزدحم بجموع غفيرة من المواطنين القادمين من مختلف مدن المنطقة الشرقية ، ودفع صادق الى خارج السيارة ، ثم نزل رجل وتلى بيان وزراة الداخلية ، ولم يكن أحد على دراية بمايجري ، فيما كان الاعتقاد السائد بأن الامر لن يتجاوز الجلد كحالة جارية ومعمول بها بصورة شبه يومية في أرجاء مختلفة من المملكة ، ولكن البيان ذكر حد القتل ما أثار الذعر في صفوف المجتمعين ويضيف شهود العيان بأنه قبل تنفيذ حكم الاعدام بالسيف كان صادق ينادي بصوت مرتفع : الله أكبر .. الله أكبر ، عدة مرات وقال أنا مظلوم فقال له السياف لن تنفعك توبتك ، ونفذ فيه الحكم على الفور » .

وقالت اللجنة في رد فعل على الحادث « إن اللجنة إذ تعتبر إعدام المواطن صادق عبد الكريم مال الله سابقة خطيرة ، كونها تأتي في بداية العمل بالنظام الاساسي .. وإن تنفيذ حكم الاعدام بموجب التهمة الموجهة مع فرض ثبوتها تعد مخالفة صريحة للمادة ٣٨ من النظام الاساسي التي تنص على أن « العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة الا بنص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب الا على الاعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي » ، حيث أن الحكم قد صدر في ٢٩ شوال ١٤١٢هـ الموافق ٢ مايو ١٩٩٢م بناء على تهمة وجهتها المحكمة الشرعية في القطيف في شعبان ١٤٠٨هـ الموافق لشهر أبريل ١٩٨٨م » .

هذا وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية بيانات مماثلة شجبت فيه اقدام السلطات السعودية على اعدام المواطن صادق عبد الكريم مال الله وقد نشرت عدد من الصحف العربية والاجنبية تفاصيل الحادثة .

وقد طالبت بعض المنظمات الحقوقية العربية والدولية باجراء تحقيق عاجل في القضية والضغط على الحكومة السعودية في سبيل وقف مسلسل الاعدامات الجارية في المملكة والمخالفة للمعايير الدولية لحقوق الانسان .

أخبار

السعودية نحو فرض « منطقة محايدة » مع اليمن

تحاول الحكومة السعودية اجبار اليمن على الموافقة على ترسيم منطقة محايدة تتشكل اساسا من اراضي يمنية من اجل اطالة عمر الازمة بين البلدين والتنصل من توقيع اتفاق حدودي او اجبار اليمن على توقيع اتفاقية الطائف التي ينتهي العمل بها هذا العام .

وتقول مصادر صحفية ان جهات غربية كانت قد طالبت بحل ازمة الحدود مع اليمن بغية فسح المجال امام شركاتها للتنقيب عن النفط في تلك الاراضي ودعمت الاقتراح السعودي بانشاء منطقة محايدة بين البلدين. ومن شأن هذا الاقتراح ان يبقي المشكلة بين البلدين موقوتة وان يطيل عمر الازمة الحدودية .

من جهة اخرى ذكرت صحيفة « القدس العربي » بتاريخ ١٦ يوليو ان السلطات السعودية نقلت الى وفد بلد اوروبي زار المملكة مؤخرا تخوفها من الوضع الداخلي اليمني الذي تمارس فيه الاحزاب السياسية رهانا بالنسبة للمسألة الحدودية المثارة. كما ابدى السعوديون استياءهم مما اعتبروه حملة صحفية تشن ضدهم في الصحافة اليمنية والحزبية منها بشكل خاص .

وتمارس الحكومة السعودية ضغوطات على الشركات الغربية التي تنقب عن النفط في الاراضي اليمنية الحدودية لاجبار اليمن على الموافقة اولا على ترسيم المنطقة المحايدة التي ستكون داخل اراض يمنية في الوقت الذي يعتبر اليمنيون ان اراض عسير ونجران ومناطق اخرى في جنوبي المملكة اراض تابعة لهم .

هذا وأكدت صحيفة الواشنطن بوست نبأ المنطقة المحايدة وقالت الصحيفة في منتصف يوليو الماضي ان السعوديين يسعون لانشاء منطقة محايدة شبيهة بتلك القائمة بين العربية السعودية والكويت ، حيث تتقاسم الدولتان عائدات النفط المستخرج من تلك المنطقة .

ونقلت الواشنطن بوست عن دبلوماسي غربي قوله ان السعوديين « ليسوا في عجلة الآن لأن يقدموا على عمل شيء من شانه ان يوفر قدرا كبيرا من الراحة لليمنيين وان العلاقات بين البلدين باقية في حالة جمود » .

□ نفي سعودي □

من جهة اخرى نفت الحكومة السعودية في العشرين من اغسطس الماضي صحة تقرير صحفي نشر في لندن عن وجود اشتباكات وتوتر على الحدود السعودية اليمنية .

ونقل راديو الرياض تصريحا لمصدر سعودي مسؤول نفيه صحة ذلك التقرير وقال المصدر « ان جميع ما ذكره التقرير بهذا المعنى مختلق من اساسه ولا صحة له على الاطلاق » .

الصومال يواجه الابادة والمال السعودي ينتظر طلباً امريكياً

أثار احجام المملكة عن تقديم معونات عاجلة للاجئين الصوماليين الذين يواجهون خطر الابادة جوعا اهتمام العديد من المراقبين .. في الوقت الذي تبذل المملكة اموالا طائلة لانتشال الدول الشيوعية سابقا من الفقر حيث دفعت نحو خمسة مليارات دولار كقروض ومساعدات لروسيا وتساهم حاليا في صندوق مشترك مع المانيا لاعمار القسم الشرقي من المانيا .

وفي حين يموت نحو الف طفل صومالي يوميا من خطر المجاعة والامراض المعدية ، وفي حين تقول التقارير الدولية ان الصومال واجه اخطر كارثة مجاعة شهدها العالم خلال القرن فإن المسؤولين السعوديين ظلوا يتفرجون دون تقديم ادنى المساعدات لهذه الدولة العربية المسلمة .

ويقول مطلعون ان السعودية تنتظر خطة امريكية لانقاذ الصومال حتى تساهم في تمويلها كما كان الحال بالنسبة لخطة الامم المتحدة لايصال امدادت الاغاثة الى جمهورية البوسنة والهرسك ، وبدون ان تطلب واشنطن فإن حكومة المملكة لن تبادر لانقاذ الجياع الذين يحاصرهم الموت في الصومال .

بندر ينافس تركي الفيصل في الامساك بملف المعارضة العراقية

حرص الامير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن على التأكيد لوفد المعارضة العراقية الذي التقاه في مطلع الشهر الماضي على انه شخصيا الوحيد بين السياسيين في العائلة الحاكمة الجدير بتولي ملف المعارضة العراقية وأعرب عن تأييده لاعضاء مؤتمر فيينا الذي انبثق عنه « المؤتمر الوطني العراقي » والذي انشأ في يوليو الماضي بخلاف رئيس الاستخبارات السعودية الامير تركي الفيصل الذي قال عنه الامير بندر بأنه لا يؤيد هذا المؤتمر .

وبالرغم من ان الوفد العراقي المعارض الذي زار واشنطن انبثق عن مؤتمر فيينا الا انه انقسم بشأن اللقاء بالامير بندر اذ رفض اعضاء في الوفد لقاء الامير السعودي احتجاجا على موقف المملكة من قضية اللاجئين العراقيين في شمالي البلاد .

واعتبرت شخصية عراقية معارضة رفضت لقاء الامير بندر موقف المملكة من القضية العراقية بأنه « غامض » وغير محدد ولا يمكن وصفه بأنه يخدم الشعب العراقي .

ونقلت تقارير صحفية في لندن عن اعضاء الوفد الذين التقوا الامير بندر قولهم ان الامير اكد لهم ان الامير تركي الفيصل غير مقتنع باستراتيجيتهم ووعد بأن يكون هو سفيرهم لدى السعودية. وكانت صحيفة « واشنطن بوست » الامريكية قد ذكرت عن دبلوماسيين خليجيين ومعارضين عراقيين قولهم ان الامير تركي يفضل تكوين أئتلاف معارض حول افراد بارزين بدل احزاب . وتقول انباء صحفية ان خطط اقليمية لانشاء جبهة عراقية معارضة قد فشلت بعد الاختلاف حول حصص الفئات العراقية في المناصب القيادية .

السعودية تنفي اثارتها للفتنة الطائفية في مصر

شهدت القاهرة خلال الشهرين الماضيين حملة صحفية ضد المملكة وصلتها بدعم الازمة الطائفية في مصر .

وانتقد العديد من الصحفيين تدخل السعودية عبر مؤسساتها ودعمها المالي في الشؤون الداخلية لمصر ، في الوقت الذي اتهمت فيه العديد من الصحف الحكومة السعودية بالضلوع وراء الاثارات الطائفية وتشجيع العنف بين المسلمين والاقباط .

وقد نفت المملكة في الخامس من اغسطس الماضي قيامها بتمويل اي المشاريع الاسلامية في مصر ، او تأييدها للتطرف هناك .

ونسبت وكالة الانباء السعودية الى مصدر سعودي مسؤول قوله ان هذه الانباء « حاقدة ومغرضة ولاصحة لها على الاطلاق » .

وكانت صحيفة « لوسوار البلجيكية » قد اكدت من جهتها ان الحكومة السعودية تدعم الاثارات الطائفية في مصر .

اضراب جماعي للمعتقلين السياسيين في البحرين

نفذ العشرات من المعتقلين السياسيين في البحرين اضرابا جماعيا عن الطعام احتجاجا على سوء المعاملة والتعذيب الذي يلاقونه على ايدي سلطات الامن هناك .

وقد حاولت سلطت البحرين التكتم على النبأ الا أن أهالي المعتقلين سربوا الانباء الى الصحافة العالمية ونشرته عدة صحف عربية ودولية ووكالة الانباء الفرنسية كما قام مجموعة من الشباب في البحرين بتعليق لافتات على الطرق الرئيسية تدعو للتضامن مع المعتقلين وتدعو العالم للضغط على آل خليفة لحثهم على الافراج عن اولئك المعتقلين الذين تؤكد التقارير الدولية انهم سجناء رأي وانهم يتعرضون لعمليات تعذيب مستمرة .

وقد تم نقل ستة من المضربين الى المستشفى بعد تدهور حالتهم الصحية ، كما ان السلطات الامنية في سجني القلعة وجو حاولت الضغط على السجناء لحثهم على انهاء الاضراب من قبيل المنع من الذهاب الى المرافق العامة والحرمان من الزيارة ، وعلم ان العديد من المضربين تعرض لوجبات جديدة من التعذيب من اجل الضغط عليهم للادلاء بمعلومات عن طريقة تنظيم الاضراب وكيفية التواصل والتنسيق مع بقية المعتقلين

وزارة الداخلية تدعو الشباب لمكافحة البطالة بالالتحاق في المخابرات

في محاولة لاستيعاب اعداد من الشباب العاطلين عن العمل في المملكة والتي تتنامى يوما بعد يوم ، دعا الامير احمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية الشباب للالتحاق في مجالات العمل الامني .

وقال الامير احمد في حديث مع جريدة « عكاظ » بتاريخ ١٥ اغسطس الماضي ان الملك فهد يولي اهتماما خاصا « من اجل ايجاد الاماكن الكافية لاستيعاب جميع الراغبين في التعليم العام بوجه عام والكليات العسكرية والامنية بوجه خاص » ودعا الامير الشباب السعودي الى الانخراط في سلك العمل الامني معتبرا ان « العمل الامني يقدم للشباب مجالات واسعة » .

وقال الأمير « انه ليس من الضروري ان يتجه جميع الشباب السعودي للتعليم العالي » !! « سواء كان على مستوى الجامعات او الكليات المختلفة » وحاول الامير ان يوجد مقارنة بين الكليات التي تشترط معدلات عالية والكليات الامنية التي تقبل جميع المنتسبين اليها بشرط ضمان ولائهم للاسرة الحاكمة فقال الامير « ان التعليم العالي والجامعات تقبل الراغبين من الشباب ذوي مستويات معينة .. وبالتالي فإنه ليس كل من تخرج من الثانوية يستطيع الدخول في مثل تلك المجالات الا بدرجات معينة » مشيرا الى ان الكليات الامنية هي الوحيدة التي تقبل المنتسبين اليها دون التركيز على معايير المعدلات .

وشدد الامير على دعوة الشباب للالتحاق بكلية الملك فهد الامنية حيث قال « ان كلية الملك فهد الامنية تعتبر الاكاديمية العليا لاعداد الشباب الراغبين في العمل في المجال الامني » وقبل ان يختتم الامير حديثه شدد مرة اخرى على ان « كلية الملك فهد الامنية تخضع لعملية تطوير مستمرة » .

والكلية التي حرص الامير على تقديم دعاية لها هي الكلية المسؤولة عن تخريج رجال المباحث العامة الذين يلاحقون من يشتبه في معارضتهم للاسرة الحاكمة ويمارسون عمليات التحقيق والتعذيب بحق الشباب السعودي الذي يسعى لتحقيق كرامته وحريته ، ومحاسبة الامراء على الاستبداد والاستغلال .

تكاليف أزمة الخليج ٦٢٠ مليار دولار حتى الآن

في تقرير مشترك للجامعة العربية ومنظمة أوابيك وصندوق النقد الدولي صدر في السادس من سبتمبر الجاري حول الابعاد الاقتصادية لازمة الخليج ، حيث أورد التقارير احصائيات جديدة حول بهذا الخصوص وقال التقرير : إن أزمة الخليج كلفت الاقتصاديات العربية نحو ٦٢٠ مليار دولار .

وأضاف التقرير الصادر عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية العربية في الخامس من سبتمبر الجاري في أبوظبي بأن هبوطا ملحوظا في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية أدى الى خسائر بلغ حجمها ١٨٥ مليار دولار .

وقد أدت أزمة الخليج أيضا الى انفاق اضافي بلغ نحو ٨٤ مليار دولار في عدد من الدول العربية ، وقال التقرير بأن الزيادة في النفقات أدت الى زيادة عجز ميزانيات الدول العربية الى ثلاثة أمثاله الى نحو ١٨ بالمائة عام ١٩٩١م بعد أن كان ستة في المائة عام ١٩٩٠م وهو أدنى مستوى له منذ نحو عقد .

ويضيف التقرير أن معدل التضخم قد وصل الى ٢٠ بالمائة وهو مستوى يماثل المستويات التي شهدتها المنطقة خلال السبعينات . كما هبطت عائدات النفط التي مثلت ٣٨ في المائة من مجمل تجارة النفط العالمية في العام الماضي الى ٩٦ مليار دولار في عام ١٩٩١م بعد أن كانت ١٠١ مليار دولار في العام السابق .

المعارضة العراقية متخوفة من الرؤية الطائفية المؤثرة على الموقف السعودي

هوامش نقديّة على العلاقة السعودية مع المعارضة العراقية

سيف الدين غنيم

■ بات من المؤكد ، أن يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، بما حمله من مفاجآت وتطورات سياسية وعسكرية ، يوم أرّخ لمنطقة الخليج مرحلة جيوبوليتيكية جديدة ، وفتح الملف الخليجي ، وهو من الملفات الخطيرة ، على خيارات استراتيجية واحتمالات حاسمة ، أثبتت الشهور الماضية ، أنها مرحلة أدخلت المنظومة الخليجية ـ العربية وغير العربية ـ في شبكة من العلاقات السياسية الجديدة بسماتها وخصائصها وتوليفة تحالفية مختلفة تماماً عمّا سبقها ، وأفرزت خطاباً سياسياً ، فيه الكثير من مقوّمات القطرية والقليل من مقومات الوحدة ، ورسمت معالم نظامها الإقليمي الجديد ، في ضوء ترتيبات أمنيّة استبعد فيها « أحباب » الأمس و « استضيف » فيها وعلى مائدتها « أعداء الأمس » .

إنها مرحلة ، عنونها الواقع المنظور بـ :

الدفاع المستورد .

والأمن المستورد .

والقرار المستورد .

من بين القضايا الملفتة للنظر في تفاعلات الحدث الخليجي ، بمترتبيه الإقليمي والدولي .. العلاقة الجديدة بين المملكة العربية السعودية والمعارضة العراقية ، فقد كان الطرفان ـ قبل الثاني من أغسطس ـ كعابرين لا يلتقيان إلّا في مكان طاريء ، فيحتكمان لمنطق العداء ، ولكن علاقاتهما شهدت بعد أزمة الغزو العراقي للكويت أشهر عسل كثيرة ، وليس شهراً مفرداً أو يتيماً ! .

فما هي أسرار هذه العلاقة ؟ ! .

والى أين تتجه ؟ .

وما هي إشكالياتها ومحدداتها ؟ .

وهل أن عسلها « طبيعي » الحلاوة والقوام ، أم أنه صناعيّها ؟ ! .

لن نفصّل وسنعتمد الإيجاز .

موقف الرياض

المبررات التي دفعت بالمملكة السعودية لفتح الأبواب على مصاريعها أمام قوى وفصائل المعارضة العراقية يمكن أن تندرج ـ إيجازاً ـ تحت العناوين الرئيسية التالية :

● **أولاً** : التعاون والتنسيق باتجاه الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين ، الذي يعتبره المسؤولون السعوديون ، عنصراً فاعلاً في إشاعة القلق والإضطراب في عموم المنطقة الخليجية .

● **ثانياً** : الإهتمام بالمستقبل السياسي للعراق ، باعتباره قطراً عربياً وإسلامياً مجاوراً للمملكة ، تتأثّر الأخيرة بما يجري فيه سلباً أو إيجاباً ، ويأتي التنسيق والتعاون وربما دعم المعارضة العراقية من أجل تأمين مستقبل سياسي للعراق لا يكون معادياً لها .

● **ثالثاً** : ترى المملكة السعودية أن ثقل العراق السياسي والإقتصادي والبشري والعسكري لا بدّ وأن يكون عنصراً شديد الفاعليّة في التأثير على الأوضاع الأمنيّة الخليجية ، وإن أي تخطيط مستقبلي لأمن المنطقة الخليجية يعتمد نجاحه على قدرة الخليجيين في تحويل قدرات العراق لخدمة ذلك التخطيط ، أو على الأقل تحييد تلك القدرات حتى لا تكون عامل مخلّ بالأمن الخليجي .

وترى المملكة أن علاقة جيدة مع المعارضة العراقية ورهانها على إمكانية وصولها الى الحكم ، يمكن لها أن تكون نواة لصياغة دور فاعل لعراق المستقبل في موضوع أمن المنطقة والمنظومة التي تحكمه ، بحيث يتحول العراق من مهدد للأمن يجب إقصاؤه عن المساهمة في أية خطط ـ كما في مجلس التعاون الخليجي ـ الى تبنّي دور حساس في الحفاظ على أمن المنطقة ـ أي أمن النظم الخليجية القائمة ـ .

● **رابعاً** : إضافة الى الخلاف التاريخي بين العراق والسعوديين ـ النجديين خصوصاً ـ على الصعيد السياسي والمنافسه في مضامير المختلفة ،وكذلك على الصعيد المذهبي .. فإن هناك مشاكل حدود بين الطرفين غير محسومة الحل ، أو محلولة بشكل مؤقت .. بمعنى أن حلولها التي تمّت خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية ، حملت معها عوامل انفجارها . وإن تطور العلاقة مع المعارضة العراقية كبديل لنظام بغداد الحالي ، يعني خلق أجواء إيجابية لحل هذه المشكلات التي طبعت

طريقة التعاطي معها المنطقة بطابع التوتر والتأزّم .

● **خامساً** : ربما تشعر الحكومة السعودية بشيء من « عقدة الذنب » إزاء شعب العراق ، على اعتبار أن قوات التحالف الدولي استقرّت على الأرض السعودية وانطلقت لتحرير الكويت ، ولتدمّر المواقع الإستراتيجية العراقية من أراضيها .. وربما يشعر المسؤولون السعوديون بمرارة العراقيين بشكل عام مما جرى لبلادهم وأهليهم ، وهم يعتقدون بأن أجواء العداء للمملكة ـ رغم ما يبدو من صفاء في العلاقة مع المعارضة العراقية ـ ستكون عامل مؤثر في العلاقة مع السعوديين ، حتى لو وصلت الأخيرة الى الحكم في العراق فعلاً .

من هنا ، فإن تطوير العلاقة مع المعارضة العراقية يطوّق هذه العقد ويقيّدها من الإنفلات ، وربما يحقق « براءة الذمّة » ، وهو ما تستعجله الرياض حتى قبل سقوط الرئيس العراقي .

● **سادساً** : العراق عضو في عدد من المنظمات والهيئات العربية والإسلامية والدولية ،وإن التنسيق مع المعارضة العراقية يوفّر أرضيّة لعلاقة مستقبليّة وطيدة ،أو إيجابيّة على الأقل ، بين البلدين . وفي الجانب الإقتصادي ينتظر أن يعود العراق الى تصدير نفطه في وقت غير بعيد ، وهذا ما سينعكس على الأوضاع الإقتصادية في المملكة نفسها التي عانت منذ منتصف الثمانينات من مشاكل اقتصادية وعجز متتال ، فاقمته مصاريف الحرب الأخيرة . ولا شك أن الإنتاج العراقي من النفط سيكون وفيراً للتعويض عن الماضي ولحاجة العراق للبناء ، ويخشى أن يتم الإنتاج الكثير فيؤثر على السعوديين أنفسهم ، ومن هنا فإضافة الى ما ترجوه المملكة من توافق على الصعيد السياسي ، فإنها أيضاً تريد أن تصل الى تفاهم سريع حول المواضيع الإقتصادية .

★★★

أما طبيعة الموقف الرسمي السعودي ، إزاء القضيّة العراقية ، فهو ما أعلنته وأكدته مصادر مسؤولة في المملكة لمعظم أطراف المعارضة ، ويمكن إيجازه بأن المسؤولين السعوديين يسعون لتحقيق الآتي :

ـ إسقاط صدام حسين ، والقضاء على رموز وقيادات منظمته السريّة .

ـ إيجاد نظام حكم عربي ـ إسلامي ، يحظى بقبول الشعب العراقي بجميع فئاته وقومياته ، ويضمن حقوقها ، ويلتزم بسياسة حسن الجوار ، والإلتزام بالعهود والمواثيق الدولية . مع هذا فإن المسؤولين في المملكة لا يخفون معارضتهم وقلقهم من أن يكون للمعارضة الإسلامية العراقية ـ الشيعية منها على وجه الخصوص ـ دوراً مستقبلياً كبيراً في صناعة الحكم القادم ،ونظراً لعجزهم في تجاوز ذلك الصنف من المعارضة ، فإنهم يبدون استعداداً للتفاهم معها من جهة ، وتقليص حصّتها من جهة اخرى .

ـ رفض ومقاومة تجزئة العراق على أي أساس قومي أو مذهبي / ديني .. ذلك أن المملكة تخشى من تأثيرات الإنقسامات الخطيرة عليها بالذات ، نظراً لتوفر عوامل تشجع الإنفصال داخل المملكة نفسها .

ـ إعادة بناء وإعمار العراق بمساهمات عربية وإسلامية ودولية .. وتعتقد الرياض بأن هذه الأمور يمكن تحقيقها من خلال التنسيق مع الدول « الشقيقة والصديقة ! » ، خاصة تلك التي تضمها الحاضنة الإقليمية التي يهمّها أمن واستقرار العراق والمنطقة .. وأيضاً عبر توحيد قوى المعارضة العراقية وترتيب أوضاعها ، بدعم ومساندة تلك الدول القريبة ،وعقد مؤتمر عام وشامل لمختلف فصائلها تتحقق فيه نتائج أساسيّة من قبيل تشكيل مجلس وطني للإنقاذ تنبثق عنه لجنة تنفيذية أو قيادة عليا ، ويخرج بخطاب سياسي معتدل ومقبول ، وقد تعهدت القيادة السعودية بدعم التحضير للمؤتمر وعقده ومساندة وتأييد ما يتمخّض عنه من نتائج .

إن المملكة منغمسة اليوم في التعاطي مع الشأن العراقي والتدخل في شتى مواضيعه ، وقد أكدت مصادر سعودية مأذونة للمعارضة العراقية بأن التدخل السعودي يستهدف إراحة الشعب العراقي من نظام صدام حسين أولاً ، وأن التدخل ما هو الاّ تعبير عن الرغبة السعودية في تجنيب الشعب العراقي المزيد من الويلات ثانياً ، ومن جهة ثالثة : منع نشوب حرب أهلية تؤدي الى تجزئة العراق ، ورابعاً لبناء وإعمار العراق ورفع الحصار عنه .

موقف المعارضة العراقية

رحّبت المعارضة العراقية بشتى فصائلها تقريباً بالموقف السعودي الجديد ، واعتبرته أساساً سليماً لبناء علاقة أخويّة متينة بين العراق والسعودية مستقبلاً .. لذا لم تشأ قوى المعارضة فتح ملفات الماضي ، ولم « تنبش » مواقف الأمس القاسية وما تستوجبه من شكوى وعتاب ، بل طوت تلك الصفحات السوداء ، وفتحت من جديد صفحات بيضاء تنتظر أن تمتلىء بالمواقف الإيجابية لكلّ طرف إزاء الآخر . وبادرت المعارضة العراقية من خلال جولات الحوار مع الأجهزة الرسمية السعودية لإستثمار الموقف السعودي الإيجابي المناصر للقضية العراقية وتوظيفه لمصلحة مشروعها البديل .

ورغم التطور الكبير الذي شهدته العلاقات بين الجانبين ، إلا أن المعارضة العراقية ـ وبعد مواصلة اللقاءات مع المسؤولين في المملكة ـ أخذت تبدي مخاوفها من طريقة تعاطي الأجهزة المعنيّة في المملكة مع الموضوع العراقي ، ومن بين هذه المخاوف :

● أولاً : لم تبد المملكة ترحيباً بفسح المجال للمعارضة العراقية لكي يتنامي دورها في داخل العراق ، وفي الحقيقة فإنها تعتقد بضرورة تهميش الدور الداخلي للمعارضة العراقية ، وحصره في نشاطات اعلامية محدودة في الخارج . ولذا رفض المسؤولون فسح المجال لفصائل من المعارضة العراقية ذات الإمتداد الداخلي بأن تستخدم الأراضي السعودية في تقوية شبكاتها وأعمالها الداخلية .

ويبدي المسؤولون السعوديون حججاً عديدة في هذا المجال ، من بينها : احتمال انفجار الوضع الداخلي بحيث يجر العراق الى حرب أهلية تؤدي الى التقسيم . إضافة الى أن العمل العسكري الميداني للمعارضة العراقية سيكون محدوداً ولا يمكن التعويل عليه في المدى القريب في إسقاط النظام القائم .

التبريرات السعودية لم تذكر بالطبع مسائل أخرى بالغة الحساسية ، وهي ان فتح الحدود السعودية أمام المعارضة العراقية ، سيؤدي الى قيام النظام العراقي بخلخلة الوضع داخل الأراضي السعودية الحدودية ، إذ يتوقع السعوديون أن يقوم صدام ـ وهو في تقديرهم قادر على ذلك ـ على اختراق الحدود السعودية بفلول من عناصره والقيام بأعمال تخريب انتقامية لا يستطيع السعوديون تحمّلها .

وهناك مسألة أخرى ، وهي أن المسؤولين

السعوديين يعتقدون بأن الدعم في هذا الإتجاه ، سيؤدي الى تقوية فصائل معيّنة من المعارضة العراقية لا ترغب المملكة بأن يتنامى دورها .. فهناك فصائل محدودة قادرة على القيام بأعمال ميدانية داخل العراق ، وهي في أغلبها حسب التعريف السعودي ، أصولية وشيعية ، وسيمكنها ذلك من العمل في بحر من المؤيدين لها في الجنوب العراقي .

لمثل هذه الأسباب ، لا تبدي المملكة شهية في دعم العمل الميداني العراقي انطلاقاً من أراضيها ، وهي في هذا الأمر كما في غيره متوافقة تماماً مع رأي الإدارة الأميركية .

● ثانياً : تعتقد معظم قوى المعارضة العراقية ، أن الموقف السعودي يتأثر كثيراً بالتنظير الطائفي ، ولذا فهي من وجهة نظر تلك القوى تبدي قلقاً غير موضوعي إزاء الأقليّة العربية السنيّة الحاكمة حالياً في العراق . ومن هنا لم تخف المملكة بأنها تريد الإبقاء على التقسيمات التي جاء بها البريطانيون بعيد احتلالهم للعراق وترتيب الحكم فيه ، على أسس أن يكون حاكم العراق من بين السنّة . كما لم تخف المملكة رغبتها في إبقاء حزب البعث الحاكم على رأس السلطة والحفاظ على المؤسسة العسكرية ، وهو ما اعتبره المعارضون العراقيون انعكاساً وإفرازاً للرؤية السعودية الطائفية تجاه الموضوع العراقي .

● ثالثاً : راهنت الرياض في تحالفاتها الإستراتيجية مع قوى المعارضة العراقية ـ وكما يبدو ـ على شخصيات معيّنة ، عُمر معارضتها لنظام صدام حسين هو بقدر عمر الموقف السعودي أو أقل .. وتبدي أطراف في المعارضة دهشتها إزاء إصرار المملكة على تسمية بعض الأشخاص ، وبينهم تكارتة خدموا صدام حسين ، ضمن أية تشكيلة قيادية للمعارضة ، الأمر الذي عدّ تدخّلاً صريحاً في شؤون المعارضة العراقية الداخلية .

ومن جهة أخرى ، حاولت المملكة استمالة بعض العراقيين المعارضين وانفردت في دعمهم ، مما فسّر على أنه محاولة للإمساك ببعض الأوراق في لعبة الصراع على السلطة من جهة ، وخطوة ـ غير مقصودة في أحسن الأحوال ـ تشقّ صفوف المعارضة التي هي بأمسّ الحاجة للوحدة ،من جهة ثانية .

ورغم هذه المخاوف والملاحظات الجديرة بالإهتمام ، إلّاأن قوى المعارضة العراقية حملتها محملاً حسناً ، وراهنت على إدامة الحوار لاستجلاء الموقف واستبيان الحقائق .

مؤتمر الرياض لماذا التأجيل ؟

منذ فترة طويلة ، وحديث الساحة العراقية يدور حول عقد مؤتمر عام وشامل لقوى وفصائل وشخصيات المعارضة العراقية في الرياض . إلّاأن أسباباً تتعلّق بظروف وواقع هذه المعارضة حال دون ذلك ، فخفت الحديث عن المؤتمر ،وكاد أن ينقطع .

إلّا أن عقد « المؤتمر الوطني العراقي » في فيينا في الفترة الواقعة بين ١٦ و ١٩ يونيو الماضي ،أعاد حديث مؤتمر الرياض الى السطح ، بعد أن غابت عنه أطراف معروفة عن المؤتمر المذكور ، وشهدت دمشق وطهران والرياض تنسيقاً عالي المستوى من أجل عقد مؤتمر الرياض وإنجاحه ، وجرت لقاءات مكثّفة في العواصم المعنيّة تلك .

وفيما كان عقد المؤتمر قاب قوسين أو أدنى ، أبدت الحكومة السعودية « تحفظاً طارئاً » إزاء عقد المؤتمر ، مما أدى الى عرقلة عقده وتأجيله الى أجل غير مسمّى .. مما أثار استياءاً شديداً لدى دمشق وطهران وقوى المعارضة على حدّ سواء .

ويرى المراقبون في الموقف السعودي الجديد ، إزاء مؤتمر الرياض ، أنه جاء نتيجة واحد من الإحتمالات التالية :

○ أولاً : وجدت الحكومة السعودية نفسها ولفترة طويلة ، وكأنها بوابة المعارضة العراقية الوحيدة على العامل الدولي ، ولما كانت قوى المعارضة بحاجة ماسّة لتفعيل هذا العامل ، ولأنها لا تمتلك العلاقات المطلوبة معه ، فإنها مضطرة لإستخدام الباب السعودي ، وهذا يهيء للدبلوماسية السعودية دوراً كبيراً في إدارة وتوجيه القضية العراقية .

إلّا أن نجاح أطراف عراقية معارضة ، في فتح قنوات حوار مباشر مع هذا العامل ـ كما في مؤتمر فيينا ـ قلّل من أهميّة الدور السعودي ، مما أدّى الى حدوث برود في موقف الرياض إزاء عقد مؤتمر للمعارضة ، تعرف قبل غيرها أن رصيدها فيه ،لن يكون مقنعاً لها ، بسبب حداثة علاقتها مع هذه المعارضة .

○ ثانياً : يبدو أن الأمير تركي الفيصل وأجهزته المسؤول عنها ، قد نصبت للتنسيق مع رموز وشخصيات المعارضة العراقية ، فضلاً عن الأطراف الإقليمية التي يهمها أمن المنطقة ومستقبلها .

وبعد مرور فترة طويلة بين الطرف السعودي ، ممثلاً بالأمير تركي الفيصل ، والمعارضة العراقية بمختلف اتجاهاتها ، أحسّت الأجنحة الأخرى الحاكمة في المملكة ، أن خطّ الأمير تركي الفيصل وشقيقه سعود الفيصل ، وزير الخارجية ، مقبل على إنجاز مشروع مهم على صعيد القضية العراقية ، قد يؤهلهما لتحسين موقع خطهما في صراع الأجنحة الثلاثة الذي تعيشه الأسرة الحاكمة ، الأمر الذي استدعى جناح الملك فهد وأشقائه السديريين ، لإيقاف المشروع عند حدّه ، تمهيداً لتسليمه لأحد شخصيات ورموز خطه .

وهناك شواهد تدعم هذا الرأي ، حيث أن الأمير بندر بن سلطان ، السفير السعودي في واشنطن ، وهو من رموز الجناح الأقوى ، تحرك نحو المعارضة العراقية ، وطالب بالإلتقاء بوفدها الذي زار واشنطن مؤخراً ، والتقى بالوزير بيكر ، حيث وجه الأمير بندر للوفد المذكور دعوة لزيارة الرياض ، وهذا يعني سحب ملف القضية العراقية من أجهزة وإشراف الأمير تركي الفيصل .

○ ثالثاً : هناك من يعتقد بأن الإدارة الأميركية وبعد التقاء بيكر بأطراف مؤتمر فيينا ، طلب من الأمير بندر أن يبلغ حكومته بأن تدعم أطراف المؤتمر المذكور ، في حين قالت أطراف أخرى ، بأن التوقف السعودي عن عقد المؤتمر يأتي بسبب عدم وضوح الرؤية والإتجاه الذي ستسير عليه السياسة الأميركية تجاه العراق والتي أصبحت متوترة بسبب أزمة فريق التفتيش الدولي يومئذ .

وقيل أن أطرافاً غربية مارست ضغوطها على المملكة لمنعها من عقد مؤتمر شامل للمعارضة العراقية بالتنسيق مع دمشق وطهران ، ولا يخفى أن لبعض تلك الأطراف من كلمة مسموعة لدى الأجنحة الثلاثة الحاكمة في المملكة بنسب متفاوتة .

وهكذا اعتذرت الرياض عن استضافة المؤتمر في الظرف الراهن ، ولم تقدّم تبريراً لذلك .

هذه هي ملامح للعلاقة السائدة بين المملكة السعودية والمعارضة العراقية ، وهذه هي إشكالياتها ومحدداتها .. ومع ذلك فإن الطرفين السعودي والعراقي المعارض ، مازلا يعتقدان بأن العلاقة بينهما جيدة وإيجابية ويمكن لها أن تتجاوز في المستقبل أزماتها وعقدها ، وهو ما يتمناه الجميع □ .

الخلاف الحدودي السعودي ـ القطري

هل يفرز محاور قيادية جديدة في الجزيرة العربية ؟

■ تمرّ العلاقات السعودية ـ القطرية ومنذ أشهر عديدة بفترة من أسوأ الفترات التي مرّت بها علاقات البلدين منذ وصول السعوديين الى الحكم في مطلع القرن الميلادي الحالي .. ورغم أن موضوع الخلاف بقي طي الكتمان ، ولم يحاول أي من الطرفين إظهاره ، إلّا أن الوضع ينذر بالتدهور في ظل تصلّب سعودي وقطري يرفض الحلول الوسطى .

ورغم القواسم العديدة المشتركة بين البلدين ، مما لا يتوفّر بين السعودية وأيّ بلد خليجي آخر ، فإن المملكة ـ وكما يبدو ـ ماضية الى آخر الشوط لتطويع الحكومة القطرية وإجبارها على الرضوخ لمطالبها الحدودية والسياسية .

جذور التوتر

العلاقات السعودية ـالقطرية ليست في الحقيقة والواقع حسنة أو تقوم على أساس من التكافؤ والإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ،كما يصرح بذلك المسؤولون السعوديون ..بل تحكم البلدين علاقات الدول الكبيرة بالصغيرة ، والدول الصغيرة يصفها الخبراء بأنها تلك الدول التي يعتبر قادتها أنها لن تستطيع أن تكون بأي حال ذات تأثير في النظام ـ الدولي ـ إذا ما مارست نشاطها وحيدة أو ضمن مجموعة صغيرة .. أو كما يقول روبرت روشتاين عنها بأنها : قوى صغيرة ترى نفسها بأنها لا تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى ، وبأن عليها الإعتماد أساساً على معونة دول أو مؤسسات أخرى من أجل ذلك (١) .

وعلى هذا الأساس تتعامل المملكة مع قطر كدولة صغيرة المساحة ، قليلة السكان ، لم تنل استقلالها إلّا بشكل متأخر ، ولا تستطيع الصمود لوحدها أمام أي محاولات زعزعة آتية من الخارج ، كما أنها لا تستطيع مقاومة الإضطرابات الداخلية إلّا بالأعتماد على قوى أجنبيّة .

ولربما لم تكن هذه السياسة لتزعج حكام قطر ، طالما بقوا في سدة الحكم ، وضمن حدود معترف بها دولياً ، مع توفير الحدّ الأدنى من الرضا الشعبي .

ولكن يبدو أن العلاقات بين الدول لا تثبت على نسق واحد على الدوام ، بل تتأثر بالمتحولات الإقليمية والتبدلات الداخلية في البلدان المعنية .. والخليج الذي كان ولايزال له أهميته الفائقة بالنسبة لدول الجوار الإقليمي والدول العظمى .. أجدر ـ من وجهة نظر الكبار ـ بأن لا يبقى مستقراً بل ينبغي أن تعصف به المشاكل باستمرار وذلك من أجل نهب ثرواته .

ولهذا خطط المستعمرون البريطانيون وبعدهم الأميركيون لإبقاء الأمارات والدويلات الصغيرة مفتتة متناحرة تعصف بها المشاكل الحدودية التي لا تنتهي ،مما يجعلها على الدوام بحاجة الى حماية أجنبيّة .. وكان من رأي المعتمد السياسي البريطاني السابق في الكويت ، الكولونيل ديكسون ، بأنه يجب أن تكون للسعوديين قوّة تجعل أمارات الجوار حذرة خائفة ، لا تستطيع الفكاك من السيطرة البريطانية ، وبدون وجود قوّة سعودية ، فإن محاولات التخلّص من السيطرة البريطانية ستبقى مستمرة .

وتأتي قضية الخلاف السعودي القطري في هذا السياق .. شأنه شأن الخلافات الكثيرة الأخرى بين السعودية والدول المجاورة .. فما هي قصة الخلاف الحدودي القطري ـ السعودي ، الذي اشتعل أواره منذ ما يقرب من عام ؟ .

كما هو معلوم ، فإن خطوط الحدود الدولية في منطقة الخليج قد رسمت من قبل المعتمدين البريطانيين في منطقة الخليج ، أخذت أسماءهم أو أسماء أخرى ..مثل خط الريان ، وخط حمزة ، وخط ليثويت ، والخط الأزرق ، والأحمر ، والبنفسجي .. الخ .

هكذا رسمت الحدود بين السعودية والكويت ، وبين الكويت والعراق ، وبين العراق والسعودية ، ففي مؤتمر العقير ١٩٢٢ ، رسم بيرسي كوكس ، المقيم البريطاني في بوشهر خط الحدود بقلم أحمر بحضور الملك عبد العزيز ، وممثل عن العراق ، وأوجد منطقتين محايديتين ، بين الدول الثلاث ، وكان ذلك بصورة في غاية الإستهتار ، أعطى بموجبها « ثلثي » مساحة الكويت الى السعوديين ، وأعطى العراق مساحة من الأراضي الشمالية اعتبرها الملك عبد العزيز تابعة له ، مما جعله ـ كما يقول ديكسون الذي كان حاضراً اللقاء ـ يبكي ذارفاً الدموع بعد أن وبّخه كوكس كطفل ، ويقول إبن سعود بأن كوكس وعده بأن يعطيه الشمس في يد والقمر في اليد الأخرى ، وأنه يريد أن تصل حدوده للنهر في العراق ، حتى تستطيع « بعارينه ! » شرب الماء ! .

وكانت امارات الخليج قد ارتبطت بمعاهدات حماية مع بريطانيا للدفاع عنها ضد الإعتداءات الأجنبيّة ، ولكي تمثّلها في المحافل الدولية وفي الإتصالات الخارجية .. ولأن الخطر كان يأتي من وجهة الأمراء الصغار في الخليج من النجديين الذين لهم مطامح توسعية ، فقد أخذت بريطانيا تعهداً من ابن سعود يحرم التعدي على هذه الأمارات ، جاء فيه :

« يتعهد ابن سعود ، كما تعهد آباؤه من قبل بأن يتحاشى الإعتداء على أراضي الكويت والبحرين ، ومشايخ قطر وسواحل عمان ، المشمولة بحماية الحكومة البريطانية ، ولها صلات عهدية مع الحكومة المذكورة ، وأن لا يتدخل في شؤونها ، وتحدّد حدود هذه الأقطار فيما بعد » .

ولذلك فإن إبن سعود كان يخشى خدش هذه المعاهدة ، لأنها تعني إغضاب حليفته بريطانيا .. ولكن حكام قطر كانوا يتوجسون خوفاً منه بمجرد أن احتلّ الأحساء عام ١٩١٣ ، حيث قام ابن سعود باستعراض عضلاته بالقرب من قطر ، الأمر الذي دفع المعتمد السياسي البريطاني بأن يوجّه له انذاراً شديد اللهجة .. وفي عام ١٩٢٢ طلب الشيخ عبد الله آل ثاني حاكم قطر الإلتقاء بالمعتمد البريطاني في البحرين وتوجه اليه لمقابلته في الثاني من نوفمبر من نفس العام ليعرض عليه مخاوفه من مطامع ابن سعود التوسعيّة ،

وليشكوه بأن الأخير يشجّع بعض القبائل على التمرّد ضد آل ثاني ، وهو أمر تكرر مع امارة أبو ظبي وغيرها أيضاً .

لكن المعتمد البريطاني لم يحرك ساكناً ،ولكن كوكس ،الذي قاد الحملة العسكرية لإحتلال العراق أبان الحرب العالمية الاولى ، وأصبح حاكم العراق بلا منازع ردّ على ابن سعود في نفس الشهر ، حين عرض الأخير عليه فكرة ضمّ أجزاء من قطر الى بلاده ، وقام كوكس بتحديد خط حدودي عُرف بـ « تصريح كوكس » ، الذي أشاع توتراً حاداً بين قطر والسعودية طيلة العامين ١٩٢٣ و ١٩٢٤ .

وفي السادس والعشرين من يناير ١٩٣٤ ، قدّم أحد المسؤولين البريطانيين ، ويدعى ليثويت مذكرة الى رؤسائه ، حَوَت كل الآراء والإحتمالات المتاحة حول مسألة الحدود القطرية (٢) .. وبعدها حصلت حالات مدّ وجذر في قضيّة الحدود حتى قدّمت السعودية مذكرة حدودية في الثالث من أبريل ١٩٣٥ ، عُرفت بإسم « الخط الأحمر » أو خط « فؤاد » نسبة الى فؤاد حمزة ، المستشار الدرزي في بلاط ابن سعود .. ومما ورد فيها حول قطر : « كانت الحدود مع قطر تبدأ من الساحل الغربي لشبة الجزيرة ـ شبه جزيرة قطر ـ على بعد نحو من ١٥ ميل من رأس دوحة السلوى ثم تتجه شرقاً مسافة خمسة أميال لتعود جنوباً بشرق لتصل الساحل الشرقي على بعد سبعة أميال الى الشمال من خور العديد . ويعني هذا الخط أن يكون جبل نخش الواقع نحو الطرف الغربي لشبه الجزيرة وخور العديد الواقع عند طرفها الشرقي ضمن الأراضي السعودية » (٣) .

بعدها طرحت بريطانياً تصورها للحدود ورسمت خطاً سمي « الخطّ الأخضر » « ويبدأ من رأس دوحة سلوى ثم يتجه جنوباً بشرق الى نقطة تقع على بعد خمسة أميال الى الشمال الشرقي من سكال ثم ينحرف الى الجنوب تماماً » .

وقد طرحت خيارات عديدة أخرى حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية ، حيث جُمّد الحديث حول موضوع الحدود حتى نهاية الحرب ، وفي أواخر عام ١٩٤٩ قدّمت السعودية مشروعاً لترسيم الحدود لم يتم الإتفاق بشأنه .

وفي الثامن والعشرين من يناير ١٩٥٢ افتتح مؤتمر المائدة المستديرة في الدمام ، طالبت خلاله قطر بحدود رفضتها السعودية « وهي تقع في خط يبدأ من غار البريد على دوحة السلوى ثم يتجه شرقاً عبر ثلاث قارات اسماها وهي حزم سودة ناثيل ثم عبر عقلة المناصير الى نقطة تقع على الساحل الغربي لخور العديد . وقد عنى هذا ان تحتفظ قطر بتلك الرقعة من الأرض التي يبلغ عمقها خمسة وعشرين ميلاً والتي تقع عند قاعدة شبه الجزيرة القطرية التي كان الجانب السعودي قد أدرجها في مطالبه عام ١٩٤٩ » (٤) .

توتر الوضع بعد فشل مؤتمر الدائرة المستديرة ، ووقعت صدامات عسكرية بين قوات سعودية وقوات تابعة لا بوظبي ومسقط ـ بإشارات بريطانية ـ وتبع ذلك قطع العلاقات البريطانية السعودية عام ١٩٥٦ بسبب مضاعفات مشكلة البريمي وبسبب العدوان الثلاثي على مصر .

ولم تستأنف المفاوضات حول الحدود إلّا في عام ١٩٦٥ ، ورغم التوصّل الى اتفاق حول الموضوع إلّا أن شيئاً من تفاصيله لم ينشر ، اللهم إلّا القول بأن حل الإختلاف الحدودي « تمّ ودياً » .. على أن تمتد الحدود من رأس خور العديد سودة ناثيل ومنها تمتد في اتجاه غربي لتنتهي عند رأس خليج سلوى (٥) .

ومن الواضح أن هناك غموضاً كبيراً يكتنف الإتفاقية التي تمّ التوصل اليها ، والتي يقول عنها روبرت لتواك في كتابه : الأمن في الخليج الفارسي ص ٦٩ : « على الرغم من أنه قد تمّ التوصّل الى اتفاقية تحدد حدود الجرف القاري بين البلدين في خليج سلوى ـ غرب شبه جزيرة قطر ـ في ديسمبر ١٩٦٥ ، فإنه لم يتمّ التصديق عليها أو نشرها » .

إذن .. ما هو الجديد في قضية الحدود وما الذي جعلها تثار مرة أخرى في هذه الفترة بالذات ؟ .

الواقع ان الإتفاقيات الحدودية التي عقدتها السعودية مع ابو ظبي كانت لها علاقة بتلك التي عقدتها مع قطر .. فالمملكة كانت حريصة على فصل قطر عن ابوظبي برياً ، ولذلك فإن اتفاق الحدود النهائي للمنطقة يمنح السعودية خطاً بريّاً يفصل الإمارات عن قطر ويطلّ على البحر ، بحيث حتّم على المسافرين من الأمارات واليها أن يمروا عبر أراضٍ سعودية ، هي ذلك الخط البري .

وليس بعيداً عن الأذهان أن هذا الخط يستهدف أمرين :

● **الأول** : جعل السعودية الجارة الوحيدة لقطر ، وهو ما يجعلها مطوقة ، لا تستطيع الفكاك من الخضوع للهيمنة السعودية المباشرة .

● **الثاني** : ترك الباب مفتوحاً لمطالبات مستقبلية سعودية في المياه الإقليمية القطرية في خور العديد .

حوار وفشت الديبل

المشكلة المستعصية بين قطر والبحرين حول جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة ، شكّلت جرحاً أليماً بالنسبة للقطريين ، جعل الأخيرين يعيدون النظر في مجمل سياستهم الخارجية .

ونظراً للموقف السعودي الواضح والمنحاز للبحرين في القضية ، فإن قطر اتخذت رد فعل تجاه ذلك ، واعتبرته استفزازاً سعودياً لها ، ولكن ـ وكعادة الحكام الخليجيين وطبيعتهم ـ فإن التكتّ يبقى سيّد الموقف حتى تنفجر الأوضاع .

لقد أرادات السعودية استخدام ورقة الخلاف الحدودي القطري البحريني من أجل الضغط على قطر وإجبارها على التنازل عن أراض تدعي الرياض ملكيتها .

ونظراً لهذا الموقف ، فقد اتجهت قطر في علاقاتها الخارجية لإقامة جسور مع دول منافسة أو لا ترضى عنها الرياض ، وراحت تمارس دوراً بعيداً عن الهيمنة السعودية المباشرة ، وكان ذلك بمثابة ردّ مباشر لقطر على الموقف السعودي .

مثال ذلك تطوير العلاقات مع ايران ، حيث قامت قطر في العام الماضي بتوقيع سلسلة اتفاقات اقتصادية وثقافية كان أهمها مشروع مد مياه نهر الكارون الإيراني الى قطر والذي يكلّف أكثر من ١٢ مليار دولار ، إضافة الى الإشتراك في استثمار حقول الغاز البحرية .

لكن السعودية لم تكن لتستطيع السكوت عن هكذا مشاريع ، وحاولت إثارة الموضوع سياسياً ، ولكن ايران لم تجاري السعوديين في الموضوع واعتبرته مجرداً من خلفياته السياسية .. وإزاء هذا قامت المملكة وبصمتها المعهود بإغلاق نقطة الحدود التي يعبر منها المسافرون من قطر الى الإمارات العربية المتحدة ، ودفعت ببعض قطعها العسكرية الى داخل الأراضي القطرية باتجاه خور العديد .

لم يكن أمام قطر الكثير لتفعله ، سوى

إغاظة السعوديين ، حيث تحدّت سيطرتهم على دول مجلس التعاون ، بل وأفسحت المجال لصحافتها بأن تنال من المجلس ، كما وعمّقت اتصالاتها وعلاقاتها بسوريا ، وهي في طريقها لتحسين علاقاتها مع اليمن ،الغريم الآخر للسعوديين ، أملاً في قلب موازين القوى في شبه الجزيرة العربية ، وتشكيل قطب منافس يشترك فيه العمانيون واليمنيون والقطريون ، وربما في المستقبل الإماراتيون ! .

مستقبل الأزمة

من الناحية المبدئية تستطيع السعودية حسم القضية لصالحها نظراً لعدم تكافؤ القوى العسكرية بين البلدين ، ونظراً لعدم قدرة هيئة فض المنازعات التابعة لمجلس التعاون الخليجي من حلّ المشكل .

لكن المملكة ، رغم أنها كسَبت أرضاً في الوقت الحالي ، إلاّ أنها تخسر يوماً بعد آخر الكثير من رصيدها السياسي وسمعتها بين أقطار الخليج ، حتى تلك التي تواليها وتدعمها كالبحرين .. إن معظم دول الخليج اليوم ، لا تحترم المسؤولين السعوديين ، وإن كانت تخشاهم ، ويبدو أن الظروف الإقليمية المقبلة تسير باتجاه إيجاد بدائل وخيارات أخرى بالنسبة لهذه القوى الضعيفة ، التي ترى في تعزيز تحالفاتها الإقليمية وإبراز قطب منافس للسعوديين ، الحلّ الأمثل أمامها .

وما تسعى إليه قطر ، شأنها شأن دول خليجية أخرى ، يأخذ مسارين .. الأول : تغيير التحالفات والموازين داخل الجزيرة العربية ، حيث بدأ قطب عمان ـ اليمن بالبروز بشكل منافس للسعودية قادر على استقطاب الاخرين . والآخر : الإستعانة بقوة إقليمية أخرى ، إما ايران أو العراق مستقبلاً أو حتى مصر وسوريا ، لموازنة الدور السعودي السيء في المنطقة □

يوسف الهاجري

هوامش

١ ـ الدول الصغيرة والنظام الدولي ـ ص ٦٩ .
٢ ـ انظر التفاصيل في كتاب : التطور السياسي لقطر ـ د . عبد الله المنصور .
٣ ـ الحدود الشرقية ـ جي بي كيلي ـ ص ١٩٣ .
٤ ـ المصدر السابق ، ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
٥ ـ حوض الخليج العربي ـ ص ٥٦٧ .

اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية تصدر بياناً عن :

استمرار حملة الإعتقالات في قطر

■ **نتيجة لتصاعد النشاط السياسي المعارض في قطر ، وما تبع ذلك من حملات اعتقال ومضايقات لكثير من الشخصيات القطرية المهمّة .. أصدرت اللجنة الدوليّة للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية بياناً في منتصف شهر أغسطس الماضي قالت فيه :**

شهدت قطر ولأول مرّة منذ سنوات حملة من الإعتقالات ، شملت عدداً من الشخصيات السياسية والإجتماعية المرموقة في البلاد ، إثر تقديمهم مذكرة لحاكم البلاد في نهاية شهر ديسمبر من العام المنصرم ، يطالبون فيها بالديمقراطية وإجراء انتخابات نيابيّة ، وسنّ دستور دائم للبلاد ، وقد وقّع على العريضة ٥٣ شخصيّة .

وبعد تردد استمرّ ثلاثة أشهر .. أقدمت الحكومة القطرية على اعتقال السيد عبد اللطيف محمد النعيمي ، رئيس قسم التدريب في الحكومة ، ولمدة أسبوع كامل ، ثم اعتقلت السيد راشد الموم المسيفري ، رئيس قسم الكمبيوتر في الحكومة ولمدّة اسبوعين .

وكردّ فعل على العريضة المذكورة ، أقدم المسؤولون على الإتصال بالعناصر البارزة الموقعة عليها يطالبونهم بالتوقيع على رسالة معدّة سلفاً ، الى ولي العهد ، لسحب توقيعهم من المذكرة والإعتذار عمّا أقدموا عليه ، وإلاّ فإن الحكومة ستتخذ العقوبات اللازمة بحقّهم ، مما اضطرّ عدد منهم الى التوقيع على الرسالة التي أعدتها وزارة الداخلية ، والإعتذار الى ولي العهد .

وكانت الخطوة الثانية هي الإتصال بكافّة الصحف المحليّة والخارجية التي يكتب فيها عدد من تلك الشخصيات ، كجريدة الراية وجريدة العرب ، وجريدة الشرق القطرية ، وجريدة الخليج الأماراتية ، وطلبت الحكومة القطرية منها ـ بموجب اتفاقية الأمن الإعلامي ! ـ أن تمتنع عن نشر كتابات أي من تلك الشخصيات الـ ٥٣ .

وفي مطلع مايو الماضي ، كان السادة محمد صالح الكواري ، وعيسى شاهين الغانم ، والدكتور علي خليفة الكواري في طريقهم الى الكويت لحضور اجتماع الشخصيات الخليجية لتشكيل الملتقى الوطني الخليجي ، فمنعتهم سلطات مطار الدوحة من مغادرة البلاد ، وتمّ سحب جوازات سفرهم بأمر من وزير الداخلية ، وطلب منهم مراجعة الوزير .

وتقدّم السيدان محمد صالح الكواري ، وعيسى شاهين الغانم ، بمذكرة الى أمير البلاد يطلبان فيها إعادة جوازي سفرهما والسماح لهما بالسفر ، فتمّ اعتقالهما في الحادي عشر من يوليو الماضي ، ولا زالا رهن الإعتقال .

ومن الجدير بالذكر ، أن مذكرة ثانية قد تمّ تسليمها الى حاكم قطر في أبريل الماضي أثناء اعتقال السيد راشد الموم المسيفري ، وقد وقعها ٢٢ شخصية ، أكّدوا فيها تمسّكهم بما جاء في العريضة الأولى ، وطالبوا بإطلاق سراح السيد المسيفري ووقف مسلسل الإعتقالات .

وقد بذلت وزارة الداخلية جهوداً لتحويل القضية السياسية هذه الى قضيّة جنائيّة حيث قدمت عدداً من هذه الشخصيات الى المحاكمة ، ومن بينهم أحد المحامين ، فتضامن معه كافة المحامين القطريين واعتبروا تدخّل وازة الداخليّة في شؤونهم أمراً خطيراً لا يمكن السكوت عنه .

نناشدكم التحرّك لدى السلطات القطرية من أجل إطلاق سراح السيدين : محمد صالح الكواري ، وعيسى شاهين الغانم ، وإيقاف الممارسات التعسفية ضدّ موقّعي المذكرة ، والإستجابة لمطالبهم العادلة .. وذلك بالكتابة الى :

١ ـ الديوان الأميري ـ ص ب ٩٣٢ ، هاتف ٤١٥٨٨٨ ، الدوحة ـ قطر .
٢ ـ ديوان ولي العهد ـ ص ب ٩٣٢ ، هاتف ٣٢٨٥٢٣ ، الدوحة ـ قطر .
٣ ـ وزير الداخلية ـ ص ب ٢٤٣٣ ، هاتف ٣٣٠٠٠٠ ، الدوحة ـ قطر □

٦٠ مليار حجم الديون و ١٠ مليارات مقدار العجز لهذا العام

اقتصاد المملكة يدخل النفق المظلم بسبب تراكم الديون والتزامات فوائدها

■ كتبت مراسلة وكالة رويتر للانباء في البحرين « مريم عيسى » تقريرا مثيرا عن مشكلة الديون المترتبة على المملكة وأثرها على الوضع الاقتصادي للبلاد من خلال مقابلات مع اقتصاديين وخبراء سعوديين وغربيين في الرياض .. فيما يلي نص التقرير الذي نشر بتاريخ ١٤ اغسطس الماضي :

يقول اقتصاديون ومصرفيون بالرياض ان المملكة العربية السعودية التى تدفع بالفعل مليارات الدولارات سنويا لخدمة ديونها الداخلية والخارجية المتزايدة ربما تعانى من مشاكل فى الوفاء بالتزاماتها بحلول منتصف التسعينات .

وتقدر المصادر حجم الديون المستحقة التى ستتراكم على المملكة الغنية بالنفط بحلول نهاية العام الحالى ١٩٩٢ بنحو ٦٠ مليار دولار معظمها فى شكل سندات واذون خزانة حكومية تحملها شركات وبنوك محلية .

وقالت ان خدمة الديون بما فيها اقساط اصل الدين ستكلف الرياض ما يتراوح بين خمسة وثمانية مليارات دولار خلال العام الحالى . وسيزيد المبلغ المطلوب عن الضعف فى غضون سنوات قلائل مالم تكبح الرياض جماح الانفاق او تجد الوسيلة لزيادة عائداتها غير النفطية .

ويقول احد الاقتصاديين الغربيين « انهم لا يعانون من مشكلة خطيرة فى خدمة الديون حتى الان ولكنهم قد يعانون قريبا جدا اذا هم استمروا فى الاتجاه الذى يسيرون فيه الان .... ربما بحلول عام ١٩٩٦/٩٥ » .

وقال اقتصادى اخر « حجم الديون ليس مقلقا فى حد ذاته لكن التزامات خدمة الديون ستتضخم خلال بضع سنوات .... وسوف تمتص شريحة متزايدة من عائدات الحكومة مع انتهاء العقد الحالى » .

وكانت المملكة العربية السعودية التى اثقلت كاهلها نفقات حرب الخليج الباهظة قد خرجت على مألوف سياستها منذ امد بعيد واقترضت ما يصل مجموعه الى ٩ر٦٧ مليار دولار من بنوك تجارية خلال العام المنصرم ووفرت بنوكها المحلية المتخمة بالنقد ٥ر٢ مليار دولار من المبلغ الاجمالى بشروط املتها مؤسسة النقد العربى السعودى .

ويقدر اقتصاديون ما سيضاف الى سجلات ديون الحكومة بحلول نهاية ديسمبر كانون الاول القادم بنحو ٥٠ مليار دولار اخرى فى شكل سندات تتراوح مدتها ما بين عامين وخمسة اعوام يجرى اصدارها منذ عام ١٩٨٨ واذون خزانة تتراوح مدتها ما بين شهر واحد وستة اشهر يتم اصدارها منذ نوفمبر تشرين الثانى الماضى .

ويعتقد ان نحو ٦٠ فى المئة من هذا المبلغ قد تحملته شركات مملوكة للدولة مثل صندوق التنمية السعودى والهيئة العامة للتأمين الاجتماعى وشركة ارامكو السعودية العملاقة للنفط .

ويعنى ذلك كما يقول الاقتصاديون ان يكون بمقدور الرياض الغاء تلك الديون اذا اصبحت تمثل مشكلة لها .

لكن احدى الصعوبات تتمثل كما يقولون فى فشل انطلاق سوق ثانوية لاذون الخزانة ومعاناة الحكومة فى تجديدها لدى انقضاء اجلها .

وقد ارتفعت الاصدارات الاسبوعية لاذون الخزانة التى تلقى رواجا بسبب ماتتمتع به من تسهيلات فى الاسترداد واعادة الشراء من ١ر٥ مليار دولار مبدئيا الى ما يتراوح بين ٢ر٥ و ٥,٣ مليار دولار حاليا .

وقال احد الاقتصاديين « استمرار النجاح فى اصدار الاذون والسندات قد يغرى الحكومة على مواصلة الانفاق المالى المدعوم ائتمانيا طوال التسعينات مما يؤدى الى مضاعفة التزامات خدمة الديون بل وربما تصل الى ثلاثة امثالها » .

ولا تتوافر ارقام رسمية للعجز فى ميزانية الحكومة السعودية لكن المحللين يقولون انه سجل رقما قياسيا قدره ١٥ مليار دولار فى كل من عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

ويقول المحللون انه على الرغم من ارتفاع عائدات النفط هذا العام فان العجز المتوقع وقيمته ثمانية مليارات دولار قد يصل الى عشرة مليارات على الاقل بسبب زيادةالانفاق عما كان متوقعا فى مجال المشروعات والبنية الاساسية فضلا عن الدعم المحلى المنتظم .

وتلجأ بالفعل او ستلجأ شركات عملاقة مملوكة للدولة مثل ارامكو السعودية والشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير « سمارك » والشركة السعودية للصناعات الاساسية « سابك » الى الاقتراض من بنوك تجارية للمساعدة فى تغطية توسعات قد تتكلف اكثر من ٣٠ مليار دولار خلال التسعينات .

وتضاف الى ذلك ايضا الزيادة المتوقعة فى الانفاق العسكرى .

وقال احد المحللين « اجهزة الحكومة تجد من المستحيل عليها تدبير امورها فى نطاق ميزانياتها .... والانفاق الاجمالى لعام ١٩٩٢ سيصل على الارجح الى ٥٣ مليار دولار على الاقل وليس ٤٨ مليارا كما هو مدرج فى مشروع الميزانية » .

وكان مسؤولون سعوديون قد قالوا ان التخفيضات الكبيرة فى رسوم استهلاك المياه والكهرباء التى اعلنت فى مارس اذار الماضى لتتزامن مع اول خطوات ملموسة للحكومة نحو الديمقراطية قد تكلف المملكة اكثر من مليار دولار سنويا من العائدات المفقودة .

ويقول اقتصاديون انه ليس من المحتمل ان تلجأ الرياض الى الحد من الانفاق كما ان فرض ضرائب يعد امرا غير وارد لاسباب سياسية .

وقال احدهم « ليس هناك ما يدل على اعتزام الحكومة اتخاذ خطوات لموائمة الانفاق او ايجاد مصادر دخل اخرى يمكن تخصيصها لخدمة الديون » .

الأصولية تهمة تخيف العائلة المالكة

عبد الأمير موسى

■ يشعر المسؤولون في المملكة السعودية بحرج بالغ الشدّة ، تجاه النقد والإتهام المتزايد والاخذ بالتصاعد ، والذي يقول بان المملكة هي مصدر الأصولية والتطرّف الديني الذي يعمّ أكثر من بلد عربي .. وقد سبق للملك حسين أن اتهم المملكة بأنها تموّل الجماعات الأصولية في الأردن ، في حين بدأت الصحافة المصرية في الشهرين الماضيين بتبرير تزايد نشاطات الجماعات الدينية المتصاعدة ضد الحكومة ومؤسساتها ، بأن ألقت باللائمة على السعوديين ، الأمر الذي اضطرّ مصدراً سعودياً مسؤولاً أن ينفي أي دور للمملكة فيما يتعلق بتمويل تلك الجماعات .

وقبل أن تظهر الإنتقادات من الصحافة المصرية ، أشارت صحف غربية متعددة أواخر العام الماضي وبدايات العام الحالي ، بأن جبهة الإنقاذ في الجزائر ، كانت تتلقى دعماً منتظماً من الحكومة السعودية ، وذلك في معرض تبريرها للإنتصارات الساحقة التي حققتها الجبهة في الإنتخابات التي كادت أن توصلها الى الحكم لولا الإنقلاب العسكري .

لكن المملكة رغم نفيها لدعم الجبهة .. إلاّ أن السفير السعودي في الجزائر ، اعترف بعد نجاح الإنقلاب العسكري ، لصحيفة جزائرية بدعم الجبهة ! .

المحرج للمسؤولين السعوديين فعلاً ، هو أن تصاعد النقد يأتي في وقت ، تشهد فيه علاقاتها مع الجماعات والحركات الإسلامية ــ خاصة العربية منها ــ شبه قطيعة كاملة ، كما وتأتي في وقت حددت فيه المملكة خياراتها السياسية وتبنّت موضوع محاربة « الأصوليّة » ! .

والمسؤولون السعوديون لا ينكرون دعمهم لجماعات إسلامية ونشاطات دينية متعددة فيما مضى من السنين ، ولكن أحداً لم يعترض على تلك المساعدات لأن غاياتها اختلفت اليوم عمّا كانت عليه بالأمس .

ولكنهم في الوقت الحالي حريصون ــ بشكل إجمالي ــ على عدم منح أي دعم رسمي لجهة أصولية ! ، إلاّ في حالات يعتبرونها في غاية الضرورة لأمنهم الوطني ، كما هو الحال في دعم تجمّع الإصلاح اليمني ، التي تريد منه السعودية إن لم يكن السيطرة على الوضع السياسي بالطرق السلمية والإنتخابية ، فلا أقل تخريب الوضع الداخلي الأمني وإفشال التجربة الديمقراطية الوحدوية في ذلك البلد .

ومع هذا ، ولأن المملكة كما هو شأنها دائماً في مجاراة السياسات والأهداف الأميركية في الشأن الخارجي ، لا تستطيع المضي حتى آخر الشوط في دعم تجمّع الإصلاح اليمني ، الذي تصنّفه واشنطن في خانة العدو ، وهناك من المسؤولين الأميركيين من يتحدّث بصوت مسموع ، بأن التجربة اليمنية مشرقة من نواح عديدة ، ليس على صعيد إنهاء النظام اليساري الشيوعي في الجنوب ، وليس على صعيد تحقيق هامش واسع من التعددية والحرية السياسية فحسب ، بل والأهم من ذلك ــ بنظرهم ــ هو أن هذا التقدّم لم يأت بالحركة الأصولية اليمنية الى قمّة الهرم السياسي ، كما لم يعطها المبرر لأن تكون عامل إخلال وإضطراب ، وإن كانت بعض عناصرها تقوم بذلك بالفعل .

ولذا ، لا تلقى السياسة السعودية تجاه اليمن ترحيباً في الدوائر الغربية .

إن خلاف السعوديين مع منظمة التحرير وشخص رئيسها السيد عرفات ، لم يقدهم الى تبنّي « حماس » ودعمها .

وإن خلافهم مع صدّام ، والسعي الحثيث للإطاحة بحكمه ، لم يجعلهم يثقون بمجمل الحركات الإسلامية ذات القاعدة الواسعة في العراق ، ليس لإختلاف المذهب فحسب ، بل لأن الأصولية قد صنّفت كعدو اساس للغرب وللمصالح الأميركية في العالم ، كما أنها باتت أحد مصادر القلق للأمراء السعوديين أنفسهم في داخل المملكة .

هناك حقائق يجب التنبيه إليها فيما يتعلّق بالروابط والسياسات والغايات التي حكمت علاقات المسؤولين السعوديين بالجماعات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي :

● **أولاً : إن الإهتمام السعودي بدعم النشاطات الإسلامية بدأ بالتصاعد منذ أواخر الخمسينات الميلادية ، وكان الهدف الأساس منه : مقاومة الشيوعية ومنع تسللها الى المنطقة العربية والإسلامية ، وقد كانت فكرة إحياء النشاط الديني قد جاءت من الأميركيين الذين رأوا أن « الإسلام » قادر على كبح الجماع الشيوعي ، وقاموا بنشاطات متعددة لهذا الغرض ، اتخذت من مصر ولبنان مقراً لها ، الأمر الذي دعا المرحوم سيّد قطب الى وصف ذلك النشاط بأنه ترويج لـ « الإسلام الأمريكاني » ! .**

وإضافة الى تبنّي النشاط الديني الإسلامي العام ، من قبل الإميركيين والسعوديين لمكافحة الشيوعية في ظلّ ما عرف بإسم الحرب الباردة ، دعت المملكة ـ باقتراح واشنطن ـ الى أحلاف وتجمعات إسلامية ، غرضها الظاهري وحدة المسلمين ، لكن الهدف الأساس منها كان على الدوام ، التصدي لما سمّاه الملك الراحل فيصل للشيوعية والإشتراكية والأفكار الهدّامة الأخرى .

بالطبع كانت لدى واشنطن أهدافها الخاصة بها من دعم النشاطات الدينية أنّى كانت ، ولكن السعوديين انتفعوا من ذلك أيضاً:

فمن جهة ، وجدوا « أداة » فعّالة يمكن الإتكاء عليها في محاربة النظم العربية التي يأتي منها التهديد لنظامهم ، بدعاوى أن تلك النظم شيوعية ، والشيوعية هي وليدة الصهيونية ــ وهي فكرة ابتدعها فيصل ، ونسج له خيوطها بعض مستشاريه غير السعوديين ــ ، وبالتالي كان هناك مبرراً لمحاربة هذه النظم ، لا لأنها تهدد الحكم السعودي ، بل لأنها باختصار : ضدّ الإسلام ! .

ومن جهة أخرى ، استطاعت المملكة أن « تستخدم » الإسلام على نحو فعّال في سياستها الخارجية ، وهو أمرٌ لم تقم به أو تجرّبه من قبل

على عهد الملك عبد العزيز ، رغم أن النظام قام على دعاوى دينية ، وأن لديه رسالة تجاه العالم الإسلامي .. وقد أتيح للمملكة أن تمارس زعامتها في توظيف موقعها الديني وثروتها النفطية وبالذات في عهد الملك الراحل فيصل .

● ثانياً : أن الدعم السعودي للتجمعات والنشاطات الدينية ، جاء في وقت كانت فيه النشاطات الدينية « غير مسيّسة » في الغالب ، فجاء السعوديون ليعطوها طابعها السياسي في محاربة الشيوعية وامتداداتها السياسية والفكرية في العالم العربي .. لم تظهر الأسنان السياسية الحقيقية للحركات والتجمعات إلاّ في وقت متأخر ، بعد نكسة حزيران ، وبشكل أكبر وصارخ بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران .

لم يكن الأميركيون أو السعوديون ، يدعمون تلك الجماعات ، بغرض زعزعة النظم الموالية لهم .. كما لم يخطر ببالهم يوماً أن تتحوّل هذه التجمّعات والحركات ضدّهم بشكل صارخ كالذي حدث فيما بعد .. كانت التجمّعات أشبه ما يكون بالطفل بحاجة الى رعاية وعناية ، فكانت شبه خاضعة للتأثير السعودي ، الى أن نضجت وصارت لها شخصيتها وفكرها المستقل وموقفها السياسي الواضح النابع من تراثها وبيئتها المحليّة .

● ثالثاً : طوال عقد الثمانينات ، كانت الحكومة السعودية مترددة في قطع صلاتها بالتيار الديني المسيّس ، فلقد ظهر لها أن ذلك التيّار رغم خطره المتصاعد تجاه الأنظمة المقرّبة منها والمتحالفة مع الغرب ، يمكن أن تتمّ الإستفادة منه في الصراع مع الجمهورية الإسلامية الوليدة في ايران ، وتحويل الهدف : من محاربة الشيوعية الى محاربة الشيعة ، فأعلنتها حرباً طائفيّة شعواء ، لم تشترك فيها الحركات الإسلامية ذات الثقل المحسوس ، وإن كان الأمراء السعوديون قد نجحوا بشكل جيّد في مسعاهم ، حيث جندوا الكثير من الأتباع لتلك الحرب الطائفية .. مع ملاحظة أن النجاح كان بقدر أقلّ من نجاحهم في محاربتهم للتيار القومي بشتّى توجهاته .

لذا لاحظنا ومنذ عام ١٩٧٩ ، زيادة في الإهتمام السعودي بالنشاطات الإسلامية ، وزيادة في الأموال المرصودة لتلك النشاطات .. كما شهدنا سعياً حثيثاً للإستقواء بالحركات الدينية الصاعدة في المغرب العربي ومشرقه أمام المنافسة الإيرانية ، وجاء الغزو الشيوعي لأفغانستان المسلمة كما لو كان خشبة إنقاذ لسمعة الامراء السعوديين الذين حاولوا استثماره بكل الطرق المتاحة لهم .

● رابعاً : قبل أن تحتضر الشيوعية ، أصبح واضحاً لدى الغربيين بأن « الخطر القادم » هو ما يسمّونه بالأصوليّة الإسلامية ، في وقت أصبح الموقف تجاه هذا النمط من العمل السياسي غير مقبول بتاتاً ، ولم تكن المملكة ــ رغم عدم ارتياحها من عدد من الحركات الإسلامية ــ قادرة على تبرير فكّ ارتباطها بالحركات الإسلامية ، رغم العديد من مظاهر العداء التي أبرزتها . وجاءت أزمة الغزو العراقي للكويت ، لتعطي المملكة الذريعة التي تنتظرها ، ولتتحول في الخندق الآخر . وحتى لو لم تأت أزمة الكويت ، لم يكن من المنتظر من السعوديين إلاّ أن يتماشوا مع النهج السياسي الأميركي الذي اختاروه .. ولكن الرأي العام الداخلي لم يكن مهيّئاً ليتقبّل محاربة الحركات الإسلامية إن لم يكن هناك مبرراً مقبولاً . وربما اعتبر بعض منظري السياسة الخارجية السعودية أن من حسنات أزمة الخليج الأخيرة أن أوجدت المبرر وأعطت الذريعة للسعوديين لكي ينسجموا مع النهج الجديد / القديم في السياسة الأميركية .. لهذا لا ينتظر أن تثمر محاولات بعض الحركات الإسلامية ــ خاصة في المغرب العربي ــ في إصلاح العلاقة مع الأجهزة الرسمية السعودية التي جاءت السماء لهم بهبة كانوا ينتظرونها .

● خامساً : إن الدعم السعودي للحركات الإسلامية قد جاء في معظمه من خلال قنوات شعبية وشبه رسميّة .. ومع أن الدعم الرسمي وشبه الرسمي قد انقطع بالكامل تقريباً .. إلاّ أن بعض القنوات الشعبية لاتزال تعمل لصالح تلك الحركات ، أفغانيّة كانت أو شمال أفريقية أو سودانية أو مصرية .. ومع أن الحكومة السعودية اتخذت العديد من الخطوات لمحاصرة الدعم ومنع نفاذه ، إلاّ أن عدداً من المسؤولين يعترفون بأنهم لا يمكن أن ينجحوا في مسعاهم إلاّ بشكل جزئي للغاية .. لأن الدعم الشعبي من وجاهات أو تجار وشخصيات بعضها دينية يتمّ بأسماء مختلفة وبصورة سريّة في غالب الأحيان وتتخذ غطاءات تمويهيّة .

● سادساً : كما استخدمت المملكة في يوم من الأيام التيار الديني وأنشطته في قبال التيارات الفكرية والسياسية الأخرى ، اليسارية بشكل عام .. فإنها تنكبّ اليوم على تلك التيارات وتنفخ فيها وفي رموزها الروح من أجل أن تقف في قبال التيار الإسلامي على امتداد الوطن العربي .. ولقد نجحت المملكة في عملها هذا نجاحاً بالغاً ، يمكن تلمّسه من خلال استعراض الأسماء المشهورة التي تعمل لدى السعوديين في أجهزتهم الإعلامية والسياسية ! .

المملكة
المليارات في م

■ نشرت جريدة « نيويورك تايمز » الامريكية في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ أغسطس الماضي مقالاً للكاتب الصحفي أريك شميث ، جاء فيه:

نظراً لاحتمال فصل الآلاف من عمال مصانع الاسلحة ، في أوهايو وكاليفورنيا ، فان الادارة الاميركية بسعتها الآن الموافقة على عقد صفقات بليونية ضخمة لبيع طائرات مقاتلة لكل من السعودية وتايوان ، مع أنها كانت تعتقد بأنها ستواجه مشاكل في الفترة السابقة .

يشمل القرار صفقة مقترحة بمبلغ ٥ بلايين دولار لبيع ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز إف ــ ١٥ للسعودية وأخرى بمبلغ ٤ بلايين دولار لبيع ١٥٠ طائرة من طراز إف ــ ١٦ الى تايوان .

ويقول بعض المسؤولين أن واشنطن تدرس الآن الترتيبات والزمن المناسب لاعلان هاتين الصفقتين ، ولكن ايجلبرغر « وزير الخارجية المؤقت » صرّح قائلاً « حتى الوقت الراهن لم يتم اتخاذ قرار » ولكن كثير من المطلعين بشؤون مبيعات الاسلحة يعتقدون بأن الادارة الاميركية تحبذ عقد الصفقتين وهي تسعى بهذا الاتجاه .

ويعود موضوع الموافقة على عقد هذه الصفقة للسعودية مع بداية هذا العام عندما تقدمت السعودية رسمياً بطلب لشراء الطائرات . كانت الادارة الاميركية وقتها تتعامل مع الموضوع ببرود مع أن وزارة الخارجية لم تحبذ أن يؤثر تردد الادارة الاميركية على دور السعودية في مباحثات السلام ، كما أن سعي شركات الاسلحة واللوبي التابع لها في واشنطن مساهمة في تعجيل الموافقة .

شركة ماكدونلاند دوجلاس « التي تتخذ من مدينة سانت لويس مقراً لها وتصنع طائرات

اقتصاد الامريكي بصّخ تصنيع العسكري

إف ــ ١٥ لاتوجد لديها طلبات سوى ٤٥ طائرة للقوات الاميركية تسلمها في ١٩٩٤ . واذا لم تتم الموافقة على الصفقة مع السعودية فان خط الانتاج سيتوقف في المصنع وقد سرحت الشركة ١٠٠٠ عامل . ويعتقد المسؤولون بأنه مالايقل عن ٢٠ الف عامل قد يفصلوا من العمل من مواقع مختلفة للشركة .

ونظراً لافتقار جلسات الكونجرس في شهر أكتوبر « بعد العطلة الصيفية » وحتى يمكن الموافقة على الصفقة قبل موعد الانتخابات في نوفمبر ، فان على الادارة الاميركية تقديم الطلب للكونجرس في غضون الاسبوعين القادمين .

وحتى معارضي الصفقة من رجال الكونجرس يعتقدون بأن الرئيس بوش لديه أصوات كافية للموافقة على الصفقة نظراً للظروف الاقتصادية .

وفي مقال للكاتب الصحفي مايكل كوردان في نفس الصحيفة في الثالث عشر من أغسطس الماضي جاء فيه « طالب السناتور كرستوفر باوند وهو جمهوري وممثل لولاية ميزوري عن الرئيس بوش في اجتماع في البيت الابيض الموافقة على بيع الاسلحة للسعودية وهي عبارة عن ــ ٤٨ طائرة إف ــ ١٥ إب » وهي طائرات متقدمة مهاجمة استعملتها القوات الاميركية في حرب الخليج » ، و ٢٤ طائرة إف ــ ١٥ إتش » طائرة بمقعدين » .

واذا وافقت الادارة الاميركية على الصفقة فانها قد تضطر للموافقة على طائرات ذات تقنية أقل لئلا ينتقدها المعارضون للصفقة .

هذا وأرسل النائب ريتشارد كيفارت وهو ديموقراطي من ميزوري مع ٢٥ آخرين من رجال الكونغرس بتاريخ ١٥ أغسطس رسالة للرئيس بوش يطالبونه فيها بالاسراع في طرح العقد مع السعودية على الكونجرس « من أجل المحافظة على الالاف من العمال لئلا يفصلوا من أعمالهم » وحذّروه « بأن السعودية قد تقدم على شراء طائرات تورنادو البريطانية اذا لم توافق أمريكا على عقد هذه الصفقة » .

وفيما يلي نص الرسالة التي بعث بها رجال الكونجرس في الخامس من أغسطس الماضي الى الرئيس الاميركي :

السيد الرئيس بوش :

نكتب اليك راجين الشروع في تقديم مشروع الصفقة المقترحة لـ ٧٢ طائرة إف ــ ١٥ الى السعودية .

كما تعلم فان هنالك أكثر من ١٠ ملايين أمريكي عاطلين عن العمل . وأن الفشل في توقيع العقد سيساهم في تعقيد مشكلة البطالة بصورة أكثر فقد حدث فعلاً ، وأن فصل آلاف من عمال مصانع الطائرات بسبب تأخير الشروع في هذه الصفقة . وسيتبعهم الآلاف الى المصير ذاته فيما اذا استلم الكونجرس مشروع الصفقة في وقت متأخر .

إننا نقدر الحساسية التي ترونها تجاه الحد من مبيعات الاسلحة وخاصة إبان انعقاد جلسات مباحثات السلام . ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الرغبة الجامحة لدى الاوروبيين في بيع الاسلحة ، فاننا ننظر لهذه الصفقة من زاوية اقتصادية وطنية فاذا فشلنا في بيع طائرات إف ــ ١٥ ، فان البريطانيين لديهم الرغبة في بيع طائرات تورنادو الى السعودية . ولموازنة القضية فان السؤال سيكون هل أن الخمسة بلايين وأربعين ألف فرصة عمل ستكون من نصيب الولايات المتحدة أم من نصيب بريطانيا وليس السؤال هو : هل أن الطائرات ستتواجد في منطقة الخليج .

خلال حرب « عاصفة الصحراء » أرسلت الولايات المتحدة مايقارب نصف مليون جندي الى السعودية من أجل حماية المصالح الامنية الاميركية . إنها ستكون سياسة متماشية مع سابقتها لحماية السيطرة الاميركية على قطع الغيار والادوات الاضافية للاسلحة المباعة في منطقة الخليج الفارسي .

إننا نود أن نبلغك أهمية الاسراع في تقديم المشروع ، فاذا لم يقدّم للكونجرس قبل انفضاضه فان الآلاف من العمال سيطردون .

من جهة أخرى ذكرت صحيفة الفاينشال تايمز في عددها الصادر في الثاني من سبتمبر بأن زعماء يهود قالوا في بداية الشهر الجاري بأنهم أخبروا بقرار البيت الابيض وبالخطوات العملية التي تقوم بها شركة ماكدونالد دوغلاس المصنّعة للطائرات وقد أكدت طلب السعودية للصفقة المذكورة . ويفترض أن يكون الرئيس بوش قد أعلن في الاسبوع الاول من هذا الشهر عن موافقته على بيع المملكة طائرات إف ــ ١٥ الاثنين وسبعين .

وتضيف الصحيفة قائلة بأن قرار الرئيس بوش بالموافقة على الصفقة سيسبب خيبة أمل للشركة البريطانية لتصنيع الطائرات الحربية والتي كانت تأمل في ملء الفراغ للعربية السعودية بتزويدها بطائرات تورنادو إضافية اذا لم تتم صفقة بيع طائرات إف ــ ١٥ . وتقول الصحيفة بأن رفض أو تأجيل الصفقة سيؤدي الى احراج السعودية سياسياً خصوصاً وأن موقفها من السياسة الاميركية في الخليج ــ وتحديداً بالنسبة لمنطقة الحظر الجوي في جنوب العراق ــ لم يكن يحمل قدراً كبيراً من القوة .

الرئيس الاميركي بدوره يسعى لتجاوز الكساد الاقتصادي الحاد الذي تمر بها الولايات المتحدة عبر تصريف المنتجات العسكرية ، للحد من ارتفاع معدل الكساد الى مستويات خطيرة بما يؤثر على مستقبله السياسي مع قرب الانتخابات الرئاسية المقرر اجراؤها في ديسمبر القادم . ويبدو أن مبيعات السلاح الاميركي للدول الحليفة تغطي جانباً مهماً من الواردت الاقتصادية للولايات المتحدة .

وقد جاء في تقرير مؤسسة « سيف وورلد » الصادر في الاسبوع الاخير من شهر أغسطس الماضي « بأن منذ احتلال العراق للكويت طلبت دول شرق أوسطية شراء معدات عسكرية بقيم تتفاوت بين ٣٥ ــ ٤٠ مليار دولار » . ويضيف التقرير : « أن الولايات المتحدة حصلت على حصة من مجمل المبيعات تقدر بـ ٥,٢٨ مليار دولار فيما حصلت بريطانيا على ٤ مليارات دولار مقابل بيع طائرات تورنادو وهوك وطائرات أخرى » . ويقول التقرير أيضاً « بأن السعودية قد طلبت شراء معدات عسكرية بقيمة ١٧ مليار دولار » .

وينظر كثير من المراقبين الى عودة المملكة لسياسة التسلح الجنوني بعد أزمة الخليج الثانية على أنها مغامرة خاسرة ، كونها تأتي في وقت يواجه فيه اقتصاد المملكة تحديات خطيرة نتيجة الديون التي بلغت نحو ٦٠ مليار دولار اضافة الى الارتفاع في عجز الموازنة العامة ، والامر الاهم هو الافتقار الى سياسة مرسومة وواضحة في المجال الدفاعي خصوصاً مع انتشار أنباء مؤكدة حول ضلوع بعض أمراء العائلة المالكة في رشاوي حصلوا عليها من وراء صفقات السلاح .

السياسة الاقتصادية للمملكة :

تناقص الايرادات المالية وأثرها على الوضع الداخلي

الاحتياطي السعودي الثابت الموجود من البترول الخام (١٩٨٦)

	بلايين البراميل	نسبة الاحتياطي السعودي
السعودية	١٦٨,٨	١٠٠
دول مجلس التعاون الخليجي	٣٠٣,٧	٥٥,٦
دول الأوبك	٤٧٤,٤	٣٥,٦
الاحتياطي العالمي	٧٠٧,٦	٢٣,٩

Source : BP Statistical Review of World energy

■ في صيف عام ١٩٨٦ ، فوجيء العالم باضطرابات حادّة في أسعار البترول حيث انخفضت أسعاره بسرعة الى حوالي ٦ ــ ٩ دولارات للبرميل ، بعد أن كانت شبه ثابتة عند معدل ٢٨ دولاراً ولعدة سنوات حتى ديسمبر ١٩٨٥ . ولقد أدى انخفاض الإنتاج السعودي من البترول الخام في الأيام الأولى من شهر أغسطس ١٩٨٥ ، والذي وصل الى أدنى حد « حولي مليوني برميل يومياً » ، الى تخلي المملكة عن دور المنتج المرجح والعودة الى بيع بترولها على أساس قاعدةNetback Pricingحيث يحسب سعر البترول الخام على أساس العائدات من مبيعات المصنوعات المكررة ناقصاً تكاليف الشحن والتأمين والتكرير . وفي سبتمبر ١٩٨٦ ، وافق السعوديون على وقف التعامل بالقاعدة آنفة الذكر ، والتعاون مع دول الأوبك الأخرى لتحديد حصص انتاج كل دولة حيث حدد انتاج السعودية بنحو ٤،٣٥ مليون برميل يومياً .

وخلال العام ١٩٨٦ ، استطاعت السعودية زيادة انتاجها الى خمسة ملايين برميل يومياً ، وذلك بإعطاء حسومات للمشترين ، وفي عام ١٩٨٧ توصلت دول الأوبك الى تحديد سعر البترول بـ ١٨ دولاراً للبرميل .. غير أن السعودية تخلت عن التسعير الثابت لبرميل النفط لكي تستطيع بيع جميع حصتها في السوق ، حيث بدأت في عام ١٩٨٨ بتجاوز حصتها المقررة بشكل متعمّد .

في عام ١٩٨٩ ازداد الطلب العالمي على البترول ، مما أدّى الى زيادة انتاج الأوبك ، وازدادت حصة السعودية الى أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً في الربع الأخير من تلك السنة . غير أن الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ أدى الى زيادة الإنتاج السعودي من ٥،٥ مليون برميل يومياً ، الى ٨ مليون برميل يومياً ، وذلك للتعويض عن صادرات العراق والكويت ، وبقي انتاجها عند هذا المستوى طيلة العام ١٩٩١ « ١ » .

ويمكن النظر الى تأثير المملكة على سوق البترول العالمي من خلال تمتعها بطاقة انتاجية مقدارها حوالي عشرة ملايين برميل يومياً « كانت الطاقة الإنتاجية حوالي ١٢ مليون برميل في السبعينات » ، واحتواء أراضيها على حوالي ربع الإحتياطي العالمي الثابت الوجود من النفط « زاد احتياطي السعودية من النفط الخام من ١٦٨،٨ بليون برميل في عام ١٩٨٦ ، الى ٢٥٧،٥٠٤ برميل في بداية ١٩٩١ » ، وأكثر من ٥٥ ٪ من احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي ، وأكثر من ٣٥ ٪ من احتياطي دول الأوبك مجتمعة .

السياسة البترولية السعودية

يعلم المسؤولون السعوديون أنه بالرغم من وجود احتياطي نفطي كبير ، بأن البترول مادة ناضبة .. كما يعلمون أيضاً بأن الدولة تتمتع بموارد اقتصادية أخرى محدودة ، وبالتالي فإن نهاية البترول أو تدهور أسعاره أو تعرض إمداداته للخطر ، يعني صعوبة الحفاظ على مستوى معيشة مقبول بالنسبة لأغلبية المواطنين السعوديين . ولقد تبنى المسؤولون السعوديون سياسة بترولية هدفها الحفاظ على سعر النفط عند مستوى منخفض كما تبنوا زيادة الإنتاج ــ حسب الحاجة ــ لتحقيق ذلك الغرض .. وهذه السياسة هي نقيض سياسة معظم دول الأوبك والتي هدفها تعظيم إيراداتها وذلك برفع الأسعار للحصول على إيرادات أكثر على المدى القصير .. كما يختلف السعوديون مع دول الأوبك الأخرى حول موضوع استقرار الأسعار ، ويتهمون دول الأوبك بأن هدفها ليس استقرار الأسعار ، ولكن اقتسام السوق وتحديد حصص الإنتاج لكل دولة ، ذلك لأن المسؤولين السعوديين يعتقدون بأن تذبذب أسعار النفط سوف يؤدي الى آثار سياسية سلبية .

ولكي تضمن المملكة بقاء سعر البترول منخفضاً ، زادت إنتاجها منه وقت الأزمات

حتى وصل الإنتاج الرسمي الى ٩،٩ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٠ ، في حين تحدثت مصادر عن وصول الإنتاج السعودي الى أكثر من ١٢ مليون برميل يومياً ، وقد اعترف الملك فهد بوصول الإنتاج السعودي عند هذا الحد في أحد خطاباته . غير أن هذه السياسة أدّت الى تدهور أسعار النفط في عام ١٩٨٥ ، وبشكل كبير ، مما اضطرها الى تخفيض انتاجها الى ٣،٤ مليون برميل يومياً لوقف ذلك التدهور . ومنذ ذلك الحين لعبت السعودية دور المنتج المرجح ، غير أن المشاكل المالية التي واجهتها أدت الى تخليها عن تلك السياسة ، حيث زادت انتاجها في عام ١٩٨٨ ، مما جعل أسعار النفط تتدهور مرة أخرى .

وبعد الغزو العراقي للكويت ، وفرض الأمم المتحدة حظراً على مبيعات العراق من البترول ، وعد المسؤولون السعوديون الدول الغربية ، بأنه لن يكون هناك نقصاً في إمدادات البترول الخام ، حيث أمر رئيس شركة أرامكو ــ السعودية ، الأستاذ علي النعيمي ، بإنتاج أي كمية تستطيعها الشركة . وبالرغم من المشاكل الفنية التي واجهتها الشركة ، فقد زادت انتاجها وفي خلال أسابيع من ٥،٤ مليون برميل قبل الأزمة ، الى ٧،٥ مليون برميل يومياً في سبتمبر ١٩٩٠ ثم الى ٧،٨ مليون برميل يومياً في أكتوبر ١٩٩٠ . وبحلول يناير ١٩٩١ وصل الإنتاج السعودي الى ٩ ملايين برميل يومياً ولعدة أيام .. غير أن نقص كفاءة الموظفين العاملين في شركة أرامكو ، حالت دون زيادة الإنتاج أكثر من ذلك « ٢ » .

إن وجود الإحتياطي البترولي الكبير والطاقة الإنتاجية العالية والإستهلاك المحلي المحدود ، جعل السعودية في موقع الصدارة في سوق البترول العالمي .. ومن المتوقع أن تظل في هذا الموقع في الأجل القصير على الأقل . أما على المدى الطويل ، فإن من المحتمل أن لا تستطيع المملكة السعودية الحفاظ على مواقعها ، كما كان الوضع في السبعينات ، فالعراق على سبيل المثال يمتلك احتياطياً ضخماً من البترول ، وإذا ما استطاع إستئناف صادراته مرة أخرى ، وإذا ما وصل الإنتاج الكويتي الى ما كان عليه قبل أغسطس ١٩٩٠ ، فإن المعروض من البترول سوف يتجاوز الطلب العالمي بكثير وستنخفض أسعاره خاصة إذا ما أصرت المملكة على الحفاظ على مستواها الإنتاجي الحالي .

السياسة الإقتصادية السعودية

لقد شهدت المملكة زيادة كبيرة في عائداتها البترولية في عقد السبعينات ، حيث زادت الإيرادات بسرعة أكبر بكثير من زيادة النفقات ، مما أدى الى زيادة الإحتياطي العام للدولة الى حوالي ١٥٠ مليار دولار في نهاية ذلك العقد . ولكن الوضع اختلف تماماً في عقد الثمانينات .. فلقد أدى انخفاض أسعار النفط ، وانخفاض مستوى انتاجه ، الى تناقص إيرادات الدولة من ١٠٢،٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، الى ٢٨،٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦ . ونتيجة لذلك لجأت الحكومة السعودية للسحب من الإحتياطي العام للدولة ، لتغطية العجوزات الكبيرة في ميزانياتها مما أدى الى تناقص الإحتياطي بدرجة كبيرة حيث وصل الى حوالي ٥٠ مليار دولار فقط بحلول عام ١٩٨٩ .

وكرد فعل لتناقص الإيرادات العامة للدولة ، خفضت الحكومة نفقاتها ، كما اتخذت في ديسمبر ١٩٨٧ بعض الإجراءات لزيادة إيراداتها : منها فرض ضرائب إضافية على الخدمات ، وضرائب على الواردات ، وضرائب على دخول الموظفين والعمال الأجانب العاملين في الدولة ، والذي أعلنه الملك ثم ألغاه بعد أربعة أيام فقط ، كما لجأت الحكومة الى الإستدانة سواء من البنوك المحلية أو الجنبية ، وأصدرت السندات الحكومية لتغطية العجز .

وبالرغم من مشكلة تناقص الإيرادات .. فإن هناك إجماعاً عاماً بين القيادة السياسية السعودية « الملك وولي عهده ووزير الدفاع » بأن التقشف في النفقات الحكومية قد يؤدي الى خلق توترات سياسية ، حيث أن العقود الحكومية تعتبر أداة لتوزيع الدخل في الدولة .

لقد راهن الأمراء السعوديون على تحسّن سوق النفط قبل أن يضطروا دائماً لتغطية عجوزات الميزانية عن طريق السحب من الإحتياطي العام للدولة .. وبالفعل زادت الدولة انتاجها من النفط منذ عام ١٩٨٨ ، وبدأت الإيرادات البترولية بالتزايد ، غير أن الغزو العراقي للكويت أدّى الى دفع السعودية ما لا يقل عن خمسين ملياراً من الدولارات للولايات المتحدة وحلفائها ، كتكاليف لتغطية الحرب .. الأمر الذي اضطرها للعودة الى السحب من الإحتياطي ، واستدانة ٤ ــ ٦ مليارات دولار من بنوك محليّة وأجنبية ، كما تقول المصادر الرسمية ، في حين تقول مصادر محايدة بأن الإستدانة وصلت الى ١٢ مليار دولار .

وما ينبغي الإشارة إليه ، هو أن الأزمات المالية التي تمرّ بها المملكة سوف تستمر لأسباب عديدة يمكن إجمالها في التالي :

● أولاً : لا يتوقع في المدى المنظور ، عودة أسعار النفط الى ما كانت عليه قبل منتصف الثمانينات الميلادية ، بل يبدو المستقبل أكثر عتمة مما هو عليه الآن .. وإذا ما حدث تطور في الأسعار فإنه سيكون جزئياً يرتبط بفترة فصل الشتاء الذي يتم خلاله استهلاك أكبر للطاقة ، كما أن عوامل الإستقرار النسبي في الخليج بعد كارثة الغزو ، والتي ينتظر أن تستمر ، ستبقي أسعار النفط عند معدلاتها الطبيعية ، إن لم تؤثر عليها سلباً فيما إذا عاد العراق والكويت الى انتاج النفط بطاقتهما القصوى .

● ثانياً : إن سياسة المملكة تجاه النفط : إنتاجاً وتسعيراً ، قائمة في الأساس على موازنة دقيقة للغاية بين عناصر ثلاثة .. فهي من جهة ، لا تريد أن تلحق الأذى بالمستهلكين وهم في عمومهم من الأصدقاء والحلفاء . فهنا يتم التعاطي مع النفط كسلعة سياسية ، يراد منها أن تحقق قدراً من النماء للدول المستهلكة الغربية ، وإرضاؤها في هذا الشأن ضروري للعصبة الحاكمة في الرياض ، التي ترى أن وجودها على هرم السلطة يمر عبر براميل النفط المتدفقة والرخيصة الثمن . ويشعر المسؤولون السعوديون الكبار ، بأن سياسة لا تنظر الى مصالح الحلفاء الغربيين ستقودهم في النهاية الى الدمار الشامل ، وإزاحة العائلة المالكة عن السلطة .

ومن جهة أخرى ، فإن المملكة ، في ظروفها الحالية ، لا تستطيع المضي في سياسة تعود عليها بالضرر الكبير ، وتفتت القاعدة التي تعتمد عليها في الحكم ، وتشعل الوضع الداخلي الشعبي .. إنها تريد أن تبيع نفطاً رخيصاً عبر انتاج وفير ، ولكن ليس الى درجة الإضرار بالحكم السعودي نفسه .

ومن جهة ثالثة ، فإن المملكة لا تستطيع ضرب مصالح دول الأوبيك الأخرى بعرض الحائط ، بحيث لا يهمها الا نفسها وحليفاتها الغربيات .. لأن مثل هذه السياسة ، لا تعود على المملكة بالسمعة السيئة فحسب ، بل قد تؤدي الى إضطرابات سياسية وحروب ، وقد سمعنا نوعاً من الذرائع من الجانب العراقي حينما غزا الكويت .. وسمعنا مثلها من الطرف الإيراني الذي كان قاسياً على السعوديين لأنهم كانوا السبب في تدهور أسعار النفط .. إن سياسة لا تراعي مصالح الأطراف المختلفة ، يجعل من المملكة وحيدة في ساحة الصراع السياسي ، ويدمر علاقاتها مع أقرب المقربين اليها في المنطقة ، فضلاً عن منافسيها أو أعدائها .

ومن هنا ، كانت الموازنة بين المصالح المختلفة صعبة للغاية .. مصالح الغربيين ــ الأميركيين خصوصاً ــ ومصالح النظام السياسي في المملكة نفسها ، ومصالح المصدرين الآخرين للنفط .. وإذا كان الجميع يعتقد بأن هذا التوازن الذي حاولت المملكة مراعاته في الظروف المختلفة حتى منتصف العقد الماضي ، قد انهار ، لصالح المصالح الغربية بالتحديد .. فإن هناك شعوراً متزايداً بين المسؤولين في المملكة بأن بات من الضروري ــ رغم الضعف السياسي للنظام السعودي قبال الضغوط الأميركية ــ مراجعة تلك السياسة ، وتقديم مصلحة المملكة أولاً ، ثم مصالح الغربيين .. وبلا شك فإن مصالح المملكة الخاصة ــ الإقتصادية منها ــ تتوافق إذا ما تحررت من الضغوط الأميركية، مع مصالح بقية الأعضاء في الأوبك .

ويبدو أن أملاً ضعيفاً بإعادة التوازن على الأقل .. لذا تخبطت المملكة في سياساتها النفطية خلال السنوات السبع الماضية على نحو مريع ، الأمر الذي دفعها الى الإندفاع بقوة نحو بيع اية كمية من النفط وبأسعار مخفضة من أجل انعاش وضعها المالي المأساوي ، حتى وإن اصطدمت بدول الأوبك .

● ثالثاً : من المتوقع ، إذا ما استمرت السياسة النفطية على ما هي عليه ، الى تفاقم الأزمات المالية ، وستنعكس بشكل قوي على الوضع الأمني الداخلي ، بسبب البطالة وعدم توفر فرص وظيفية لآلاف من الشبان السعوديين ، وبسبب ارتفاع معدل الجريمة . ويقول مسؤولون أمنيون بأن الجرائم تضاعفت خلال السنوات الماضية ، خاصة في ميدان السرقة ، بل ودخلت أنماط من السلوك الإجرامي لم تكن معهودة في السنوات السابقة ، كالسرقة المسلحة والسطو على البنوك وما أشبه ذلك .. هذا اضافة الى الجرائم الأخلاقية وغيرها التي فسرت بأنها نتاج طبيعي للوضع الإقتصادي المتدهور .

وإذا كانت سياسة التقشف التي انتهجتها المملكة منذ تدهور اسعار النفط ، لم تشمل قطاع الأمن والقوات المسلحة بمختلف فصائلها ، والتي تستهلك ما لا يقل عن ربع ميزانية البلاد كل عام .. فإن مردود التقشف كان مريعاً على الصعيد الشعبي ، حيث خلقت استياءاً عارماً بين المواطنين من أبناء الطبقة الوسطى ، اضطرت الملك فهد أن يعلن في مارس الماضي تخليه عن سياسة تصعيد الضرائب على الخدمات الضرورية .

وقادت سياسة التقشف ، وتخفيض الإنفاق على الخدمات الضرورية كالتعليم ، الى خلق مصاعب مختلفة للمواطنين الذين باتوا غير قادرين على إكمال تعليم أبنائهم في الجامعات السعودية ، كما أنهم غير قادرين على تعليمهم في الخارج ، ولم تسمح الحكومة بإنشاء جامعات أهلية حتى الآن .

ولأن الدولة هي « الموظف » الأكبر ، فقد أصبح لزاماً عليها تقبل عدد محدود من الموظفين كل عام ، بسبب سياسة التقشف .. ولا تستطيع أجهزة الدولة امتصاص الآلاف من المواطنين من خريجي الجامعات في أجهزتها ، وهو أمر أصبح في عداد مسؤوليتها .. مما خلق جيشاً من العاطلين عن العمل .

ولا ينتظر أن يشمل التقشف الجانب العسكري ، ولكنه سيستمر في الجوانب الأخرى ، الأمر الذي يثير الكثير من القلق بشأن مصير الخدمات الأساسية ، التي تتعرض في الوقت الحالي الى الضغط والتقليص المستمرين .

الأكثر من هذا ، فإن القاعدة الزراعية التي حاولت المملكة بنيانها خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ، والتي حققت الكثير من النجاح بفضل الدعم المستمر .. معرضة هي الأخرى الى التفتت بسبب تقليص الدعم الحكومي عنها ، كما أن تقليصاً إضافياً ينتظرها .

● رابعاً : في الوقت الذي تدعو في الدولة الى تعزيز دور القطاع الخاص ، وتحويل بعض المؤسسات الخدماتية اليه ، وذلك لحلحلة بعض المشاكل المزمنة ، وتخفيف الوطأة عن كاهل الدولة .. فإنها لم تستطع حتى الآن إسناد أدوار ذات أهمية ، تجعل القطاع الخاص متحرراً من سيطرتها . وفي الحقيقة فإن الأمراء السعوديين يخشون من تعاظم دور القطاع الخاص في الجانب الإقتصادي ، فيتمدد ــ كما هو متوقع ــ الى الجوانب السياسية التي لا يريد الأمراء أن يقدموا تنازلاً بشأنها ، ولذا فإن القطاع الخاص غير ميال للمشاركة الفعالة لشكوكه في سياسات الحكومة الإقتصادية ، كما أن الأمراء يصرون على إبقاء نشاط القطاع الخاص تحت المراقبة والسيطرة .

إن أزمات إقتصادية وسياسية وأمنية تنتظر المملكة في السنوات الخمس القادمة .. وستكون أحوالها عصيبة للغاية ، ما لم تجد لها حلاً ، أو تبردها بالمسكنات السياسية ، بمعنى أن تقدم بعض التنازلات السياسية .

كما ينتظر أن يزيد انكفاء المملكة على نفسها ، وتعف عن ممارسة الأدوار السياسية التي تتطلب التمويل المالي .. فقد أصبح من المعلوم أن نفوذ المملكة السياسي ، وبالأصح فإن حرصها على أن تكون اللاعب السياسي الأكبر يتطلب على الدوام الكثير من المال ، وإن الإنغماس في تحقيق انجازات على الصعيد الخارجي ، يستدعي الدفع على أكثر من صعيد ، وهذا ــ كما يبدو ــ لن يكون مهيئاً للأمراء السعوديين في المرحلة المقبلة .. وقد نشهد تراجعاً مريعاً لمكانة المملكة على الصعيدين العربي والدولي□

تطوّر العلاقات بين القوى المعارضة والأنظمة الحاكمة في الخليج

■ المعارضة في الخليج ، كما الأنظمة الحاكمة في المنطقة ، كانت خلال السنوات الماضية عرضة للتأثّر مع المستجدات الكثيرة التي حدثت على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية .. وقد كانت العلاقة بين الطرفين ـ الأنظمة والمعارضة ـ فيما مضى من السنين متأثّرة بالأوضاع القديمة ، وفي حين حدثت التغيرات الكثيرة التي شملت كل أنحاء العالم ، فإن من المتوقع أن يتأثّر نمط العلاقة بين الطرفين سلباً أو إيجاباً ، من أجل مواكبة التطور الحادث على صعيد الأوضاع المحلية بشكل خاص .

ما هو نمط العلاقة الحاكم اليوم بين النظم الخليجية والمعارضة فيها ، وما هو مستقبلها ؟ .

هذا ما تحاول المقالة الإجابة عنه وتوضيح خلفياته المتعددة .

محمد الحسين

■ ■ حتى فترة قريبة ،وفي كل دول الخليج ،ما عدا الكويت ، فإن أنظمة الخليج لم تكن تطيق مطلقاً وجود رأي معارض ومخالف لها في الداخل ، فضلاً عن السماح لتبلور معارضة تبشّر بآرائها وتتحرّك بحريّة .. ولذلك فقد كانت لغة التعاطي مع الآراء المخالفة والتحركات التي تستهدف إيجاد استقطابات بعيدة عن مجرى الأنظمة ، تتسم بالعنف ، وكان يرافق العنف في أحيان كثيرة محاولات لإستيعاب وتذويب التوجهات المخالفة بالإغراء المادي أو بالمنصب ،والإشراك النسبي ضمن دائرة العمل السياسي ، والذي تمّ تحديده منذ زمن في محيط الممارسة « الفنيّة » مع إبقاء صناعة القرارات السياسية المهمة بيد عناصر محددة من الأسر الحاكمة .

في نفس الوقت ،وبسبب المنهج الحادّ والمتطرّف الذي حكم سياسة العوائل الحاكمة في الخليج تجاه الآراء المخالفة أو المعارضة ..فإن القوى المعارضة التي نشأت فيما بعد جاءت بردّة فعل قوية لتطرح أهدافاً تغييرية جذريّة ، ورفعت شعارات ويافطات تمثّل الحدّ الأعلى ، واعتبرت تلك القوى نفسها نقيضاً كاملاً لكل ما تمثّله الأنظمة الخليجية من أفكار وسياسات وممارسات ، ولم ترَ في الأفق أية إمكانيّة في التعاطي أو التداخل مع الحكومات القائمة ،بل اعتبرت من أولى مهامها : الإنقضاض عليها وإسقاطها بكل السُبل الممكنة ،لأنها شرّ وسرطان تجب إزالته ، ولا يمكن معالجته بالطرق التقليدية .

لقد تفاعلت قوى المعارضة في الخليج مع قوى وتيارات سياسية وفكرية لها وجودها خارج المنطقة الخليجية ، ولم تكن تلك القوى تحمل مشروعها الخاص بها ، بل كانت في موقع المتلقي من الآخرين ، من أحزاب وأنظمة كانت تمارس نشاطاً واسعاً على امتداد العالم العربي .

إن نشأة التيار الماركسي في البحرين أو في الكويت والسعودية وعمان ، ارتبطت بدعم ورعاية وإسناد خارجي ،تمثّل في التنظيمات الماركسية المتواجدة في دول الجوار ، وفي دول المعسكر الشرقي الذي وفّر بعض الإمكانات الماديّة والدعم السياسي لها ، كما أن الأحزاب القومية لقيت هي الأخرى إسناداً ودعماً من التنظيمات القوميّة ،التي كان بعضها يحكم دولاً عربية ويرفع شعارات قومية تتناقض مع سياسة العوائل الحاكمة في الخليج .. أمّا القوى الإسلامية فهي تنقسم الى شقين : السنّي والشيعي ،وكان الأول على وئام مع الأنظمة القائمة ولم يكن مسيّساً بدرجة كافية ، بل وبدا وكأن هناك رعاية من قبل أنظمة الخليج للحركات السنيّة ، كما هو الحال بالنسبة للقوى السلفية في المملكة الذي حظيت بدعم وإسناد كبيرين ، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة لبعض اتجاهات الإخوان المسلمين التي غادرت مصر أيام عبد الناصر وحظيت برعاية سعودية خاصّة .

أما الحركات الشيعيّة فهي لم تتبلور وتبرز على السطح بشعاراتها ومطالبها السياسية ، إلاّ بعد نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، بفعل التطورات السياسية والإقليمية التي شهدتها المنطقة في تلك المرحلة ، وكان أبرزها حدث انتصار الثورة الإسلامية في ايران ، والتسارع الذي حدث فيما بعد في الشارع العراقي المعارض .

ومن الواضح ، أن الكثير من حركات المعارضة الخليجية ، تأثرت بشكل كبير في صياغة برامجها وأفكارها واطروحاتها ومواقفها السياسية ، بمواقف وأفكار جاءتها من الخارج من تنظيمات وحكومات عربية وغير عربية .. ولم تكن بالتالي تلامس الواقع المحلي ، مما أفشل الكثير من برامجها وخططها .

لقد رسم الصدام والعنف المتبادل صورة العلاقة بين المعارضة والأنظمة في المنطقة الخليجية طيلة العقود الثلاثة الماضية ، خاصة الطفيفة والشكليّة في نمط تعاطيها مع الرأي

الآخر ، واعتبر الكثير من المعارضين ذلك مجرد بالون اختبار ، وتنفيساً للإحتقان المتصاعد لدى عامّة الخليجيين بسبب حالة القهر والعنف التي لازمت سياسات النظم الخليجية طيلة السنوات الماضية ، خاصة بعد انكشاف حقيقة هذه الأنظمة بصورة جليّة بعد غزو العراق للكويت .

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، وجدت العوائل الحاكمة في المنطقة نفسها مضطرّة الى إيجاد أنماط جديدة في التعامل ، لا تعتمد على الأداة الأمنيّة فحسب في معالجة التحولات السياسية والإجتماعية القويّة ، خاصة وأنها ـ ولأوّل مرة ـ تجد نفسها أمام مجتمعات مسيّسة أو في طريقها الى التسييس ، مما جعل المسؤولين الخليجيين حريصين على انتقاء الأداة المناسبة التي يمكن استخدامها دون أن تؤدي الى ردود فعل سلبيّة مضاعفة .

كانت مظاهر التبدّل في التفكير والتعاطي الواقعي الذي يحتمه الظرف قد بدت في ممارسات أغلب أنظمة الخليج .. وإن كنا هنا لسنا معنيين كثيراً بملاحقة تلك الخطوات ذات الطابع العمومي ـ كمجالس الشورى ـ ، والتي نفذتها أو وعدت بها النظم الخليجية في سبيل الإلتفاف على الأوضاع القائمة .. ومع هذا فإن هناك إجراءات وخطوات محددة أقدمت عليها تلك النظم يمكن اعتبارها نوعاً من التحول ، وإن جاءت خائفة وجلة خجلة بطيئة ،يراهن عليها أمراء العوائل الحاكمة بأن تتمكن من احتواء واستيعاب الحالة الجديدة التي نشأت في المجتمع ،ومن ثم إطلاق الرصاص عليها بعد أن يكمل الإلتفاف مداه .

إن الحكومات الخليجية تراهن على آليات جديدة في صراعها السياسي مع تيارات المعارضة التي شملت الكثير من القوى الإجتماعية المحايدة أو المؤيّدة في الماضي ، وإن لجوئها الى هذه الآليّات يعكس حالة من المرونة ، أو على الأقل استجابة المجبر لضغوط الأمر الواقع ، أملاً في تكسير الموجة القوية المؤثرة القادمة من اتجاهات شتّى ، ريثما تهدأ الأحوال وتزول المخاطر ، ولتعود حليمة ـ وبطريقة أو بأخرى ـ الى عادتها القديمة ! .

العلاقات الى أين ؟

بلا شك ،فإن هناك أسباباً وعوامل عديدة ، دفعت بالعلاقة بين الطرفين الى هذا الشكل عقد الثمانينات .. وكانت اتجاهات الأنظمة الخليجية تميل الى المغالاة في القسوة والقمع والقتل في السجون ،والإعدام في الساحات العامّة ـ كما في السعودية ! ـ ،وجاءت مطالب الحركات المعارضة البارزة لتردّ على ذلك بشعارات قويّة ولترفع الحدّ الأعلى من المطالب كأهداف ،سواء جاء ذلك من الحركات الوطنية بمختلف فصائلها ، أو الحركات الإسلامية ،الشيعية بالخصوص ، حيث أن الحركة السنيّة لم تتبلور معارضتها ومطالبها السياسية إلّا بشكل متأخّر .

العلاقة الحالية

يبدو أن تحوّلاً مهمّاً قد حدث سواء لدى تيارات المعارضة وتنظيماتها ، أو لدى الأسر الحاكمة .. فمن جهتها تنحى الحركات السياسية المعارضة بعمومها نحو طرح مطالب « الحدّالممكن » والواقعي في برامجها وشعاراتها السياسية ، وتتقاطع جميعها في صيغة محددة : وهي تحديث وتطوير هيكل النظم السياسية الخليجية القائمة ليتسع الى حد يمكن معه مشاركة جميع القوى الفاعلة في المجتمع في صناعة القرار السياسي ، ويحد من حالة التخبّط والعشوائية في رسم السياسات واتخاذ القرارات السياسية في مختلف مرافق الدولة وعدم إبقائها حكراً على أفراد معدودين .

كما تؤكد مطالب المعارضة على ضرورة احترام حرية الفرد وحقوقه الأساسية ، والحدّ من صلاحية قوى الأمن في هذا المجال .

وتكاد كل القوى السياسية ـ الإسلامية والوطنية ـ تجمع على هذه المطالب مع فروق بسيطة ناتجة من طبيعة وخصوصية كل تيار الفكرية .

فالسلفيون يؤكدون على ضورة وضوح الصيغة والمظهر الإسلاميين في عملية التعديل ، بينما تكتفي القوى الأخرى بأن تكون عملية التحول والتغيير متطابقة في محتواها مع الحالة الإسلامية التي يلتزم بها المجتمع دون إيراد تفاصيل .

أما من جهة الأنظمة الخليجية ، فإنها تحاول بعد أزمة الخليج الأولى والثانية ، وبعد انهيار المعسكر الإشتراكي ، وتبلور شعارات المطالبة بالحرية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان .. تحاول أن تدفع عن نفسها التأثيرات القادمة بإحداث بعض التعديلات الجديد ، شبه اعتراف متقابل ، وتخفيف من حدّة القمع من قبل الأنظمة ، وتخلّي من قبل الحركات عن إسقاط الأنظمة الى « إصلاحها » .. الأمر الذي جعل كلا الطرفين في موقع معين فرض عليه حركته في اتجاه متقارب ساق الأمور الى هذه الصورة .

وهنا يصدمنا هذا السؤال : هل يعكس التحول والتطور الذي حدث في شعارات ومطالب الحركات السياسية المعارضة في الخليج من الحدّ « الأعلى » الى الحدّ « الممكن » ، قناعة داخلية ثابتة ، وبالتالي فإن إسقاط الأنظمة القائمة مستبعد من سعيها وبرنامجها السياسي ؟ .

ويقابل هذا تساؤل آخر بالنسبة للحكومات الخليجية : هل أن التخفيف من حدّة القمع الذي تمارسه وإبداء بعض الإنفتاح ومحاولة تعديل الهياكل السياسية ، يعكس قناعة ثابتة لديها ، أم أن الأمر لا يتعدى استجابة لظروف ضاغطة ، وبالتالي يحكم على الممارسة الحالية بأنها : مجرد تكتيك مرحلي ، يختص بمقطع زمني محدد ، ومتى تغيّرت الظروف ، فإن دواعية ستنعكس بنفس النسبة على العلاقة مع المعارضين ؟ .

دعنا في البداية نتحدث عن الأسباب والظروف التي ساقت العلاقة الى هذا الوضع وشكّلت هذه الصورة التي نراها .

عوامل عديدة لعبت وأثرت على كلا الطرفين بعد مراجعات واقعية ، وقراءة لمسيرة العمل السابق ، بحيث قادت الى إتخاذ بعض الإجراءات التحولية الداخلية ، انعكس جزء منها على علاقة الأنظمة والحركات المعارضة في الخليج .. وكانت بعض هذه العوامل مشتركة ، ولكن تأثيرها على كل طرف كان مختلفاً .

من بين هذه العوامل : التحولات المتسارعة التي حدثت في أوروبا الشرقية ، وفي الإتحاد السوفيتي .. وبقدر ما أحدثت تلك التحولات ارتياحاً بين العوائل الحاكمة في الخليج ، فإنها خلقت وبذات القدر قلقاً حقيقياً من أن تتجاوز القيم الجديدة التي حطمت الإمبراطوريات الحدود ، وتصل الى الداخل الخليجي .. وقد عبّر عن هذا القلق في القمّة الخليجية التي سبقت أزمة الغزو العراقي ، واقترح السلطان قابوس تشكيل لجنة لدراسة التطورات التي حدثت وتأثيرها على منطقة الخليج ..سيما وأن محور الأفكار والشعارات التي اجتاحت المعسكر الإشتراكي تتلخص في نبذ هيمنة

الحزب الواحد ،وتدعو الى المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان ، والخليج كما هو معلوم يحكمه حزب واحد ،هو حزب السلطة ، أو حزب العائلة .

وانعكست أحداث أوروبا الشرقية على بعض الفصائل الخليجية المعارضة ، والتي تتبنّى المنهج الماركسي وتدعو اليه ، وبعد أن سقطت مراكز الدعم ..فقدت تلك الفصائل الحلفاء في دول المعسكر الشرقي ، وقد سبب ذلك هزّة لها ، ودفعها الى أن تعيد النظر في مستوى التزامها بالمدرسة الماركسية ، وهي التي فشلت بعد تجربة استمرت لسبعة عقود .

ومن العوامل ،توقف الحرب العراقية الإيرانية ،والغزو العراقي للكويت ، وما رافق ذلك من انفجار لمفاعيل إجتماعية جديدة داخل المجتمع الخليجي ، فقد خرجت الى العلن قوى ، وأصوات جديدة بفعل الصدمات العنيفة التي سببتها الأزمة داخل المجتمع ، وقد كانت هذه الأزمة من أبرز المؤثرات التي انعكست على عموم الوضع الإجتماعي والسياسي والفكري ، وخلقت معادلة إجتماعية ـ سياسية جديدة .. وكان من أبرز آثارها على الأنظمة الخليجية : كشفها عن عمق أزمة شرعيتها ، وأسقطت آخر ورقة كانت تخفي سوءاتها ، وأنها أنظمة عاجزة عن توفير الحدّ الأدنى من الأمن والحماية للوطن والمواطن ، فضلاً عن توفير الحرية والكرامة الآدمية ..وقد أتاحت الأزمة الفرصة لحركات التغيير هامشاً من حرية الحركة لتبشّر بأفكارها ورؤاها الجديدة .

إن الخطوات التي أقدمت عليها أنظمة الخليج ، والأخرى التي يجري إعادة النظر بشأنها ،لا تعني بأيّحال أن العقليّة القديمة قد تمّ التخلّي عنها ، بل ينظر الى ما يجري وكأنه محاولة لإستعادة الشرعية المفقودة والهيبة الضائعة ، ولسحب أوراق القوّة من يد المعارضة التي تحارب بها .

وعلى سبيل المثال ،كانت الأنظمة الثلاثة التي أعلنت عنها الحكومة السعودية ، خطوة في اتجاه التصحيح ، وبمقدار ما عبّرت الأنظمة المعلنة عن قناعة لدى السلطة بضرورة التعديل والتبديل ، كان الأسلوب والمحتوى ضعيفاً وناقصاً للغاية ، مما جعل المواطنين ينظرون الى تلك الأنظمة وكأنها لا تستهدف تقديم علاج ناجع للأزمة السياسية ـ الإجتماعية التي تعصف بالبلاد ، وإنما محاولة امتطاء موجة التغيير للسيطرة عليها وعلى أدواتها .

من جهة أخرى ، لعبت الضغوط القوية التي مارسها الغرب على العوائل الحاكمة دوراً في فرض خيار التعديل ، فالولايات المتحدة التي يهمها مصالحها الإستراتيجية ، تتطلّع وتتمنّى أن يسود المنطقة الإستقرار ، وهي لا تريد ان تتراكم حالات الإحتقان التي تحمل نُذُر الخطر للعوائل المالكة ، ولمصالحها أيضاً .. ومما لا شك فيه أن الغربيين يهمهم استمرار بقاء العوائل الحاكمة على رأس الهرم ، باعتبارها أكبر ضامن لتلك المصالح ، وهذا من وجهة نظر الدول الغربية لا يتأتّى إلا بتقديم بعض التنازل ، وتغيير العقليات القديمة ،بحيث يفسح المجال لهامش من الحرية بغرض التنفيس .. ولقد برز ذلك واضحاًجليّاً من خلال الدور الذي يلعبه ولايزال السفير الأميركي في الكويت ، والذي أثارت تصريحاته وتحركاته أركان السلطة في الكويت .

والملك فهد ، الذي تتوالى الضغوط عليه والنصائح من حلفائه الأميركيين ، لم يكن يتحدث من فراغ حينما هاجم الديمقراطية تارة ، والإنتخابات المباشرة تارة أخرى ، ولم يكن تفاخره بديمقراطية المجالس المفتوحة ووضعها كبند في الدستور ، إلّا محاولة واضحة للإلتفاف على المطالب المتصاعدة بتعديل الهياكل السياسية القائمة ، وإتاحة الفرصة للمواطنين في التعبير عن طموحاتهم وآرائهم السياسية .

ومع اقتناع الأمراء الحاكمين بضرورة التغيير ، إلّا أن خططهم الموضوعة والمعالجات المقترحة منحرفة عن غاياتها الصحيحة ، لذا جاءت المعالجات غبيّة بعيدة عن الواقع ، على أمل أن يأتي يوم تزول فيه الظروف الضاغطة أو تخفّ ، لكي تعود الأمور الى سابق عهدها ، وما علموا أنهم يسوقون أنفسهم نحو مأزق أكبر وأنهم يراكمون مشاكلهم ويعيدون انتاجها بصورة مختلفة لا تلقى قبولاً لدى الفاعليات الإجتماعية والسياسية .

أمّا المعارضة الخليجية بمختلف تياراتها ـ واستثني هنا التيار السلفي لخصوصيته وحداثة دخوله المعترك السياسي المكشوف بعد أزمة الخليج الأخيرة ـ فإنها قد أعادت قراءة تجربتها ومسيرتها الخاصة ، كما وقيّمت بشكل واقعي الظروف السياسية وانعكاساتها الإقليمية ، وما يترتب على ذلك من آثار في خضم صراعها السياسي ونشاطها الإجتماعي .

واضافة الى ذلك فإنها قيّمت الواقع المحلّي والمحيط الخليجي الذي تعمل في إطاره ، إجتماعياً وسياسياً ، واتجهت للإستفادة من فرص الإنفتاح النسبي الذي خلقه التطور الإجتماعي والثقافي في المنطقة ، وقامت بمحاولات للضغط على الأسر الحاكمة مستفيدة من الإهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان ،كما استفادت من المنابر الإعلامية الغربية المؤثرة ، وشكّلت شبكة من العلاقات المختلفة لخدمة قضاياها المحليّة .

وفي نفس الوقت لم تغلق الحركات المعارضة الخليجية ، الباب أمام الحوار مع السلطات الخليجية ، وقد تمّت مبادرات من طرفي المواجهة .

والأهم من هذا كلّه ، فإن القوى المعارضة ، أرادت أن تتحوّل الى العلنيّة في تعاطيها مع الشأن السياسي ، مستفيدة من التطور الداخلي لدى المجتمع ، حتى وإن كلّف ذلك الكثير من الجهد والطاقات ،وبالرغم من وجود الكثير من العراقيل والمخاطر .. وكجزء من قراءتها للواقع المحلي ،اتخذت خطوات تسرّع في إيجاد قاعدة قويّة لنشاطاتها الداخلية ، فصاغت مطالبها وأهدافها بصورة أكثر واقعية ، واعتمدت الحدّ « الممكن » بدل « الأعلى » ، وشذّبت نظرتها تجاه بعض المسائل والقضايا الفكرية والمنهجية ، وحذفت من برامجها ومن خطابها كل ما يمتّ الى العنف واستخدامه ليس لكونه غير شرعي ، وإنما لكونه غير صالح في المرحلة الحالية على الأقل ، ولذا أكّدت على توجهاتها السلميّة في العمل ، وأبدت مرونة واضحة للعمل ضمن الأطر والهامش القليل المتاح من قبل السلطات .

هذا ولاتزال حركات المعارضة في الخليج تواصل تطوير مناهج عملها وحركتها بمرونة تجعلها أكثر قدرة على التعاطي مع المستجدات المختلفة ، وهي تعتقد بأن مطالبها الأساسية لازالت حاضرة في برامجها السياسية ، وفي أهدافها النهائيّة .. وأن كل ما قامت به مجرّد إعادة صياغة وترتيب لأولويات عملها .. ومن هنا فإن علاقاتها مع الأنظمة تتحدد ومستوى اقترابها أو بعدها عن أهدافها في هذه المرحلة ، وليس من خلال موقفها من أهدافها النهائية التي تناضل من أجلها .

ومع أن الكثيرين قد ينظرون الى الحركات المعارضة في الخليج وكأنها تراجعت عن مواقفها بسبب الضعف أو غيره .. إلّا أن الحقيقة الماثلة للعيان هي أن التغيير جاء ليعيد الحيويّة لها وليمكّنها من الوقوف على أرض صلبة في مواجهة جبروت القوة الماثل أمامها □

المعارضة في الخليج بين التحولات الذاتية والموضوعية

■ إذا كانت حرب الخليج الثانية بمثابة تدشين ما سمي بالنظام العالمي الجديد ، الذي أريد له أن يكون مفصلاً تاريخياً يختزل كلّ التحوّلات والتغيرات العالمية ويبرزها على هيئة معالم جديدة من القيم والأفكار ، فهذا يعني أن حرب الخليج ١٩٩١ قد جعلت شعوب المنطقة الخليجية أكثر ارتباطاً وتفاعلاً بالمتغيرات العالمية ، حيث جرت على أرضها أهمّ وأخطر فصل من فصول هذه المتغيرات .

وإذا كانت مجتمعات عديدة قد ارتبطت أو تأثرت بالتحولات العالمية ، إما بسبب سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو إعلامي .. فإن مجتمعات الخليج ارتبطت وتأثرت بعامل يتشابك معها جميعاً ، ألا وهو عامل الحرب ، التي يصفها « الفين توفلر » العالم المتخصص بقضايا المستقبليات بقوله : « في سماء الليل ورمال الصحراء بالشرق الأوسط ، حدث شيء لم يشهد العالم مثيلاً له منذ ٣٠٠ عام ، وهو بروز حرب جديدة تتوافق معها طريق جديدة لخلق الثروة . فأثناء حرب الخليج انطلقت من عقالها أعداد لا تحصى من عناوين الصحف حول دور التكنولوجيا الجديدة في الفنون الحربية .. غير أن المسألة لا تنحصر في مجرد استخدام تقنية جديدة ،فنوع الحرب الجديدة التي تشكلت في منطقة الخليج يعكس الصورة الإقتصادية الجديدة التي ظهرت في الغرب وفي اليابان خلال العقود الأخيرة . وإن أسلوب البشر في خلق الثروة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية خوض هذه الحرب ، وسوف يدرك مؤرخو المستقبل أن الحرب التي وقعت في الخليج عام ١٩٩١ كانت أول ما شهده العالم من نوعية حروب الموجة الثالثة » .

والى سنوات قادمة فإن مؤثرات ورواسب هذه الحرب سوف تظل تختمر داخل بنية المجتمع الخليجي ، ولن تغيب عن تفكير الناس ، ولعلّعلماء الإجتماع هم أقدر من يحلل لنا مدى عمق المؤثرات التي تركتها الحرب على بنية المجتمع الخليجي ونظامه القيمي وجهازه التفكيري ، وسوف يأتي من يؤرخ لهذه المنطقة ، ويفرد لهذه الحرب فصلاً باعتبارها منعطفاً في تاريخ هذه المنطقة التي كانت ساكنة محافظة ،تسير فيها المتغيرات ببطء شديد .. وإذا بحرب من أعظم حروب العصر تنقلها الى واجهة الأحداث وتضعها على حافة الخطر .

من جهة أخرى ، فإن حكومات هذه المنطقة التي كانت ترفض الى وقت قريب أي تطور باتجاه تحديث أنظمتها السياسية بالكيفية التي يجعلها تواكب الأنظمة السياسية المعاصرة ، ورفضت مواكبة التحولات النوعية الكبرى التي شهدها ويشهدها العالم .. وجدت هذه الحكومات نفسها بعد أزمة الغزو العراقي للكويت في قلب الحدث ، وتركزت عليها أنظار العالم وأصبحت بلدان الخليج المحطة الأولى التي تغطيها كل وسائل وأجهزة العالم الإعلامية ،وأصبح الخبر القادم من هذه المنطقة أكثر إثارة من غيره ،مما دفع بحكومات الخليج الى أن تبادر في الإعلان عن بعض الإصلاحات السياسية ، كما حدث في السعودية حين أعلن الملك فهد عن أنظمة الحكم الثلاثة للإصلاح السياسي ،أو كما حدث في الكويت وسلطنة عمان ،وشهدت البحرين انفرجاً جزئياً في حين ينتظر الكثيرون إصلاحات مرتقبة آتية من قطر .

ولكن .. ماذا عن قوى المعارضة في الخليج ، الإسلامية منها والوطنية .. وما مدى أثر المتغيرات العالمية والإقليمية عليها ؟ .

لعلّ قوى المعارضة في الخليج بمختلف مشاربها الفكرية والسياسية ،كانت ومازالت الأكثر حماساً في استقبال المتغيرات العالمية ،والتفاعل معها ،وقامت عبر وسائطها الإعلامية بتسليط الضوء على المتغيرات التي حدثت على صعيد الإنسان الخليجي ،وعلى صعيد وطنه وحكومته أيضاً ، في محاولة لدفع وعي الناس باتجاه التفاعل مع المتغيرات التي عَلَت فيها قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحق الشعوب في المشاركة السياسية ،والقيم التي هزمت أعظم أيديولوجية وضعية معاصرة ،وحطّمت ثاني أكبر دولة في العالم .

وقد ظلّت المتغيرات لأهميتها وحساسيتها من المفردات الحيوية في إعلاميات قوى المعارضة في الخليج .. فمنذ أن بدأت المتغيرات العالمية تشق طريقها في سنة ١٩٨٥ ،كان أغلب الظن عند قوى عديدة في المعارضة الخليجية ، أن تلك المتغيرات مع تلاحقها السريع وحجمها الكبير في التأثير ، ستصل الى وعي المواطن الخليجي العادي ، ولكنها لن تطال حكومات الخليج بالشكل الذي يدفعها نحو التغيير وانتهاج طريق الإصلاح ، خاصة وأن القوى الدولية التي تدفع باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناطق أخرى من العالم لا تريد لهذه المنطقة أن تميل مع العاصفة لشفافيتها وموقعها الإستراتيجي ، وإذا كانت هناك رغبة في التغيير ، فيجب أن يكون بشكل هادىء وبطيء ومبرمج حتى لا ينتقص من المصالح الغربية الحيوية أو يضرّ بها .

وبقي هذا الرأي سائداً الى أن جاءت أزمة غزو العراق للكويت ،وعندها حدث تحول في المفاهيم والقناعات ،وأجمع المهتمون بشأن المنطقة أن لا خيار أمام الحكام الخليجيين سوى الإصلاح والتغيير والإقتراب من النهج الديمقراطي واحترام الحريات .. فالحرب التي كان يمكن أن تأكل الأخضر واليابس تركت آثارها النفسية والفكرية العميقة على المواطن الخليجي العادي ،مما أوجد تفاؤلاً كبيراً في صفوف قوى المعارضة الخليجية بأن الإصلاح والتغيير بات ممكناً ..وفي خضم التحولات المختلفة أخذت قوى المعارضة في تقييم تجاربها وبرامجها من أجل مواكبة التغيرات التي حدثت على أكثر من صعيد ، الأمر الذي أدّى الى تحولات كبيرة ذاتية في التيار المعارض .

أخذت التحولات في صفوف المعارضة الخليجية أنماطاً مختلفة حسب طبيعة المفاهيم التي تشكلت عند كل جماعة وتنظيم ، وإن كانت هناك قواسم على درجة كبيرة من التقارب والوعي المشترك بالمشكلات الجذرية والجوهرية التي تعاني منها المنطقة ، وفي مقدمتها أزمة الديمقراطية التي باتت تهدد شرعية هذه الأنظمة الخليجية التي غيّبت رأي المواطن لسنوات طويلة .

من المتغيرات التي تشهدها المعارضة الخليجية ، على ضوء استجابتها للمتغيرات العالمية والإقليمية والمحليّة ما يلي :

● **أولاً** : إن المعارضة في الخليج في تقويمها السياسي تنطلق من قاعدة أن المرحلة التي تمر بها المنطقة هي من أخصب المراحل ، وأن شروطها الموضوعية تعكس حالة من التفاؤل بإمكانية التغيير وإن كان جزئياً في بعض

الأقطار وأساسياً في أقطار أخرى ، وأن التغيير إن لم يكن عاجلاً فهو في المدى المنظور على الأقل .. وقد أعطى هذا التقويم جماعات المعارضة في الخليج دفعة قوية من النشاط والحيويّة ، وهي اليوم أنشط من أي وقت مضى ، ومن الضروري أن تحافظ على هذا المستوى من النشاط إن لم تستطع أن تصعّد من وتيرته حتى لو حصل تراجع في موقف الحكومات من مسألة الإصلاحات الموعودة أو المرتقبة .

● **ثانياً** : مع ما يقال من كلام نقدي موجه لطبقة المثقفين في العالم العربي ، وأنها لا تمارس الدور المطلوب والمنتظر منها في الدفاع عن المباديء والقيم التي تؤمن وتبشّر بها ، فالكلام كثير ويزداد عن طبقة المثقفين في الخليج بشكل خاص ، حتى أن أحد المثقفين السعوديين وهو الدكتور أسامة عبد الرحمن حين ينتقد هذه الشريحه في كتاب له يعنونه بـ « المثقفون والبحث عن مسار » ويقصد بذلك أن المثقفين في المنطقة لم يهتدوا الى مسار واضح المعالم ويخدم أهدافاً عامّة محددة وثابتة .

والمتغيّر في هذه المرحلة ، هو أن هذه الطبقة وبعد المتغيرات العالمية والمحلية ، وبالذات بعد أزمة الخليج الثانية ، كان لديها من الجراة الشيء الكثير قياساً الى ما كانت عليه في الماضي ، حيث أعلنت عن رأيها الذي لا يتوافق والمنهج السائد عند الحكومات في المنطقة . والأكثر من هذا ، وفي خطوة شجاعة ، بادرت جماعات من أهل الرأي في أن تجتمع في حوار موسّع في اطار « منتدى التنمية » الذي عقد في الشارقة ، وفي اجتماع آخر في الكويت خرج بتكتل هو « الملتقى الخليجي » .. وما يعزز قوة هذا الملتقى أو التجمّع ، كونه يضمّ كفاءات من المثقفين من مختلف دول الخليج ، والملتقى عمل إيجابي يخدم المشروع الديمقراطي في المنطقة ، لأنه مشروع يجتمع على أرضيته الجميع ، ويفترض فيه أن يقرّب كل الفئات والشخصيات والتجمعات المتباعدة والمتباينة في بعض التفاصيل والجزئيات حول مواضيع التغيير .

إن عدداً من المثقفين يدركون أكثر من غيرهم مدى عمق ومساحة التخلف السياسي والإجتماعي الذي تعيشه المنطقة ، ولهذا فهم مطالبون أكثر من غيرهم بأن يكون عطاؤهم في مستوى المرحلة .

● **ثالثاً** : وما هو مهمّ أن يذكر في مجال المتغيرات الداخلية عند جماعات المعارضة الخليجية ، تلك المتغيرات في أساليب وتقنيات العمل والتحرك ، وبلورة مناهج جديدة في العمل السياسي ، وتجديد وتحديث الهيكليات والأنظمة الإدارية وإعادة الإعتبار للمؤسسات .. فهذه الأمور ضرورية لإعطاء دفعة قوية للعمل ،وبالشكل الذي يتناسب وظروف المرحلة والمكاسب الحيوية المنتظرة منها ، بعد ان توفرت الظروف والأرضية الخصبة للعمل .

● **رابعاً** : لم يقف التغيير داخل قوى المعارضة الخليجية عند تجديد وتحديث هيكلياتها وأنظمتها وتسمياتها ، بل شمل أيضا الخطاب السياسي والأهداف ، حيث مال الخطاب الى الواقعية وأخذ في الإعتبار خصوصيات الإقليم ، ورأينا اعتدالاً في الطرح السياسي ، ومطالبة بالأمر الممكن من الحقوق والحريات .. وعلى كل حال فإن أغلب قوى المعارضة في الخليج تتبنّى في هذه المرحلة خطابات وبرامج سياسية صيغت بلحاظ تحولات المرحلة ومتغيرات المنطقة .

ومن أعمق دلائل هذا المتغير هو التحول الحاصل في النظام المفاهيمي عند هذه الجماعات الأمر الذي يكشف عن مراجعات نقدية داخلية في جملة الأفكار والمفاهيم وفي منهجية العمل وطرق التحرك .

● **خامساً** : في السنوات العشر الماضية ، كان العمل المعارض في دول الخليج ـ باستثناء الكويت في بعض الأحيان ـ لا يعبر عن نفسه في الداخل إلّاعبر قنوات فيها تكتم شديد حتى لا يظهر للعيان الأشخاص الذين يقفون وراءه ،أو كان يعبّر عن نفسه بحياء وحذر شديدين نتيجة الظروف الصعبة الناتجة عن تصاعد القمع . أما في الخارج ، فقد كان العمل المعارض ـ وبالذات على صعيد المملكة ـ متألّقاً وفاعلاً بالشكل الذي أعطى نتاجاً جيداً .

والمتغيّر في هذا الوقت هو تنامي الدور المعارض في الداخل الذي أخذ يعبّر عن نفسه بجراة وثقة وفي أغلب مناطق الخليج ، وفي الكويت أخذ يعبّر عن نفسه ضمن أُطر وتكتلات جديدة كـ « المنبر الديمقراطي » ، و « الحركة الإسلامية الدستورية » ، و « التجمّع الوطني الكويتي » .

ويمكن القول بأن العمل المعارض في داخل دول الخليج هو اليوم أكبر من أي وقت مضى ، وإن كان قد جاء متأخراً .

● **سادساً** : من أهم المتغيرات التي يمكن أن تحسب على صعيد الجزيرة العربية ، والتي أثرت نسبياً على التوازنات السياسية داخل المملكة السعودية : بروز تيار ديني ـ سلفي معارض بشدّة لحكم العائلة المالكة ، وصل الى حدّ تكفيرها ، كما جاء في الكتاب الذي صدر عن أحد أجنحة التيار السلفي والذي حمل إسم : « الكواشف الجليّة في كفر الدولة السعودية » .

والعارفون بالشأن السعودي يدركون أهميّة هذا المتغيّر في الحياة السياسية السعودية .. فالتيار السلفي ـ الوهابي هو الحليف التاريخي لآل سعود ، وهو مصدر شرعيتهم الدينية ، وخلال عمر الدولة السعودية الحديثة كان هذا التيار يشارك في شؤون الدولة ، واستخدم كأداة ضبط للتحولات الإجتماعية والسياسية ، واستطاع خلال السنوات العشر الماضية أن يحقق نمواً مضطرداً في نجد ـ المركز ـ بفعل رعاية الدولة له من أجل الإستعانة به على الخصوم السياسيين الآخرين .. ولكن هذا التيار انقلب ، أو أعلن انقلابه الشديد ضد العائلة المالكة بعيد استقدام القوات الأجنبية الى المملكة .

● **سابعاً** : التحول الذي حصل عند التيار القومي الخليجي ،حين تقاطع مع التيار القومي في العالم العربي باتجاه بلورة وصياغة النهج السياسي الذي يتجانس وخصوصيات المنطقة الخليجية المتميزة عن المناطق الأخرى في العالم العربي .. هذا التحول يحصل اليوم في صفوف التيار الإسلامي في الخليج ، حيث يهندس هذا التيار نهجه السياسي وهو يأخذ في الإعتبار الخصوصيات الإجتماعية والسياسية والسكانية والثقافية ،بعد أن كان متأثراً بطريقة من التفكير السياسي لا تتجانس كثيراً مع واقع المنطقة ، بقدر ما هي معومة بالعالمية الإسلامية ، وهذا ليس رفضاً لهذه العالمية ، كما يظن البعض ،وإنما هو ترتيب في أولويات العمل ،لا في أصالة المبدأ .

ويمكن تقديم نموذج الإسلاميين في الكويت ، وبالتحديد جمعية الإصلاح الإجتماعي ، فبعد أن كانت مرتبطة بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين ، وكان دورها الأساسي دعم وتمويل العمل الخيري

والإجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي .. تتحول اليوم باتجاه ايجاد برنامج سياسي وطني ، بعد أن شكلت نفسها في تجمع هو « الحركة الإسلامية الدستورية » .

● **ثامناً** : لا ترى المعارضة الخليجية نفسها في هذا الظرف وحيدة فيما تتبنّاه من آراء وأفكار واطروحات سياسية واجتماعية وغيرها ، بل هي تحسّ بأن وراءها سنداً قويّ من قبل شعوب المنطقة يدعمها ويتبنّى أطروحاتها . إن شعوب الخليج التي كانت حبيسة الإهتمامات الهامشية والكمالية أصبحت اليوم بعد أن فككت أزمة الخليج الثانية قيودها ، أكثر وعياً بماضيها وحاضرها .. ولو أردنا قياس نسبة التصاعد في الوعي بطريقة الرسم البياني لوجدنا أن الخط الدال على حركة الوعي يتصاعد بطريقة غير معهودة ، ويتفوق وبدرجة كبيرة على كل النسب والمعدلات للسنوات السابقة .. وهذا من أهم مكاسب هذه المرحلة : تسييس الشارع الخليجي .. وعلى المعارضة الخليجية أن تولي أهمية كبيرة لتطوير ورفع مستوى هذا الوعي لدى شعوب المنطقة لأنه يسرع في إنجاز الإصلاح والتغيير المنشود .

● **تاسعاً** : هناك وعي يتنامى باطراد عند كل طبقات المجتمع الخليجي من المسألة الديمقراطية والحريات ، والإحساس عميق حولها .. ولا شك أن موضوع الديمقراطية والحريات قاعدة الإجماع عند كل قوى المعارضة الخليجية وشعوبها وإن اختلفت العبارات ، وهناك إصرار على تحقيق مكاسب في هذا المضمار في هذه المرحلة .

هذه بعض المتغيرات الذاتية والموضوعية التي تشهدها المعارضة الخليجية بعد أزمة الخليج الثانية .. وعلى ضوء هذه المتغيرات ، فإن المعارضة الخليجية مطالبة بأن تعزّز وجودها وتتمسّك بمطالبها الأساسية من غير تنازل ، حتى لو سوّفت الحكومات لبعض الوقت ، وأن لا يكون هذا النشاط الذي تشهده الساحات الخليجية موضوعاً آنيّاً وحماسة وقتيّة تتعلق بالأجواء الساخنة التي أفرزتها أحداث الخليج .. كما أنها مطالبة بالتنسيق وبفاعلية فيما بينها ،لأن مشكلة المنطقة واحدة وإن اختلفت في درجة التطور والنضج السياسي والإجتماعي في شكل النظام ومؤسساته .

المعارضة الخليجية

نقاط الضعف ومهام المرحلة

سلمان محمد

■ ■ بعد مرور ما يقارب من العام والنصف عن انجلاء غبرة الحرب في المنطقة ، إلاّ أن سؤالاً يبحث عن إجابة ينتظر الحكومات وقوى المعارضة في الخليج على حدّ سواء ، وهو : ما هي مهمّات المرحلة بعد انتهاء الأزمة التي قفزت بالوعي العام الى أعلى مؤشراته ، وأتت على الهياكل السياسية للأنظمة فزعزعتها ؟ .

لعل المتابعين لمواقف الحكومات الخليجية ، وكذلك المعارضة في المنطقة يجد بعض الإجابات غير الكاملة على هذا السؤال ،لأن صياغة الوضع السياسي العام للمنطقة لم يكتمل بعد ، أو هو بالأحرى في طور الصياغة والإعداد .

فالحكومات في المنطقة ، ولمواجهة المعطيات الجديدة ، ولحلحلة الأزمات التي أفرزتها الإنعطافة التاريخية بنشوب حرب الخليج الثانية ، اتخذت طريق الإصلاحات الترقيعية لهياكل الحكم ، كإنشاء مجالس الشورى المعيّنة « السعودية وعمان مثلاً » ، ووضع أنظمة وقوانين هي بمثابة دساتير كما في المملكة السعودية ، والتخفيف من قبضة قوى الأمن ،وتخفيف الرقابة على المطبوعات بشكل ملحوظ ،وفي بعض الدول الخليجية جرى التنازل من قبل الحكام على الصعيد الإقتصادي « الكويت مثلا » .. هذه الإجراءات ، وإن لم تكن تطال الجذور الحقيقية للأزمة التي وقعت فيها الحكومات ، إلاّ أنها محاولة لإعادة بناء جسور الثقة مع المواطنين التي تحطّمت ، ولإمتصاص فائض النقمة الذي تولّد جرّاء ضعف النظم السياسية وتبعيتها في محاولتها ردّ الإعتداءات الخارجية .

المعارضة ونقاط الضعف

أمّا بالنسبة لحركات المعارضة ، فإن أزمة الخليج كشفت عن نقاط ضعف وثغرات حقيقية في طريقة أداء عملها ، وفي مناهجها واستراتيجيتها .

من أبرز نقاط الضعف هذه والتي تكشفت بعد أزمة الخليج الثانية ، ضعف قوى المعارضة في الخليج في التأثير على جماهيرها ، حيث بدت الأزمة أكبر بكثير من قدرتها وطاقتها على الإستفادة المثالية منها .. بمعنى ان معظم الحركات الخليجية السياسية المنظمة لم تتحول بعد الى حالة جماهيرية واسعة النطاق والتأثير ، على الصعيد الوطني العام ، وإن بدا واضحاً أن بعضها كان يتمتع بجماهيرية كبيرة في المحيط الإقليمي الذي تعمل داخل إطاره (السلفيون في وسط المملكة ـ نجد ، والشيعة في شرق المملكة ـ الأحساء والقطيف) .

لقد أطلقت أزمة الخليج الثانية قوى اجتماعية وسياسية من عقالها ، فتنامى الوعي السياسي وأقحم المجتمع الخليجي في التعاطي

بالشؤون التي كانت محرّمة ، ومن أهمها التدخل في الشؤون السياسية .. ولأن قوى المعارضة لم تكن في حال يمكنها من حشد الطاقات واستيعابها ـ وفي الحقيقة لا يمكن لقوى واحدة أن تستوعبها ـ فإن التيار الشعبي الناقم والساخط على الحكام والأوضاع لم يوجّه بالطريقة الصحيحة ، إذ أن تنامي الوعي لم يصاحبه قوة ونشاط وفاعلية ،وفي ظل غياب جهة قيادية تقوم بتغذية الظاهرة ودعمها لا يتوقع أن تكون ظاهرة الوعي السياسي سوى ظاهرة اجتماعية تتسم بأقصى درجات العفوية ، من الممكن تشتيتها إن لم توجد الحركة المعارضة التي تستثمر التطور المجتمعي ضمن هياكل قابلة للإستمرار في أقسى الظروف وأصعبها .

وهذا يضع المعارضة الخليجية في موقع المسؤولية لإحتواء التيار الواعي الجديد في الخليج .. فهل تستطيع قوى المعارضة من احتواء ولو جزء يسير من التيار العريض لصالح برنامجها السياسي ؟ ، خاصة وأن بعض دول الخليج تنعدم في أوساطها أي حركة ونشاط منظّم ، مع أن هذا الغياب سيفرز بلا شك حركات جديدة كاستجابة طبيعية للتحديات الموجودة .

إن القوى المعارضة في محاولتها مواكبة التطورات الكبيرة على الصعيد المحلّي ، إنّما تستهدف « استقطاب » القوى الجديدة التي برزت على الساحة وتفعيل نشاطها ، وترجمة الوعي الى عمل على الأرض .

ومن نقاط الضعف ، أن عددا من أحزاب وحركات المعارضة في الخليج ، كانت تعاني من نقص شديد في فهم الواقع الإجتماعي الخليجي بخصوصياته ومميزاته ، وقد كانت تحليلاتها السابقة للأوضاع تعتمد أدوات مستوردة غير صحيحة ولم تكن نابعة من فهم صحيح للوضع الإجتماعي بخصوصياته ، وإنما جاءت في كثير من الأحيان انسياقاً وراء أفكار أو شعارات قادمة من الخارج وتأثرت بها الحركات ، فلم تطوّعها وتستفيد منها في مشروعها المحلّي ، وإنّما طبّقتها بعلّاتها على أرض لا يمكن لها أن تتقبلها ، أو على الأقل فرص النمو فيها ضعيفة للغاية .

إن من يتبنّى نهجاً فكرياً صدامياً مع النهج العقائدي العام في المجتمع الخليجي المحافظ .. وإن من يستخدم أدوات « تثوير » لا تتواكب مع طبيعة المجتمع الذي ينفر منها .. لا يتوقع منه أن يحشد له قاعدة جماهيرية عريضة من الجمهور .

لقد بدت وسائل الحركات المعارضة في المنطقة قديمة متأخرة عن التطور الذي يعيشه المجتمع الخليجي على الصعد المادية والثقافية ، بل ومتأخّرة عن الوسائل التي تستخدمها الحكومات الخليجية في تطويع الأوضاع والشعوب لصالحها .

ومن نقاط الضعف التي ألّمت بقوى المعارضة في الخليج ، بعضاً أو كلاً ، وجود تشوّهات حقيقيّة في بنيتها الداخلية ، فالإدارة المركزية للتنظيمات ، وطرق التعاطي مع الرأي الآخر داخل التنظيم ، أو مع التنظيمات الأخرى ، ونفي وجود الطرف الآخر ، واعتبار الذات ممثلاً وحيداً للعمل ، وما أشبه من دعاوى وممارسات .. كل هذه الأمراض التي هي في أغلبها مستوردة ، أو ناشئة من التخلّف والجهل ، جعل وضع بعض الحركات في حال يرثى لها ، وأبعد ما تكون عن النموذج البديل الذي تطرحه قبال ديكتاتورية وفساد حكم العوائل الخليجية .

تطورات العمل المعارض

كل هذه الثغرات ، كانت تستدعي من قوى المعارضة في الخليج تغييراً وتبديلاً في الأساليب والمناهج ، إن هي أرادت مواكبة عمليات التغيير والتحوّل السريعة في الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية .. ومع وضوح العلل والأخطاء ، إلّا أن مراجعة للمسيرة لم يتمّ بشكل جادّ إلّا بعد الغزو العراقي للكويت وما أفرزه من حرب ضروس في كافة الإتجاهات والمجالات .

ومن بين مؤشرات المراجعة ، التي لاتزال مستمرة الآتي :

● تبنّي مسألة الإصلاح ، بدل دعوات التغيير الجذري والشامل .. ذلك أن معظم الحركات الخليجية كانت قد وضعت لنفسها أهدافاً هي أكبر من حجمها ويصعب تحقيقها ـ في المدى المنظور ـ ، ولا تتواكب ـ مع عدم الإختلاف في صحّة الأهداف ومشروعيتها ـ مع التطورات السياسية في المجتمع وهي بطيئة على أيّة حال ، ولذا بدت الأهداف وكأنها حلمٌ لا يمكن تحقيقه ، وبدل أن تستثير الأهداف الكبيرة الجمهور ، فإنها بشكل أو بآخر أقعدته عن الحركة .. ولم تقم معظم الحركات في الخليج بوضع أهداف وسطيّة ، تتناسب وتطور المجتمع ، وتكون مقبولة في الأوساط الخارجية ، وتكون القدرة متوفرة بشكل كلّي أو جزئي لتحقيقها في المدى المنظور ، بحيث يمكن فيما بعد تصعيدها لتصل الى مداها النهائي .

لقد تخلّت معظم قوى المعارضة في الخليج عن أهداف وشعارات التغيير الشامل والجذري ، وأعلن بعضها بأنها حركات وقوى تتحرك على أرضيّة الأمر الواقع ، وطالبت باحترام حقوق الإنسان ، وإقامة الحكم الديمقراطي الشوري ، وتجاهلت شعار تصفية النُظم الوراثية الحاكمة .

لقد اقتنعت الحركات المعارضة الجذريّة في المنطقة ، بأن الوضع الدولي لا يسمح لها بإسقاط أيّ من النُظم الحاكمة في الخليج ، فمصلحة الغرب تكمن في إبقائها ، فضلاً عن أن الوضع الداخلي لم يصل به النضج السياسي الى مستوى العمل على تغيير شامل لأسس النظم الوراثية ، وإضافة الى ذلك ، فإن المراجعة الذاتية أقنعت معظم قوى المعارضة بأن إمكاناتها الذاتية المتوفرة حاليا لا تساعدها على تحقيق التغيير الجذري المطلوب .

● تغيير اللغة والمصطلح : إذا كانت بعض الحركات السياسية في الخليج قد اتخذت في العقود الماضية لغة العنف والضديّة والصدامية مع النظم الحاكمة ، فإنها في الوقت الحاضر تستخدم لغة تتسم بالعقلانية والموضوعية وطرح المشروع البديل المقابل لمشروع السلطات ، وتخلّت فيما يبدو ـ وإن كان بعضها بشكل جزئي ـ عن لغة التحريض والرفض المستمر . وتبدو ملامح التعاطي الواقعي حتى في تغيير الأسماء والعناوين واليافطات ، فبدل أن تحتوي على دلالات الثورة والتحرير ، جاءت مفردات الخطاب مستخدمة عبارات الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية .

● طرح البدائل : لقد تمّ تغيير أساليب التحرك بقدر لا بأس به ، حتى في نمط التنظيم وشكله ، وفيما يتعلّق بالتعاطي مع المجتمع ،تحرص الحركات الخليجية على عدم خدش المشاعر الدينية وتراعي مسألة التراث الخاص ، وتحاول ان تتعاطى مع ما هو موجود من أفكار وتصورات وتطويرها الى غاياتها الصحيحة .. وفي الماضي كانت معظم حركات المعارضة تركّز على جانب الهدم ، وكل ما من شأنه الإساءة الشخصية للحكام وللنظم الحاكمة بهدف التحريض دون أن تقدّم البديل الموضوعي المناسب □

قطر ليست استثناءً !

النضـــال الديمقراطي منذ الستينـات وموقف النظام من المطالب الشعبية

سعـيـد سيـف

لم يتوقع أحد ـ بعد مرور أكثر من شهرين على تقديم الرسالة التي وقعها ٥٣ مواطناً قطرياً ـ أن تلجأ الحكومة القطرية الى الأساليب المعجوجة والمقيتة التي تسير عليها حكومة آل خليفة في البحرين .. ولكن حاكم البلاد المطلق ، خليفة بن حمد آل ثاني ، خيّب التوقّعات المذكورة ، واستشاط غضباً من نشر الرسالة في الصحافة الأجنبيّة ، واعتبر أن هناك مؤامرة ضد نظامه موجّهة من الخارج ! [وهو امرٌ لم يعد واضحاً بعد انهيار السوفيت ، وبعد التقارب القطري ـ الإيراني .. وقد يتوهّم بأن آل خليفة هم وراء هذا العمل ، فالعنزة لا ترى إلاّ مؤخرة ما أمامها من القطيع !] .

وبدأ مسلسل الإستدعاءات والتهديدات للعناصر التي وقعت على الرسالة والمطالبة بسحب التواقيع ، وبدأت حملة الإعتقالات منذ شهر مارس الماضي بالمواطنين : عبد اللطيف النعيمي وراشد لملوم ، ووصلت الى ذروتها باعتقال ابرز العناصر في المجموعة الديمقراطية ، محمد صالح الكواري ، وعيسى شاهين الغانم في ١١ / ٧ / ١٩٩٢ ، ومنع الدكتور علي خليفة الكواري ، الشخصية القوميّة البارزة ، من مغادرة البلاد بعد أن تمّ سحب جوازات سفر الثلاثة المذكورين ! .

أثار هذا الحدث تساؤلات حول الوضع السياسي في قطر ، فقد كان المراقبون يعتقدون بالوفاق بين الحاكم وشعبه ، وأن الطبقة الوسطى المتعلّمة قابلة بالهامش الإقتصادي ـ الإداري ـ السياسي الذي تركه آل ثاني لها ، وبالتالي فإن هذه الدولة التي تزايدت أهميتها في السنوات الأخيرة إثر الإكتشافات الكبيرة للغاز ، وتفرّدها بعلاقات مميّزة مع ايران ، هي استثناء عن دول القمع المجاورة لها ، وخاصة البحرين والسعودية .

ولكن الطبيعة الطبقيّة للنظام ، وسلوك الحاكم المطلق ، قد برهن أن الأُسر الحاكمة الخليجية قريبة ـ في سلوكها حيال الرأي الآخر ـ من بعضها البعض ، وأن عداءها للديمقراطية متشابه ، وأنها تعضّ على امتيازاتها الإقتصادية والسياسية خوفاً من مشاركة الشعب في ذلك ، بل ثبت أن مقدار التنازلات رهن بميزان القوى بين الأطراف المتصارعة .

فما هو ميزان القوى بين آل ثاني والمعارضة في قطر ؟ .

يخيّل للبعض انه لا توجد معارضة سياسية في قطر ، لكن التاريخ السياسي يكشف عكس ذلك ، رغم أنه لا يمكن مقارنتها بالمعارضة في البحرين أو المملكة السعودية ، لكنها شهدت مدّاً وجزراً خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، على ضوء تطور المجتمع ، ومدى استجابة النظام للمطالب التي تطرحها الفئات الجديدة .

ويمكن القول بأن المعارضة قد ولدت من رحم التطورات التي أعقبت اكتشاف النفط وبروز مراكز صناعية ـ نفطية في البلاد ، وحول هذا المورد نَمَت الفئات الإجتماعية ، بدءاً من العمال والتجار والعقاريين والمقاولين ، وانتهاءاً بالتكنوقراط والإداريين الذين تزايدت أعدادهم مع نمو هيكلة الدولة ، والخدمات والقطاعات الإقتصادية المتعددة ، وانتشار التعليم في المجتمع ، وما صاحبه من نمو الوعي والمدارك الإجتماعية والسياسية .

وسنقف هنا أمام المحطات الأساسية التي برزت فيها الحركة السياسية المعارضة ، لمعرفة الخيط المتواصل بين هذه التحركات .

ـ في الخمسينـات ، وحيث استطاعت الحركة القومية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أن تحشد الجماهير العربية حولها في الصراع ضد الإستعمار البريطاني ، فقد انتشرت الأفكار القومية بسرعة وسط المجتمع ، وخاصة وسط عمال شركات النفط ، وكان العداء يتزايد بين العمل وهذه الشركات لأسباب عديدة منها :

١ ـ ان شركات النفط العاملة في قطر هي

ملحق رقم ١ ـ البيان الأول لجبهة الإتحاد الوطني

ملحق رقم ٢ ـ بيان « صوت الأمّة »

شركات بريطانية [شركة نفط قطر هي إحدى شركات نفط العراق I.P.C ، امّا الشركة الأخرى فهي شركة شل التي اقتصر نشاطها في المياه الإقليمية القطرية ، بينما اقتصر نشاط الأولى على البر القطري] . ولم تكن شركات النفط بعيدة عن السياسة التي تمارسها حكومتها ، ولذا فإن تزايد العداء البريطاني لمصر الى حدّ العدوان المسلح عام ١٩٥٦ ، قد أجّج العداء ضد الشركة ودولتها في كافة المناطق العربية ، وخاصة في المشرق العربي .

٢ ـ إن بريطانيا هي الدولة الحامية للأسرة الحاكمة في قطر ، ومنذ تصدير النفط ، بدأت علامات الغنى والبطر والإثراء على افراد الأسرة الى الدرجة التي أطلقت الناس عليهم « أهل البيب » [**كان انبوب النفط يخترق شبه جزيرة قطر من دخان الى أم سعيد ، أي من حقول النفط غرباً الى ميناء التصدير شرقاً ، وكان الناس يشيرون الى أن هذا « البيب / PIPE » هو مصدر الغنى لآل ثاني ، مما حدا باحدهم القيام بمحاولة كسر احد انابيب النفط في الستينات الميلادية متوهماً أن بداخله ذهباً ، وكان مصيره السجن بطبيعة الحال !**] .

٣ ـ اعتمدت شركات النفط على العمالة الأجنبية بالدرجة الأساسية ، وامتنعت عن التدريب الجدّي للعمالة المحليّة ، مما ولّد شعوراً متزايداً بالغبن ، والحاجة الى الإحتجاج ضد الشركة لإنتزاع المطالب العمالية .

وكان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ القشّة التي قصمت ظهر البعير ، فقد اندلعت المظاهرات في كافة ارجاء البلد منددة بالبريطانيين وعدوانهم ، ومعربة عن تضامنها مع الشعب المصري ونضاله للدفاع عن وطنه ، وربطت الشعارات التي ارتفعت في تلك المظاهرات بين ضرورة إخراج الإنجليز من قطر ، والتضامن مع عبد الناصر الذي كان يقود معركة المواجهة ضد الإنجليز في مصر وعلى امتداد الوطن العربي .

وبالرغم من التعاطف الشامل مع مصر وزعيمها ، حيث شمل العديد من أفراد الأسرة الحاكمة من الذين اعتبروا أنفسهم ناصريين .. إلّا أن الحاكم آنذاك ، الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ، لم يدرك الإرهاصات التي حملتها أحداث ١٩٥٦ ، ولم يتدخّل لإصلاح الأوضاع التقليدية ، بل كان مشغولاً بمسألة الخلافة من بعده ، نظراً للخلاف الذي برز آنذاك بين فرعي العائلة « آل حمد ، وآل علي » ، مما دفعه الى التنازل عام ١٩٦٠ لإبنه ليضمن استمرار الأمارة في بيته ، ولحرمان خليفة بن حمد من إمكانية الوصول الى المركز الأول في البلاد ! .

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٣ ، كانت النقمة الشعبية تتزايد على آل ثاني ، وبشكل خاص على البيت الحاكم ، للأسباب التالية :

● **أولاً** : اعتبرت الأسرة الحاكمة قطر وما عليها ملكاً خاصاً بها ، فبالإضافة الى استحواذها على دخل النفط ، وتوزيع ثلثه على أفراد الأسرة الحاكمة ، فقد تمّ استثناء آل ثاني من أيّة رسوم على ممتلكاتهم المؤجرة والخاصة ، وكانوا « يشترون » البضائع من التجار دون أن يدفعوا فلساً ، مما راكم الديون عليهم دونما أمل بتسديدها .

● **ثانياً** : كان الفرع الحاكم من الأسرة هو الأكثر ارتباطاً بالأسرة السعودية والمذهب الوهابي ، ووقف ضدّ إدخال أية إصلاحات أو تحسين الأوضاع الإجتماعية والخدماتية ، تحت شعار « حماية المجتمع من الفساد الغربي » ! .. وهذه السياسة تقف على النقيض من تطلعات الفئات الإجتماعية الصاعدة من المتعلمين والطبقة الوسطى التي ارادت تقليد جاراتها « البحرين ، دبي ، الكويت » في ميادين الخدمات والترفيه وإصلاح الجهاز الإداري .

● **ثالثاً** : انقسمت العائلات القطرية في الولاء بين فرعي الأسرة الحاكمة ، متذرّعة بفساد بيت آل علي واستهتاره في التصرفات اليومية ، خاصة أبناء الحاكم الذين أقاموا ميليشيات لهم ولم يتردّدوا في الإعتداء على الناس وأعراضهم ، إضافة الى الإعتداءات المتكررة على التجار الصغار .

وبلغت الأمور ذروتها في ١٧ أبريل ١٩٦٣ عندما انطلقت المظاهرات التي أسهم فيها بالدرجة الأساس ، الأخوة اليمنيون ، مطالبين حكومة عبد الله السلال ، بالإنضمام الى الوحدة الثلاثية التي أعلن عنها بين مصر وسوريا والعراق ، وكان رد فعل النظام في غاية الرعونة عندما أطلق أحد أفراد الأسرة الحاكمة « عبد الرحمن بن محمد آل ثاني » النار على المتظاهرين ، فجرح عدداً منهم ، وأشارت « الأهرام » المصرية في عددها الصادر بتاريخ الثاني من مايو ١٩٦٣ الى مقتل أربعة من المتظاهرين ، بينهم أحد المواطنين اليمنيين .

كان هذا الحادث بداية الصدام الواسع بين الشعب والأسرة الحاكمة ، فقد تداعت كافة الفعاليات التجارية والعمالية والقبلية الى الإجتماع والتظاهر ، والإعلان عن تشكيل جبهة الإتحاد الوطني التي تصدر زعامتها قطب تجاري قبلي كبير هو المناضل ناصر عبد الله المسند ، والمناضل الشهيد حمد العطيّة « وهو من أحد فروع الأسرة الحاكمة » .

وأصدرت الجبهة بيانين حددت في الأول المطالب العامّة لكل فئات الشعب ، بدءاً من محاكمة من أطلق النار على المظاهرة ، وانتهاءاً بانتخاب « مجلس بلدي ممثل من جميع طبقات الشعب » وتسديد ديون التجار ، والغاء الإمتيازات التي يتمتع بها آل ثاني (راجع البيان الوثيقة : الملحق الأول) ، وفي البيان الثاني نشرت أسماء مؤسسي الجبهة وعددهم ١٠٨ ، مؤكدة أنها علنيّة التنظيم والأهداف .

اعتمدت الجبهة على العمال والتجار ، عمال شركات النفط وسائقي التاكسي الذين نظّموا أنفسهم منذ ١٩٥٦ في لجان عمالية منتخبة سنوياً ، والتجار الذين ساد بينهم التذمر من طغيان آل ثاني وممارساتهم والديون المتراكمة عليهم ، ومنافستهم المتزايدة لهم في قطاع الإنشاءات والمقاولات .

وبعد اسبوع من الإضطرابات ، قررت السلطات البريطانية ممثلة في مستشار الحكومة ـ العميد كوكرن ـ والذي أعلن إسلامه عام ١٩٦٥ على يد الحاكم السابق ، علي بن عبد الله وسمّى نفسه محمد المهدي ! ! ، قررت الحكومة توجيه ضربة للجبهة وعدم الإستجابة لأي مطلب من مطالبها ، وهكذا شهدت قطر لأول مرة في تاريخها الحديث حملة اعتقالات في ابريل ١٩٦٣ شملت ١٥ قيادياً ، من بينهم ناصر عبد الله المسند وحمد العطيّة [**وقد تمّ إغتيال الأخير في السجن مسموماً عام ١٩٦٦**] ، كما أُبعد الى بيروت عدد من قادة الجبهة من بينهم المناضلان هتمي الهتمي وسلطان الهتمي .

إتسعت موجة السخط والتذمّر في قطر إثر الإعتقالات .. فبالرغم من تشكّل الفئات الإجتماعية الحديثة ، إلّا أن التركيبة القبليّة لم تغادر المجتمع ، وشكلت تلك الإعتقالات عنصر استفزاز كبير للقبائل ، مما دفع مشايخها الى المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ، وهددت بمغادرة البلاد الى الخارج ، وكانت قبيلة المهاندة التي ينتمي اليها المناضل ناصر المسند متصلّبة في موقفها ، وعندما فشلت كافة الجهود مع الحاكم ، قرر مجلس القبيلة أن تغادر القبيلة بأكملها وعدد أفرادها قرابة ثلاثة آلاف

مواطن الى الكويت في مطلع ١٩٦٤ ، وبقيت هناك مدّة سنتين ، تدخّلت خلالها الجامعة العربية وعدد من الحكام العرب لإقناع حاكم قطر بضرورة إطلاق سراح ناصر المسند وعودة قبيلته الى البلاد .

كان ذلك التحرك العلني الواسع والشعبي الذي ووجه بالقمع ، مؤشراً للعديد من العناصر الوطنية بأن طغيان وشراسة آل ثاني تحتاج الى عمل منظّم من طراز آخر ، وفي ذات الوقت كانت التنظيمات القوميّة : حزب البعث وحركة القوميين العرب قد أوجدت فروعاً لها في قطر عبر العرب القادمين من الخارج وبالتحديد الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين واليمنيين والبحرانيين ، وبدأ التوجّه للعنصر المحلّي لتتمكن هذه الحركات من الإنخراط في النضال الديمقراطي والوطني بوجوه محليّة .

هكذا برزت حركة القوميين العرب في قطر ، وكان من أبرز رموزها المرحوم عبد الله فخرو ، والمرحوم خليفة الخليفي ، وآخرين حيث انتشرت في أوساط المتعلمين وعمال النفط ، وشهدت هذه الحركة الإنقسامات التي شهدتها مركزياً بعد ١٩٦٧ ، حيث غادرها الفلسطينيون الى الجبهات الفلسطينية ، وغادرها العمانيون الى الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، ورفضت الغالبية الساحقة من عناصرها المحلية الإلتزام بقرارات مؤتمر الحركة الإقليمي الذي انعقد في يوليو ١٩٦٨ ، والذي أعلن التزامه بالماركسية ـ اللينينية والعنف الثوري ، وتحويل فرع الحركة الى الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . وأفرزت الحركة تنظيماً للناصريين ضمّ العشرات .

اتبعت هذه الحركات اسلوب العمل السري والضغط على السلطة بمختلف الوسائل الممكنة ، وكان من ابرز قنوات التحرك المعارض : العمل في أوساط العمال الذين تصاعدت الحركة المطلبية في أوساطهم عام ١٩٦٩ ، وخاصة في شركة شل ، مما دفعهم الى إعلان الإضراب في نهاية شهر أغسطس ، شمل كافة المرافق البحرية والبرية ، مطالبين بزيادة أجورهم ووضع سياسة جديّة للتدريب من أجل إحلال القطريين محل الأجانب وتثبيت العمال المؤقتين ، وتحسين أوضاع عمال البحرين .

كان الحاكم الفعلي يومها ، بعد اعتقال حمد العطية ـ الذي شغل مدير الديوان الأميري والمالية ـ هو الشيخ خليفة بن حمد الذي تمكن من احتلال كافة المراكز الأساسية ، وكان الصراع يتصاعد بينه وبين الحاكم ، أحمد بن علي ، الذي كان يخطط هو الآخر لعزل حمد عن منصبه كولي للعهد ، وإحلال إبنه عبد العزيز مكانه ! .

استدعى خليفة بن حمد أعضاء اللجان العمالية لشركات النفط ، مهدداً ومتوعداً إياهم ، ومطالباً بإنهاء الإضراب أولاً ، ثم الدخول في مفاوضات حول المطالب ، وكرّر بأن تلك الأعمال ليست من عمل العمال ، وإنما من عمل المخربين الذين يريدون تشويه سمعة البلاد ! . واستجاب العمال للتهديد ، وانتهى الإضراب دون تحقيق المطالب ، إلّا أن الحكومة بدأت تشعر بالخطر من تنامي الوعي النقابي والسياسي ، فأخرجت مطالب جبهة الإتحاد لتحقّق بعضاً منها ، فشكّلت محكمة لفضّ المنازعات العمالية ، وافتتحت إذاعة عام ١٩٦٨ ، ومحطة للتلفزيون وداراً للسينما عام ١٩٧٠ .. وفي ذات الوقت شنّت حملة اعتقالات في منتصف عام ١٩٧٠ شملت عمالاًمحليين من شركة شل ومناضلين فلسطينيين وعمانيين ، كما أبعدت عدداً من المناضلين العرب الآخرين .

وفي عام ١٩٧١ ، تمّ الإعلان عن دستور مؤقت للبلاد كرد على انسحاب قطر من مشروع الإتحاد التساعي ، وفي ٢٢ فبراير ١٩٧٢ قرر خليفة بن حمد أن يستولي على السلطة ويعزل الحاكم ، ويشنّحملة اعتقالات وسط عائلة الحاكم المخلوع ، وليصادر كميات كبيرة من الأسلحة المعدّة من قبل عبد العزيز بن أحمد آل ثاني والتي كان يراد استخدامها لشن عمليات عسكرية ضد منافسه خليفة ! .. وهكذا سميت الحركة الإنقلابية التي قادها خليفة بن حمد بالحركة التصحيحية ، مستنداً الى أن الحكام الذين جاؤوا بعد جدّه عبد الله لم يكونوا شرعيين لأن الجدّ أوصى بالحكم لإبنه حمد الذي توفي قبل أبيه ، فطارت الإمارة لبعض الوقت من الحفيد ، الذي استعادها بانقلاب عسكري في فبراير ١٩٧٢ ! .

خدمت الظروف الحاكم الجديد بشكل نموذجي ، فقد كان العهد القديم سيئاً الى درجة كبيرة .. ويكفي للتدليل على ما وصلت اليه الأمور في عهد أحمد بن علي ، أن هذا الأخير لم يكلف نفسه عناء السفر الى الدوحة للتوقيع على وثيقة استقلال قطر ، بل طلب من المعتمد البريطاني المجيء الى جنيف ، حيث كان الأمير يصطاف ، ليوقّع على الوثيقة في أغسطس ١٩٧١ ! .. أما حجم التبذير والإستهتار الذي مارسه الأمير وإبنه ، فقد كان حديث الشارع ، ولذا كان التعاطف شديداً مع خليفة الذي قدّم نفسه كمنقذٍ للبلاد والعباد على حدّ سواء .

ولا شكّ أن السنة اللاحقة للحركة الإنقلابية قد جلبت المنّ والسلوى للنظام ، فخلال عام ١٩٧٣ ارتفعت أسعار النفط إثر حرب اكتوبر ، وارتفعت عائدات قطر لتصل عام ١٩٧٤ الى ١٦٠٠ مليون دولار ، وهو مبلغ يفوق عائدات النفط التي تدفقت على قطر منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٢ ، والتي بلغت ١٥٤١ مليون دولاراً ! .

وبالتالي أصبحت لدى الأمير إمكانيات مالية كبيرة لتدشين سلسلة من المشاريع النفطية والعمرانية ، وإعادة بناء هيكلية الدولة ، وتوزيع جزء من العائدات ليس فقط على أفراد الأسرة الحاكمة البالغ عددهم قرابة ٥٠٠٠ نسمة ، وإنما أيضاً على مشايخ القبائل ، وشريحة واسعة من المقاولين والتجار والتكنوقراط وأبناء الطبقة الوسطى الآخرين .

ولكن لكل شيء بداية ونهاية .. ففي الوقت الذي اتسعت فيه شريحة المنتفعين من عائدات النفط ، فإن طبيعة النظام العشائرية ـ الفردية تفرز يومياً التمايزات الطبقية . فقد انتفعت العائلة الحاكمة وشريحة صغيرة من التجار والمقاولين ، والى حد ما التكنوقراط من هذه العائدات ، وجعلتها أكثر شراهة للحصول على المزيد من الأرض والمقاولات والعقارات والوكالات التجارية ، مما أفرز تمايزاً يزداد وضوحاً بين كبار أفراد الأسرة وبقيّة الطبقة الأرستقراطية من جهة ، وبين هذه الشريحة والغالبية الساحقة من الشعب من جهة أخرى .. وحيث كان الجهاز الإداري هو الوعاء الذي يستقطب خريجي المدارس والجامعات ، فقد وصل الى مرحلة التشبّع في وقت وصلت فيه أسعار النفط الى ذروتها عام ١٩٨٢ ، لتبدأ رحلة العودة لتصل الى أدنى مستوى لها عام ١٩٨٦ .

وحيث قدّم الأمير نفسه كبطل للأمارة ، وساعدته الظروف اللاحقة .. إلّا أن التطور الإجتماعي شكل تحدياً مستمراً لهذا البطل الذي عجز عن فتح الأبواب على مصراعيها لقوى التطور .. وهكذا وجد العشرات ثم المئات من خريجي الجامعات أنفسهم عاجزين عن الحصول على عمل ، أما الخريجات الجامعيات ، فقد كانت الأبواب موصدة أمامهن ، إلّا في ميدان التعليم والطب ، وقد عجز الميدان الأول عن استيعاب الخريجات مع مطلع التسعينات ، وبالتالي انتشرت البطالة على

نطاق واسع في اوساطهن .

ومهما كانت الظروف في ميدان العمالة ، إلاّ انها أفضل بكثير من أوضاع المواطنين في البحرين ، وهذا ما يفاخر به خليفة بن حمد .. إلاّ أن التحدّي الحقيقي كان في الميدان السياسي ، فبعد مجيء خليفة الى سدة الحكم ،أجرى تعديلاً في النظام الأساسي للحكم الذي وضعته الإدارة السابقة ، ويتلخص التعديل في استبدال « الإنتخاب » لأعضاء مجلس الشورى بالتعيين للدورة الأولى ، على أن تتم الإنتخابات في الدورة الثانية لمجلس شورى من أربعين عضواً .

ويبدو أن الطفرة النفطية التي حصلت في السنة اللاحقة ، قد شغلت الأمير وحكومتة ، كما شغلت كافة الفئات الإجتماعية عن مساءلة خليفة بن حمد حول موعد الإنتخابات ، وأصبح الدستور المعدّل المؤقت دائماً ، شأنه شأن دستور دولة الإمارات المجاورة ومجلسها الوطني المؤقت .

بعد عشر سنوات من الخطوة التصحيحية ، صدر بيان بإسم « صوت الأمّة » وزّعه عدد من الشباب القطري ، وتطرق الى « الدستور المؤقت والوزارة الدائمة وتزايد السلطة المطلقة للأمير وأعضاء مجلس الشورى الذين لا يحلّون ولا يربطون شيئاً ، والفساد المستشري في الجهاز الإداري ، والإفساد الذي تمارسه الاسرة الحاكمة » .. ودعا البيان في النهاية الى ضرورة انتخاب مجلس تشريعي لتوصيل قيادات وطنية تدافع عن حقوق الشعب ، وتضع الأمور في نصابها .. ولكن لم يستجب أحد من امراء العائلة الحاكمة الى هذه الدعوات .

وهنا لن نتطرّق الى حملة الإعتقالات التي جرت عام ١٩٨٦ قبيل انعقاد مؤتمر القمّة الخليجي في الدوحة ، حيث ادّعت السلطة أنها اكتشفت مؤامرة لإغتيال الأمـراء والملك والسلطان .

ووصلت المشاكل في قطر الى ذروتها ابان أزمة الخليج الثانية بعد الإجتياح العراقي للكويت ، فقد سلكت قطر درب السعودية في تقديم التسهيلات للقوات الأميركية والمتعددة الجنسية ، وهو حدث لم يحصل في التاريخ الحديث لقطر منذ الإستقلال ، وحتى في ظل الحماية البريطانية لم تكن هناك قواعد بريطانية في البلاد .. وقد أثار موقف الأمير وحكومته حفيظة الوطنيين في قطر ، ولفت أنظارهم الى مدى استعداد النظام لتلبية مطالب الغرب في الوقت الذي تتدهور فيه الأوضاع الداخلية دون أن يلتفت اليها الحاكم .

وكانت الأزمة وما صاحبها من نشاط شعبي وتزايد الحديث حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والدور الذي لعبه الإعلام القطري في تعرية الديكتاتورية في العراق ، قد أثار تساؤلات حول الديكتاتورية في قطر والسلطات المطلقة التي يتمتع بها الحاكم والإمتيازات الأسطورية التي تتمتع بها الأسرة الحاكمة ، هذا عدا الركود السياسي والإداري في البلاد .

وكانت الأشهر اللاحقة للحرب هي أشهر المراجعة : لماذا حصل ما حصل ؟ لماذا أقدم النظام العراقي على اجتياح بلد عربي دون استشارة « مجلس الشورى » العراقي ؟ ! . لماذا طلبت أنظمة الخليج القوات الأميركية دون العودة الى الناس ـ حيث لا مؤسسات منتخبة ، وحتى مجالس الشورى لم تستشر في ذلك الحدث الجلل ! ـ .

تكشّفت الأمور واضحة أمام العناصر الديمقراطية في عموم المنطقة ، فالعلّة الحقيقية تكمن في انعدام المؤسسات التشريعية ذات الصلاحيات ، وبالتالي اعتبار الناس رعيّة لا مواطنين ، تابعين لا أحرار ، والأرض إقطاعية لا وطن لشعب حرّ وكريم .

من جهة أخرى ، وخلال السنوات الأخيرة كـانت الجلسات ذات الطـابع السيـاسي والإسبوعية تزداد وسط المثقفين القطريين ، وكان من أبرز الشخصيات الديمقراطية محمد صالح الكواري ، المدير الإداري لمنظمة الخليج للإستشارات الصناعية ، والدكتور علي خليفة الكواري ، أحد أبرز مؤسسي منتدى التنمية في الخليج منذ الثمانينات ، وهو عضو بارز في عدد من المؤسسات والمؤتمرات القومية .. وكان الهمّ الوطني والديمقراطي طاغيـاً لدى هـذه الشخصيات ، مما دفعها الى كتابة عريضة للحاكم تبسط فيها ما تراه من أوضاع البلاد والفساد المستشري في كل أجهزتها ، وما تقترحه من حلول للإصلاح .

فقد تضمّنت العريضة شرحاً للأوضاع المتردية على مختلف الصعد في البلاد ، وتوصلت الى أن الخروج من هذه الأوضاع المتردية يتمّ عبر تشكيل « مجلس منتخب ذي سلطات تشريعية ورقابية واسعة ، وتحقيق المشاركة السياسية الفعّالة من خلاله » ، « وتكون مهمّة المجلس التأسيسي وضع دستور دائم يكفل قيام الديمقراطية ويحدد أسس الحكم والنظـام السيـاسي والإجتمـاعي والإقتصادي والحضاري ، ويصبح أساس التشريع ومرجعاً لكافّة السلطات في المجتمع ، ويضمن قاعدة الحقّ والواجب » .

بعد أن استلم الأمير الرسالة ، غادر البلاد الى الكويت ، وخرج دون استكمال جلسات القمّة حانقاً ، لأنّ الأمراء الآخرين لم يوافقوه على إدراج قضية النزاع مع البحرين على جدول الأعمال ، وسافر في جولة شملت عدداً من الدول العربية والأوروبيّة ، دون أن يكلّف نفسه عناء تقديم ردّ أوّلي على أصحاب العريضة ، برغم المراجعات المستمرة .

وكان من الطبيعي أن تجد الرسالة ـ الوثيقة طـريقها الى أجهـزة الإعـلام العـربيـة والخارجية ،وهو ما أثار الأمير ، واعتبرها تشهيراً بشخصه الكريم وامارته المصونة ! ، فقرّر الردّ بالإعتقالات والتهديدات وسحب الجوازات .. أي على طريقة آل خليفة في البحرين ، رغم أنه يردّد بأن قطر أفضل من البحرين في السلوك السياسي ! .

هل ستقف حركة المعارضة عند هذا الحدّ .. ارتداد بعض العناصر وسحب توقيعهم أمام التهديدات ، واعتقال النشطاء منهم ليكفوا عن مواصلة الطريق ؟ .. أم أن ما جرى ما هو الاّ بداية المشوار لصراع سيتسع بين الشعب والحاكم ، وسيتحدد حجم ومقدار الصراع على ضوء ردود الفعل من قبل النظام ، ومدى جرأة المعارضة على مواصلة المشوار مهما كلّف من تضحيات .

الوضع السياسي في قطر قميء ، والركود في هذا الميدان لا شبيه له في ايّ بلد خليجي ، ومن فضائل المعارضة أنها حرّكت الجو .. وكشفت بعضاً من العفن المتراكم على جسد الحياة السياسية والإجتماعية ، ودفعت بجماهير واسعة الى التساؤل عن الإعتقال والعريضة ، وعن المدى الذي يمكن أن تبقى فيه الأوضاع القائمة على ما هي عليه .

قد تكون الأيام القادمة حبلى بالتطورات ، خاصة وأن العناصر الـ ٥٣ الموقّعة على الرسالة تنتمي الى القبائل القطرية الأساسيّة ،وابرزها قبيلة البوكوارة التي تبعث الإنذارات الى الحاكم بأنها لن تسكت إذا استمر في اعتقال أحد رموزها ، إضافة الى الغانم الذين يتمتعون بمكانة إجتماعية مرموقة .

لقد فتحت السلطة على نفسها أبواباً كانت قادرة على إغلاقها بهدوء ..فهل تستمر في علاجها الخاطيء ، أم سترضخ الى المنطق والعقل ، وتستجيب لمتطلبات التطوّر والمتغيرات العاصفة في عالمنا ؟ ! □

عمان

التفكير الجديد في حركة المعارضة :

نقاط القوّة والضعف

المؤتمر الرابع للجبهة الشعبيّة لتحرير عمان ، دشّن مرحلة جديدة

■ ■ بعد عشر سنوات من المؤتمر العام الثالث ، تمكنت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان من تجاوز كثرة من الصعوبات والخلافات التي شهدتها السنوات الأربع الأخيرة ، من عقد المؤتمر الرابع الذي ساهم فيه أكثر من سبعين مندوباً ، وعلى مدى ثلاثة أيام تمّ إقرار البرنامج السياسي الجديد والنظام الداخلي الجديد ، كما تمّ انتخاب لجنة مركزية جديدة ، وتمّ تغيير التسمية السابقة الى تسمية جديدة تعكس توجهات الجبهة المستقبليّة ، وذلك في مطلع شهر يونيو الماضي الذي شهد الذكرى السابعة والعشرين لإنطلاق الثورة العمانية .

ويختلف المؤتمر الرابع للجبهة عن سائر المؤتمرات السابقة من حيث الخطاب السياسي ، والتغيير الكبير في تفكير الجبهة حول أساليب العمل والأهداف التي تناضل من أجلها ، واستبدال العبارات الثورية بعبارات معتدلة تحمل طابعاًتصالحياً مع النظام .

لقد جاء المؤتمر الأخير بعد عدّة سنوات من الخلافات السياسية ـ التنظيمية الحادّة التي شهدتها الجبهة .. هذه الخلافات يمكن تحديد مصادرها في التالي :

● **اولاً** : الإخفاقات التي شهدتها الجبهة في العقدين الأخيرين ، خاصة بعد مجيء قابوس الى سدة الحكم ، واستعانته بقوات الشاه لقمع الثورة عام ١٩٧٤ ، وسياسة التحديث الواسعة التي سحبت الكثير من الكوادر .

إن الإخفاقات والنكسات العسكرية تركت بصماتها على أداء الجبهة السياسي والإعلامي ، فقد كان النضال السائد هو الكفاح المسلح ، وظلّت الجبهة حتى المؤتمر الأخير تؤكد على ضرورة الكفاح المسلّح لإسقاط نظام آل بوسعيد وإقامة حكم وطني ديمقراطي .. وحيث حصّن النظام نفسه بالقوات الأجنبيّة أولاً ، ثم بتطوير قواه العسكرية والأمنيّة ثانياً ، وانتقل من الدفاع الى الهجوم على كافة المستويات .. فقد شهدت السنوات الماضية اشتداد الصراع الداخلي في صفوف الجبهة ، ومغادرة عدد كبير من الكوادر صفوفها ، مما جعلها عاجزة عن مقارعة الخصم ، والإنشغال بترتيب البيت الداخلي ،أو مقارعة المناضلين بعضهم البعض ! .

● **ثانياً** : النجاحات التي حققها النظام ، والسياسة الواقعيّة والمرنة التي سار عليها في السنوات الأخيرة ، على الصعيدين الداخلي والخارجي .. حيث أجرى سلسلة من الإصلاحات الإدارية والإقتصادية ، وأقام علاقات دبلوماسية مع الشرق والغرب ، واتبع سياسة مرنة مع الجمهورية الإسلامية ، ولم يتخذ سياسات متشنّجة ضد الدول العربية التي رفضت الغزو الأميركي في أزمة الخليج الثانية كاليمن والأردن وسواهما ، مما جعله متميّزاً عن بقيّة دول مجلس التعاون ، وعزّز علاقاته العربية أكثر من السابق .

وبالرغم من النواقص الكثيرة في النظام ، لكنه يتبع سياسة تدريجية في ميدان المشاركة

الإخفاقات والنكسات العسكرية تركت بصماتها على أداء الجبهة السياسي والإعلامي ، وتبنّى الإشتراكية كانت خطأً كبيراً

الشعبيّة ، حيث أقام مجلس شورى عام ١٩٨٠ ، ثم طوّر وضعيته الى مجلس استشاري منتخب في مرحلته الأولى ، معيّن في المرحلة الثانية ،مع افتقاد البلاد الى دستور ومؤسسات تشريعيّة حقيقيّة ، ومع استمرار الحكم العشائري والفردي .. إلّا أن السلطان الذي توفرت له ظروف نموذجيّة منذ ١٩٧٠ [اكتشاف النفط ، ارتفاع أسعاره عام ١٩٧٣ ، الدعم العسكري الإيراني الشاهنشاهي ، تردّي الوضع التقدّمي العربي] قد سعى الى تطوير الأوضاع الداخلية بحيث يكون الفارق بيّناً وجليّاً بين العهدين ـ سعيد بن تيمور ، وقابوس بن سعيد ـ .

● **ثالثاً** : المتغيرات الدولية العاصفة التي كان أبرزها انهيار المنظومة الإشتراكية ، وانعكاس ذلك ليس فقط على الدعم السياسي والإعلامي والعسكري ، وإنما أيضاً على التوجّه الأيديولوجي والتفكير السياسي والتنظيمي للجبهة .

وكان من الطبيعي أن يُسقط التوجّه الأيديولوجي : الإشتراكية العلميّة ، لدى منظمة تسعى لتحقيق أهداف ديمقراطية وسط مجتمع متديّن وعشائري .. بل ويعتبر مثل ذلك الإلتزام أحد الأخطاء التي ارتكبتها الجبهة ، والتي قلّصت جماهيريتها الى درجة كبيرة .

وكان من الطبيعي أن يتمّ الإقرار بحقّ الآخرين في العمل السياسي ، وضرورة التحالف الوطني الإسلامي الديمقراطي الواسع ، طالما أن نموذج الحزب الواحد قد سقط في موسكو وعدن على حدّ سواء ،وأصبحت اليمن متمسّكة بالتعدديّة السياسية ، في الوقت الذي أصبحت سِمَةُ العصر : المطالبة بالحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، ورفض الأشكال الدكتاتورية في التنظيم أو الحكم .

وهذا الإقرار لم يتم تأكيده في البرنامج السياسي والنظام الداخلي فقط ، وإنما أيضاً على صعيد الجبهة نفسها ، في كافة مراتبها التنظيميّة ، القاعديّة والقياديّة . ففي الوقت الذي تمّ التخلّي عن المركزية الديمقراطية ،تمّ إقرار وجود تيارات في الجبهة ، ووجهات نظر سياسيّة ، وتنظيمية ،تتحاور باستمرار دون عداء ولا تكتلات للوصول الى قواسم مشتركة تشكل منطلقاً للجبهة في عملها اللاحق .

أمام هذه الأوضاع ، كان من الطبيعي أن تبرز الأفكار الجديدة . وبعد حرب الخليج الثانية ، ازدادت الخلافات ، وتجلّت الأفكار والأطروحات الجديدة في المسائل التالية :

١ ـ الأيديولوجيا لمصلحة الإنسان ، وهو خالق هذه الأفكار ، وليس العكس .

وليست الأيديولوجيا إلّا مرشداً ودليلاً للعمل ، ويجب التخلّي عن تقديس الأفكار والنظريات والأفراد أيضاً . فالإنسان هو أثمن رأسمال ، وهو غاية التقدّم ووسيلته . وعلى ضوء ما حدث في البلدان الإشتراكية وغيرها ، فإن الإشتراكية العلميّة التي أراد مؤسسوها أن تكون دليل عمل ، يجب التخلّي عنها كدوغما ، كأفكار جامدة . ولا بدّ من احترام قناعات كافة المناضلين ، والإتفاق على أرضيّة سياسيّة تكون هي القاسم المشترك للإتجاهات الديمقراطية في البلاد .

٢ ـ المسألة الديمقراطية مسألة أساسية لحياة المجتمع ، للأحزاب ، وللأفراد .. إنها منهج متكامل في الحياة « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » .

إن النضال من أجل دمقرطة المجتمع ، هو المدخل للنضال من أجل المهمات الأخرى ، بما في ذلك النضال ضد الوجود الأجنبي في المعطيات والظروف الجديدة .

ولا يمكن أن تكون الحركة الوطنية المعارضة جادّة وتمتلك مصداقية في نضالها ضد النظام ، إذا لم تكن تسودها علاقات ديمقراطية ، واحترام راق بين أفرادها ، وهيئاتها ، والآراء المختلفة فيها . بمعنى آخر : لا يمكن أن تملك المصداقية إذا لم تقدّم صورة مصغّرة عن الحياة السياسية التي تريد أن تسود في البلاد .

إن هذا الموضوع خطير للغاية ، وخاصة بالنسبة للتنظيمات التي تربّت على الطاعة الحزبيّة والمركزية الديمقراطية والمرجعيّة وتلقي الأوامر ، وليس الفعل كالقول . وبالتالي كيف يمكن تربية وإعادة تربية المناضلين بعقلية ديمقراطية ومناضلة في الوقت ذاته ؟ . كيف يمكن أن يكون التنظيم اتحاداً طوعياً لمناضلين أحرار ، متساوين ، ومتكافئين ؟ . وكيف يكون المنصب عبئاً على صاحبه وليس امتيازاً له ؟ . وكيف يمكن تغيير السلوك القمعي الأمري الى سلوك ديمقراطي ؟ .

٣ ـ ما هي المهمّات السياسية المطروحة على عاتق الجبهة الشعبية لتحرير عمان ؟ . إسقاط النظام أم العمل على التعايش معه ، وتقديم البرامج والنضال السياسي السلمي ، العلني ، داخل البلاد وخارجها .

لم تعد المهمّة المركزيّة هي اسقاط النظام ، لأن ذلك لم يعد ممكناً في الظروف الراهنة بالنسبة للجبهة وإمكانياتها ورؤيتها لأدوات التغيير ، وبالتالي فإن المهمّة المركزية هي دعوة النظام الى المصالحة مع المعارضة على أرضية الإستجابة للمطالب الشعبيّة ، التي يفرضها تطور المجتمع والمواكبة مع العصر : دستور دائم ، مجلس تشريعي ، دولة مدنيّة تحكمها المؤسسات وليس مزاج الأفراد ، وحرية الأحزاب والصحافة والتعبير ، والحريات النقابية ، واستقلال القضاء والقضاة ، وغير ذلك من مطالب تندرج كلّها في خانة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

٤ ـ لم يعد الكفاح المسلّح ممكناً ولا مرغوباً على مستوى الشعب ، وعلى النظام أن يتخلّى أيضاً عن العنف في تعاطيه مع الرأي الآخر .

إن إطلاق الحريات العامّة يعني قدرة الجميع على التعبير عن آرائهم في قضايا البلاد ، وإعلان العفو العام الشامل والسماح للمعارضين بالعودة ، على أرضيّة التعايش ، ونبذ العنف في الحياة السياسية ، وإرساء

الجبهة تدعو كوادرها للعودة الى عُمان والعمل في أوساط الشعب وتحمّل كافّة النتائج المترتبة على ذلك

أُسس سليمة في البلاد ، هو المطلوب في الوقت الحاضر .

٥ ـ لا بدّ من عودة المناضلين والمواطنين الذي أُجبروا على البقاء في الخارج في السنوات الماضية لمعارضتهم النظام وحملهم السلاح ضدّه .. وإذا كان ممكناً الدخول في حوار مع النظام حول هذه المسألة فذلك جيد للوصول الى تفاهم . وإذا لم يكن ممكناً أو أن النظام يرفض الإقرار بالواقع الموجود ، فإن عودة المناضلين ومواجهة تبعات ذلك يصبح أمراً ضرورياً للعمل الديمقراطي .

٦ ـ ما هو الشكل التنظيمي الصالح في الوقت الحاضر ، وما هي التسمية الأفضل ، وهل يستمر العمل السري بصيغته القديمة ، أم أن الوضع يتطلّب عملاً علنياً أو سرياً من طراز جديد ، وما هي العلاقات والقواعد التي يجب أن تحكم المناضلين في مواقعهم المختلفة : المبادرة أم تلقّي الأوامر ؟ ! .

أسئلة عديدة استغرقت الكثير من الجهود ، وصيغت حولها الكثير من البرامج والخطط ، وكان من الضروري في النهاية الوصول الى حلول وسط بين الآراء المتصاعدة ، تلبي احتياجات العمل السياسي العماني في مرحلته الراهنة ، وتفتح الطريق أمام نضال الجبهة ومناضليه بعد الركود الذي ساد بفعل الإنشغالات في محاولة إيجاد الجواب على هذه التساؤلات .

لقد أجابت وثائق الجبهة الجديدة وقرارات المؤتمر بالإيجاب على كافة التساؤلات :

ـ فقد قيّمت بموضوعية التحولات العاصفة ، والحاجة الى خطاب سياسي جديد ، والى تفكير سياسي ينسجم وقدرات المعارضة والجماهير الشعبية في عمان .

ـ وثمّنت بجرأة عالية ما قام به الخصم من إنجازات ، داعية إيّاه الى المصالحة والحوار وفتح صفحة جديدة .. إذ ليس من المنطقي إنكار أن هناك معارضة رفعت السلاح لسنوات ولم تُهزم إلاّ بدخول العامل الخارجي ، وأن للمعارضة أطروحاتها ومواقفها السياسية التي يجب الإستماع إليها .

ـ وبخلاف العديد من التنظيمات المسلّحة ، فقد حسمت الجبهة خلافاتها الداخلية بالحوار والنقاشات المطولة ، والتنازل تلو الآخر .. حتى تمّ التوصّل الى ما هو صحيح وإيجابي وواقعي ، بدلاً من حسمه بقوّة السلاح وتصفية المعارضة ! .

ولا شك أن البرنامج والنظام الداخلي والتسمية الجديدة للجبهة ، قد نقلت المعارضة العُمانية خطوات الى الأمام ، ووضعت الكرة في مرمى النظام الذي يفترض أن يرد على هذه الإطروحات .

★ فالبرنامج والوثائق والتسمية هي نقاط قوة .

★ كما أن التاريخ الكفاحي نقطة قوة كبيرة .

★ والأعداد الكبيرة من المناضلين الذين عادوا أو الذين يتطلّعون الى هكذا برنامج يشكلون رصيداً لا يستهان به بالنسبة للجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية .

★ والتأييد الكبير الذي تحظى به الجبهة خليجياً وعربياً وعالمياً ، ماضياً وراهناً على ضوء البرنامج السياسي يعد من نقاط القوّة الإضافية .

والمطلوب : إستثمار كل نقاط القوة للتحرك السياسي والإعلامي المكثّف لفضح سياسيات النظام غير الديمقراطية ، والتي تتلخص في التالي :

○ **اولاً** : الحكم الفردي ـ العشائري البعيد عن روح العصر ، والذي يتعاطى مع المواطنين كرعية لا كمواطنين أحرار يحق لهم المشاركة السياسية وردع الحاكم عن اتخاذ أي قرار خاطيء .

○ **ثانياً** : إفتقاد البلاد الى مؤسسات دستورية : الدستور الدائم ، المجلس النيابي المنتخب ، السلطات المنفصلة عن بعضها البعض والمشرفة والمراقبة لبعضها البعض .

○ **ثالثاً** : صوريّة القرار الذي أصدره السلطان قابوس عام ١٩٧٦ حول العفو العام حيث يحتجز المواطن عدة أسابيع يجري خلالها تحقيق واسع عن نشاطه السابق ، ويُجبر على التوقيع على عريضة يتبرّأ فيها من نشاطه السابق ، ويُحرّم على نفسه ممارسة النشاط السياسي لاحقاً .

إن الإجراءات التعسفيّة لاتزال مستمرة ، فقد عاد منذ أسابيع المناضل محمد عوضي السرج الى وطنه ، وتمّ احتجازه قرابة الشهر ، وأجرت المخابرات سلسلة من التحقيقات معه ، ثم أطلق سراحه ، ولكنه تحت الرقابة ، وليس مسموحاً له بالتجول أو مغادرة البلاد حيث ترفض السلطات الأمنيّة تسليمه وثيقة سفر .

لقد أسقط المؤتمر الرابع للجبهة كافة المبررات التي كان النظام العماني يشهرها ضد خصومه ومعارضيه الداعين لتطوير الحياة السياسية في البلاد . والمطلوب التمسّك بالبرنامج الجديد ورفع وتيرة العمل السياسي والإعلامي والتحرك الجماهيري والخارجي لتشكيل المزيد من الضغوطات على النظام ليجري تعديلاً في سياسته تتوافق والتعديلات التي أجرتها المعارضة في برنامجها .

فهل تكون عُمان سبّاقة في هذا الميدان غيرها من الدول الخليجية ؟ . خاصة وأن المعارضة العمانية ممثلة في الجبهة الشعبيّة كانت سبّاقة في التقاط المتغيرات وإجراء تعديلات جذريّة في برامجها أكثر من القوى السياسية المعارضة التي تعيش ظروفها في مناطق الخليج الأخرى ؟ .

هذا ما يتمنّاه جميع الوطنيين المخلصين في الجزيرة والخليج .

من برنامج الجبهة الشعبيّة الديمقراطية العمانية

إن الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية ، تنظيم سياسي وطني ديمقراطي يناضل من أجل المصالح العليا للوطن والشعب العماني ، المتمثلة في السيادة الوطنية وتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وإقامة

دولة المؤسسات والقانون ، والمساواة والعدالة الإجتماعية .

إن الجبهة تقبل في عضويتها كل مواطن عماني يقبل برنامجها السياسي ويلتزم بنظامها الداخلي .

إن الجبهة ترى بان النضال الديمقراطي السلمي هو الأفضل والأصوب لظروف بلادنا على ضوء المبادرات الإيجابية التي قام بها النظام خلال السنوات المنصرمة ، بدءاً من قرار العفو العام ، وانتهاءاً بتشكيل مجلس الشورى .. ونظراً لتنامي الرغبة الشعبية لتطوير الحياة السياسية بما يحقق المشاركة الشعبية الحقيقية من خلال مجلس نيابي منتخب ، وسنّ دستور للبلاد ، والسماح بحريّة وعلنيّة الأحزاب والقوى السياسيـة ، وإجراء الإصـلاحات السياسية التي تمكّن جميع المواطنين من المساهمة في القرار السياسي .

إن الجبهة تستلهم في منطلقاتها الفكرية والسياسية ، تراث وتاريخ شعبنا وامتنا العـربية ، وحضـارتنا الـوطنية والقـومية والإسلامية ، وتتفاعل بإيجابية مع التراث الإنساني ، بما ينسجم مع واقع شعبنا ، ويدفع نضاله الى الأمام .

إن الجبهة التي قدّمت قوافل من الشهداء والمعتقلين من أجل تحرّر وتقدّم عمان ، هي امتداد طبيعي لنضالات الشعب العماني من اجل السيادة والتحرّر والتقدّم ، وهي حريصة ان تعبّر عن تطلعات وامانى اوسع الجماهير الشعبيّة وعلى استعداد كامل للتعاون والعمل المشترك مع كافة القوى والتيارات والشخصيات الوطنية في عمان ، لبناء تحالف وطني ديمقراطي واسع على قاعدة الأهداف والقواسم المشتركة لهذه القوى والتيارات والشخصيات .

إن الجبهة تؤمن إيماناً عميقاً بوحدة عمان الطبيعية المقسّمة حالياً الى دولتين هما سلطنة عمان ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وهي لذلك تدعو الى ضرورة العمل من أجل تحقيق هذه الوحدة بالوسائل السلميّة والديمقراطية بين البلدين .

إن الجبهة تناضل مع بقيّة القوى الوطنية والديمقراطية في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ووحدة المنطقة ، وإخراج كل القوات العسكرية الأجنبيّة منها .

إن الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية فصيل من فصائل حركة التحرر الوطني العربية المناضلة من أجل التحرر من الهيمنة والسيطرة الإمبريالية ، ومن أجل الديمقراطية والتقدّم الإجتماعي لشعوب امتنا العربية ، وتحقيق وحدة هذه الأمّة في كيان سياسي واحد على اسس ديمقراطية ، ومناهضة للإمبريالية والصهيونية والعنصرية والرجعيّة . وهي لهذا تناضل مع مجموع فصائل هذه الحركة في سبيل تحقيق هذه الأهداف النبيلة لأمتنا العربية .

من النظام الداخلي

١ ـ الجبهة الشعبيّة الديمقراطية العمانية ، تنظيم سياسي وطني ديمقراطي ، يقبل في صفوفه كافة الوطنيين والديمقراطيين العمانيين ، من مختلف طبقات الشعب العماني المناضلين من أجل المصالح العليا للوطن والشعب ، المتمثلة في السيادة الوطنية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الإجتماعية .

٢ ـ تسترشد الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية في منطلقاتها الفكرية والسياسية بالمنهج العلمي كمرشد لها ودليل لعملها ، وتستلهم تراث وتاريخ شعبنا وامتنا العربية وحضارتنا الوطنيّة والقوميّة والإسلاميّة ، وتتفاعل بإيجابية مع التراث الإنساني بما ينسجم مع واقع شعبنا وتطلعاته .

٣ ـ الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية هي اتحاد طوعي للمناضلين المنخرطين في صفوفها ، تستند على الوحدة في الإرادة والممارسة ، وعلى الإقتناع والحوار الديمقراطي والإحترام المتبادل للآراء المتباينة .

٤ ـ تسترشد الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية في علاقاتها الداخلية بالديمقراطية التنظيمية والإنضباط التنظيمي ، بما يعني التزام الأقليّة برأي الأغلبيّة والهيئات الدنيا بقرارات الهيئات العليا ، دون أن ينتقص ذلك من حقّ الأقليّة او اي عضو من أعضاء الجبهة في تقديم الآراء والمقترحات ، والدفاع عنها داخل الأطر التنظيمية وفي الصحافة الداخلية للجبهة ، وسعيها او سعيه لإقناع الأعضاء الآخرين بوجهات نظرها او نظره .

وتعتمد الجبهة على اللامركزيّة التنظيمية في عمل الهيئات والقيادات الفرعية ، وضرورة اعتمادها على نفسها لحل المعضلات التي تواجهها مسترشدة ببرنامج الجبهة ونظامها الداخلي وقرارات الهيئات القيادية العليا إن وجدت .

٥ ـ تقوم الحياة الداخلية للجبهة على مبدأ القيادة الجماعية بما يعني وحدة إرادة المناضلين سياسياً ونضالياً وتنظيمياً .. والمسؤولية الفرديّة بما يعني إطلاق المبادرات في كافة مواقع العمل ، ليتمكّن كل عضو من اعضاء الجبهة من القيام بدوره الريادي في وسطه الإجتماعي ، ليعزّز ويعمّق مكانة الجبهة وسط الجماهير .

٦ ـ ترى الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية بان النضال الديمقراطي السلمي هو الطريق الأفضل والأصوب لظروف بلادنا ، بما يشمل العمل وسط كافة المؤسسات الإجتماعية والثقافية والتجمعات الشعبيّة .

وتناضل الجبهة من أجل حريّة وعلنيّة العمل السياسي والنقابي والمهني في بلادنا ، مما سيطلق طاقات شعبنا وإمكانياته ، ويوفّر الأجواء السلمية والصحيّة امام كافة القوى السياسية .

٧ ـ إن المهمات الوطنية والديمقراطية المنتصبة امام الشعب العماني ، تتطلّب حشد وتكتيل قدرات وطاقات الشعب في أوسع تحالف وطني ديمقراطي على قاعدة الأهداف المشتركة للقوى والتيارات والشخصيات الوطنية والديمقراطية في عمان .

الحركة الاسلامية بين الانشغال الذاتي والعطاء الاجتماعي

زكي أحمد

■ الحركة الإسلامية ـ وكاية حركة إجتماعية اخرى ـ هي من حيث الجوهر فلسفة في الإصلاح الإجتماعي ، وتكتسب شرعيتها من هذه الفلسفة ، التي تعني القيام بمسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطريقة جماعية منظّمة ، لتفويت إسقاط هذا المبدأ من إطاره الفردي حين يكون الأمر والنهي فوق طاقة الفرد ، وليس طاقة الجماعة ، أو حين يكون الضرر اكبر من النفع على مستوى الفرد لا مستوى الجماعة .

وما من جماعة إلّاوتنطلق من واقع اجتماعي يتصف بالفساد والتخلف ، ولها رؤيتها أو مشروعها الإجتماعي البديل كتاكيد على شرعية فلسفتها الإصلاحية .. وعلى صعيد المشروع ـ الإجتماعي ، أو البرنامج أو الخطة تتعدّد إجتهادات الحركة الإسلامية ، بين من يصيغ هذا الإجتهاد في إطار المجتمع بعيداً عن قضايا الحكم والإدارة والسلطة ،بناء على خلفيّة فلسفة إصلاح المجتمع في الأساس ، وبين من يبلور اجتهاده على قاعدة أن بناء المجتمع وإصلاحه يسبق السعي نحو الوصول الى السلطة والحكم ، وهناك اجتهاداً ثالثاً يوفّق بين الأطروحتين بين إصلاح المجتمع والمشاركة السياسية ، وهناك من يؤخر إصلاح المجتمع الى مرحلة ما بعد الوصول الى السلطة

■ ■ ومع كل هذه الإجتهادات يبقى المجتمع محور ومحيط عمل الحركة او الجماعة التي توطن كل ما عندها من قدرات وطاقات فكرية أو معنوية أو مادية في سبيل إصلاح وتغيير المجتمع ، وما يؤثر سلباً على العطاء الإجتماعي للحركة يعتبر خللاً في بنية الحركة أو في جانب معيّن منها .

والخلل بصورة أوضح ، هو أن بعض الحركات الإسلامية في أحد مشكلاتها الحساسة تنشغل بأمورها الذاتية ـ إدارياً أو سياسياً أو فكرياً أو إقتصادياً أو حركياً أو ما أشبه ـ على حساب عطائها الإجتماعي ، خصوصاً حين تنشغل بخلافات داخلية تستهلك زمنا طويلاًفيتوقف عطاؤها الإجتماعي بعد أن ينخفض تدريجياً ، وهذا أمر قد يحصل ـ بل حصل فعلاً ـ لدى بعض الحركات الإسلامية .

وهذا لا يعني بالتأكيد أن لا أهمية في ترتيب الشأن الداخلي أو أن تقلل من أهمية هذا الشأن تحت مبرر العطاء الإجتماعي ، بل أن ارتفاع فاعلية ودرجة العطاء الإجتماعي إنما هي انعكاس من قوة الضبط الداخلي ..فكلّما كانت الحركة قوية في بنائها الداخلي ، كلّما كانت قويّة في عطائها الإجتماعي والعكس صحيح ايضاً .

إن الإختلاف وإن كان طبيعياً وموضوعياً ، وله أكثر من سبب ومبرر اجتهادي .. إلّا أن ما هو غير طبيعي أن الإختلاف الذي قد يتحول الى خلاف قد يستوطن في بعض الحركات زمناً طويلاً يتجاوز الحدود المعقولة ، فقد يستمر لسنوات من غير علاج حاسم ، مما يترك اثره مع مرور الزمن في حالات من التآكل الداخلي ، الى ان تصاب هذه الحركات بعجز في قدراتها على حسم الخلافات ، وهذا العجز يبدأ بالتفاعل والتمازج مع كل قوى الحركة الى أن يضعفها تدريجياً فتصبح جسراً مريضاً لا يقوى على الأعمال الإستراتيجية الكبرى .

ومما يضاعف من خطورة هذه القضية حين يكون النظام الإداري داخل الحركات لا يتصف بالإستقرار والثبات والوضـوح ـ في بعض الأحيان ـ الأمر الذي يجعل من الصعب تقنين الخلاف وتضييقه ومنعه من التسرّب والتفشي والإنتشار .

وبشكل عام فالحركة الإسلامية تفتقد نظرية واضحة في المسألة الإدارية ، وهذا يتطلّب مزيداً من التفكير والتخطيط لبلورة نظرية في البناء الإداري تتناسب وخصوصيات الحركة والمجتمع الذي تتحرك فيه .

وقد وجدنا في تجارب الحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة أن الخلاف كان يدمر بعض الحركات ويفككها وينهك حركات أخرى ويضعفها بشكل كبير ، ومن بين هذه الحركات من صمد أمام أقسى أشكال العنف والإرهاب ، لكنها ما استطاعت الصمود أمام الإنهاك الداخلي ، لأن عامل التحدي أمام العدو الذي يخلق استجابة بتحدي آخر في الخلافات الداخلية ينعدم .

وما يهمنا من مضاعفات هذه القضية هو أن يتوقف في الحركة أو ينخفض أو يضطرب العطاء الإجتماعي نتيجة الإنشغالات الذاتية التي تستمر لزمن طويل ، في حين أن كل الحركات إنما تأسست لا لكي تنشغل بقضاياها الذاتية وإنّما للعطاء الإجتماعي في سياق برامج الإصلاح والتغيير والتوجيه .

والإنشغال على حساب العطاء يحصل في صورتين : صورة الحركة الواحدة ، وصورة تعدد الحركات في الإقليم الواحد ، خصوصاً في بعض الأقاليم التي تتكاثر فيها الحركات بأعداد غير طبيعية ، كما هو حاصل في أقطار عديدة كـ « لبنان وفلسطين ومصر وأفغانستان والعراق » .

فإذا كانت التعددية السياسية الإسلامية مكسباً وقوة للحركة الإسلامية والمجتمع الذي تعمل فيه ، لما توفره من تنوع في الإجتهاد الفكري والسياسي وإثراء له على صعيد النظرية والمنهج .. فإن هذه التعددية تصبح عامل ضعف إذا تكاثرت الحركات بشكل غير طبيعي وافتقرت الى أي سند جماهيري أو فاعلية

اجتماعية ، او انشغلت بقتال بعضها البعض .

وما يعزز هذا الضعف اكثر إذا كان حضور هذه الحركات في المهجر اكبر من حضورها بين مواطنيها ، فتنشغل فيما بينها في اجتماعات مطولة لا تنتهي ، وفي الخلافات فيما بينها .. إن صحافة الحركة الإسلامية في العراق مع كثرتها وتنوّع مشاربها ، إلّا انها منشغلة في إعلامها بقضاياها ـ أي قضايا الحركات نفسها ـ اكثر من انشغالها بقضايا الجمهور العراقي ومشكلاته الإجتماعية بوجه خاص .

والسؤال : ما هي الظروف التي تجعل هذه الحركات تنشغل بأمورها الذاتية ويتوقف عندها العطاء الإجتماعي أو ينخفض بمعدلات كبيرة ؟ .

● **أولاً** : حين تصاب الحركات بالتعب ، فكما أن الفرد يصاب بالتعب كذلك الحركات ، ومن دواعي التعب داخل الحركات ، الهبوط التدريجي لوتيرة التقدم والتطور في كل المجالات أو اغلبها ، أو حين تواجه هذه الحركات المشاكل والتحديات من كل حدب وصوب .

والتعب يعني الهبوط المعنوي داخل الحركة ، وعلى مستوى قطاع كبير ، إذ يترك أثره على الأنظمة الداخلية والمؤسسات الحركية ..فقد تصاب بالركود والجمود والترهل وقلّة الإنتاجية والتباطؤ في العمل والروتين .. وكل ذلك يدفع بالحركة الى أن تنشغل بأمورها الذاتية لعدم الترتيب والتنظيم والفوضى في الأجهزة والمؤسسات . وما دامت الحركة مصابة بالتعب ، فإن معالجاتها لهذه الأمراض لن تكون سريعة وحاسمة ، ولن يكون لها مفعول قوي مادامت النفوس متعبة .

● **ثانياً** : ظروف الهزيمة والفشل عند بعض الحركات ، وكما يقال أن الهزيمة مُرّة .. وفي ظرف الهزيمة يرتبك ويضطرب كل شيء داخل الحركة ، مما يجعلها تفقد التوازن وتعيش حالة من اللاوزن ! .

وبعض الحركات في مثل هذا الظرف تتعرض للتفكك والإنقسام أو لهزات قوية ، وقد تحتاج الى زمن حتى تعيد لنفسها التوازن والثبات والإستقرار في بنيتها الداخلية ، وقبل ذلك ولوقت غير معلوم تنشغل هذه الحركات بنفسها عن أي عطاء اجتماعي يذكر .

● **ثالثاً** : ظرف التوقّف وانسداد أبواب العمل ، حيث ترى الحركة نفسها وقد انغلقت من حولها الأبواب ولديها إمكانيات العمل والفرص مغلقة داخل المجتمع الذي تتحرك فيه ، وإن كانت الفرص متاحة خارج ذلك المجتمع .

وفي ظرف مثل هذا تجنّد السلطات كل امكانياتها الإمنيّة في سبيل خنق أي عمل إصلاحي مهما كان نوعه وحجمه ، وهو ظرف تقرر فيه السلطة خطة الإبادة للحركة الإسلامية وتفرض اقسى العقوبات على اتفه الأعمال وأبسطها .. في مثل هذا الظرف تنشغل الحركة بأمورها الذاتية على حساب عطائها الإجتماعي ولو لفترة قصيرة .

● **رابعاً** : حين يتضخّم جسم الحركة بشرياً ومادياً بصورة غير طبيعية وفوق طاقة الحركة واحتياجاتها الأساسية فتتوزع فيها المؤسسات والأجهزة ، وتنتشر في ساحات كثيرة ومتباعدة ، الأمر الذي قد يرهق الحركة ويجعلها تصرف وقتاً كبيراً على قضاياها الداخلية في أمور تفصيلية كثيرة .

وهذا التضخّم من المآخذ القويّة على منظمة التحرير الفلسطينية ، ويشعر بهذا العبء من التضخّم حتى بعض قيادي المنظمة ، وقد وصفها البعض بأنها تدير مؤسساتها وأجهزتها وكأنها دولة ، في الوقت الذي لم تصبح دولة بعد على أرض الواقع ، مما جعلها تصرف الكثير من الطاقات والجهود التي تحتاجها في قضايا أساسية أقرب الى أهدافها وتطلعاتها .

والمسألة التي ينبغي أن تفكر فيها هذه الحركات المبتلاة بمثل هذه الأمراض ،هي أن تحاول قدر استطاعتها ان لا تتغير رؤية المجتمع تجاهها ، وأن لا يسيء فهم مشاكلها ، حين يجد توقفاً او هبوطاً في عطائها ونشاطها ، لأن « الدراسات المتخصصة في علم الإجتماع السياسي تفيد بأن الجمهور لا يتحمّس لمساندة اي تيار ، إلّا إذا تحقق فيه شرطان : الأول أن يفهم الجمهور مقاصد التيار وأهدافه ، والثاني ، ان يجد الجمهور لدى التيار حلاً لمشاكله الحقيقية التي يعاني منها . لذا ينبغي على الحركة الإسلامية أن تعرض نفسها على الجمهور في صورة واضحة ومفهومة وميسّرة ، وعليها من جانب آخر أن تحدد بعلميّة وموضوعية مشاكل الجمهور ـ وفق معطيات الواقع لا وفق خيالات الحركة ـ وأن تطرح الحلول لها والقيام بتعبئة الجمهور وتحريكة لصالح الحلول التي تطرح » (*) □

(*) الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية ، أوراق في النقد الذاتي ، تحرير وتقديم الدكتور عبد الله النفيسي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط ١ ، ١٩٨٩ ، ص ١٤ .

دول الخليج تصدر « قائمة سوداء » وغليان في مصر

■ أعدت الامانة لمجلس التعاون الخليجي قائمة أولى تشمل ثمانية وأربعين كاتباً وصحافياً وفناناً مصرياً ، دعت الى مقاطعتهم ومنع التعاقد معهم او السماح لكتبهم او افلامهم بدخول الخليج . وقد تم توزيع القائمة على دول مجلس التعاون الخليجي لاعلان المقاطعة وحظر أعملهم من الدخول الى دول المجلس ، الامر الذي اثار غضباً عارماً داخل نقابة الصحفيين المصريين مالبث أن تفجر على صفحات الجرائد .

فقد شن بعض الكتاب والصحافيين المصريين حملة ضد أمين عام مجلس التعاون عبدالله بشارة الذي قام باعداد القائمة السوداء واتهموه بالعمالة للنظام العراقي ومناوئة مصر .

من جهة أخرى ذكرت مصادر أعلامية في أكثر من عاصمة خليجية بأن هناك قائمة أخرى تضم عشرات من الكتاب والصحفيين العرب من أقطار عربية أخرى اتخذوا مواقف وصفت بأنها موالية للعراق ومعادية للكويت ودول مجلس التعاون الخليجي عموماً .

وذكرت صحيفة « المساء » المصرية ان وزير الاعلام المصري صفوت الشريف أجرى محادثات بشأن الموضوع مع وزراء الاعلام الخليجيين ، وقالت الصحيفة ان الوزراء الخليجيين أكدوا للوزير المصري أن القائمة لم تصل الى مستوى القرار وأن كل دولة لها قانونها الخاص للمطبوعات .

وتشمل « قائمة المقاطعة » ثلاثة من الفنانين المصريين هم : نور الشريف ، أحتجاجاً على دوره في فيلم ناجي العلي ، ونادية لطفي ، ومحسنة توفيق . كما ضمت الكاتب المصري المعروف محمد حسنين هيكل الذي وجه انتقادات عنيفة ضد الدول الخليجية بسبب مواقفها من ثورة عبد الناصر وولائها للولايات المتحدة .

ويسود اعتقاد أن الكويت والسعودية يسعيان لاعداد قوائم مماثلة هدفها التضييق الاقتصادي على المعارضين لسياساتها ، في الوقت الذي اعتبرت القائمة الخليجية السوداء على نطاق واسع في الخليج والدول العربية فعلاً شائناً كونه يهدف الى ابتزاز المثقفين العرب ، والتلويح بلقمة العيش التي يشعر المسؤولون الخليجيون انها السبيل للتأثير على معارضيهم .

اتهمت جريدة « اليوم »بالكذب !

منظمة العفو : سجل المملكة حافل بانتهاكات حقوق الانسان ولم نمتدحه مطلقاً !

■ أصدرت منظمة العفو الدولية في الثاني عشر من أغسطس الماضي وثيقة خارجية رقم : ٩٢ / ٠٢ / دبليو يو / ٢٣ إم دي إي . تحتوي على نفي لمزاعم جريدة اليوم السعودية بخصوص تصريحات أمين عام المنظمة حول أوضاع حقوق الانسان في المملكة وفيما يلي النص الكامل للوثيقة :

■ نشرت جريدة « اليوم » وهي جريدة يومية تصدر في المملكة العربية السعودية ، في عددها الصادر يوم الجمعة الموافق ١٥ مايو / أيار ١٩٩٢ (العدد رقم ٦٩٠٩) مقالا في صفحتها الاولى تحت عنوان « المملكة من الدول الرائدة في حماية حقوق الانسان » زعمت أن إيان مارتن الامين العام لمنظمة العفو الدولية أدلى بها لجريدة « اليوم » خلال زيارته مؤخرا للقاهرة . كما زعم كاتب المقال أن ايان مارتن صرح للجريدة بأن « المنظمة الدولية دائما تتلقى تقارير ايجابية ومشجعة عن حياة المواطن السعودي » ، وأن المنظمة « لم تتلق في يوم من الايام شكوى واحدة من أي مواطن سواء كان سعوديا أو عربيا أو اجنبيا يقيم على أرض المملكة » . ومضى كاتب المقال في مزاعمه ناسبا الى الامين العام قوله إن المنظمة أصدرت بيانا تثني على المملكة العربية السعودية ، وأنه سوف يدرج « في السجل المشرف للدول الرائدة في مجال الديموقراطية والحرية لشعوبها » .

غير أن الامين العام لمنظمة العفو الدولية لم يدل بأي تصريحات قط لجريدة « اليوم » أثناء زيارته للقاهرة ، ولم يصدر أي بيان يمكن تأويله بأن المنظمة تعتبر سجل السعودية في مجال حقوق الانسان نموذجا مثاليا يقتدى به . ولكن مقال جريدة « اليوم » المشار اليه انفا يجافي الحقيقة والصواب في تصوير القضايا التي تعنى بها منظمة العفو الدولية في المملكة العربية السعودية ، ويتسبب الى الامين العام تصريحات كاذبة . فكم أعربت منظمة العفو الدولية للسلطات السعودية على مر السنين عن بواعث قلقها بشأن مايرد من أنباء عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في المملكة .

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٩٠ ، أصدرت منظمة العفو الدولية وثيقة خارجية عنوانها : الاعتقال دون محاكمة للمعارضين السياسيين المشتبه فيهم (رقم الوثيقة : ٩٠ / ٠٤ / ٢٣ إم . دي . إي) ، تناولت فيها بواعث قلقها بشأن ظاهرة القبض على المعارضين السياسيين المشتبه فيهم بدون إذن قضائي ، واعتقالهم بلا محاكمة لفترات طويلة ، قد تتجاوز أحيانا العامين . وكثير من المعتقلين سجناء رأي لم يُحتجزوا لشيء سوى إعرابهم في غير عنف عما وقر في ضمائرهم من معتقدات . ففي عام ١٩٩١ ، مثلا قبض على ٣٥٠ من المصلين المسيحيين والمسلمين الشيعة بسبب تعبيرهم عن معتقداتهم الدينية على نحو سلمي . كما اعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن محاكمات السجناء السياسيين التي كانت قاصرة على المعايير الدولية للمحاكمة العادلة . إذ تفيد الانباء الواردة أن السجناء السياسيين كثيرا ما يرغمون على توقيع « اعترافات » ولا يسمح لهم بالاستعانة بمحامين . وفي أكتوبر / تشرين الاول ١٩٩١ ، قامت قوات الامن الاردنية باعتقال رجل الاعمال السعودي محمد الفاسي في عمان ، ثم سلمته الى السلطات السعودية ، و لايزال حتى الآن رهن الاعتقال الانعزالي ، وزُعم أنه تعرض للتعذيب أو سوء المعاملة .

وقد أعربت منظمة العفو الدولية مرارا عن قلقها البالغ بشأن تعذيب المعتقلين و إساءة معاملتهم ، وتلقت عدة تقارير عن وقوع وفيات بين المعتقلين من جراء التعذيب . فخلال المراحل الاولى من الاعتقال ، أثناء فترة الاستجواب ، يُوضع المعتقلون السياسيون عادة رهن الحبس الانفرادي ، حيث يجري تعذيبهم أو اساءة معاملتهم بصورة روتينية ، وكثيرا ما يُحال بينهم وبين الاتصال بذويهم أو محاميهم . وأكثر طرق التعذيب المستخدمة في السعودية شيوعا ــ حسبما ورد ــ هي : أسلوب الفلقة (الضرب على باطن الرجلين) ، والضرب على جميع أنحاء الجسم ، والحرمان من النوم ، و « التعليق » و (التعليق من المعصمين من السقف أو من نافذة عالية) ، والصدمات الكهربائية . وفي أبريل / نيسان ١٩٩٢ ، توفي كل من محمد بن فهد المطير وعبدالله عباس ، وهما في حجز الشرطة ، في حادثتين منفصلين (انظر الوثيقتين رقم : ٩٢ / ٠٤ / ٢٣ إم .دي . إي ، ورقم : ٩٢ / ٠٣ / ٢٣ إم . دي .أي ، على التوالي) . وكانا كلاهما معتقلين لفترة قصيرة قبل وفاتهما ، وزُعم أنهما لقيا حتفهما من أثر التعذيب .

فضلا عما سبق ، فقد عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها للسلطات السعودية مرارا ونكرارا ، بسبب استمرار تطبيق عقوبات البتر والجلد والاعدام بموجب أحكام قضائية ، ففي العام الحالي تم حتى الآن قطع أيدي مالا يقل عن أربعة أشخاص من معاصمهم ، وجلد عشرات الاشخاص علنا ، وإعدام ١٠ أشخاص على الاقل . ومنظمة العفو الدولية تعارض بتر الاطراف والجلد باعتبارهما انتهاكا جسيما للقوانين والمواثيق الدولية التي تحرم أي عقوبة قاسية أو غير آدمية أو مهينة ، كما أنها تعارض عقوبة الاعدام في جميع الظروف والاحوال ، باعتبارها إهدارا للحق في الحياة والحق في عدم التعرض لمعاملة أو عقوبة قاسية او لا إنسانية أو مهينة ، كما ينص على ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة .

هذا وقد طلبت منظمة العفو الدولية من رئيس تحرير جريدة « اليوم » أن ينشر تكذيبا لما جاء في المقال المذكور آنفا والذي نُشر في عدد ١٥ مايو / أيار ١٩٩٢ من الجريدة ، فضلا عن الاعتذار للمنظمة وتوضيح أن ماورد في المقال لايقوم على أساس من الصحة .

رجال الاعمال المصريون ينفون

● نفى عدد من رجال الاعمال المصريين المشاركين في أعمال توسعة الحرمين الشريفين في المملكة تورطهم في هدم بيت النبي ، ﷺ ، ومنزل السيدة خديجة رضي الله عنها . وجاء ذلك النفي في اعلان نشرته لهم جريدة « الشعب المصرية » التي تقوم بنشر تحقيقات صحافية تطالب فيها المسلمين بسرعة التدخل لوقف خطط الحكومة السعودية بهدم بعض الآثار الاسلامية بما في ذلك بيت النبي والسيدة خديجة .

الجدير بالذكر أن تحقيقا باسم « انقذوا بيت النبي » صدر في شهر يوليو الماضي من قبل لجنة إحياء الآثار الاسلامية في الحجاز تناول بالتفصيل والصور الفوتوغرافية مخطط الهدم الذي تعتزم الحكومة السعودية تنفيذه في اطار أعمال التوسعة ، وقد أثار التحقيق استياء قطاع واسع من المسلمين في البلدان العربية و أوروبا ، مما دعى الحكومة السعودية لاصدار بيان تنفي فيه عزمها على هدم بيت النبي ، الا أن تصريحات صدرت في وقت لاحق من قبل السفير السعودي في لندن بتاريخ ٢٥ يوليو الماضي أكد فيه نوايا الحكومة تلك تحت مبرر « حماية التوحيد » !! .

تقرير منظمة العفو الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين للعام ١٩٩١

■ اعتُقل العشرات من المشتبه في معارضتهم للحكومة دون تهمة أو محاكمة في أوائل العام، وظلّوا محتجزين عدّة شهور، ومن المحتمل أن بعضهم كانوا من سجناء الرأي، وقُدّم بعض معارضي الحكومة الآخرين الى المحاكمة، وظل في السجن عدد من السجناء السياسيين يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ شخصاً ممن صدرت عليهم الأحكام في أعقاب محاكمات جائرة في السنوات الماضية.

ظلّ أفراد طائفة الشيعة في البحرين، والتي تمثّل الأغلبيّة السكانية هناك، يتعرّضون للقبض التعسّفي والإعتقال دون محاكمة لأسباب سياسية، خصوصاً في أوائل العام ١٩٩١ أثناء حرب الخليج. إذ قُبض على العشرات في سترة، وبني جمرة، ورأس رمان، واحتجزوا بموجب المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة، الصادر عام ١٩٧٤، والذي يخوّل وزير الداخلية سلطة الإذن بالإعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة لفترة غايتها ثلاث سنوات وقابلة للتجديد « راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ ».

وفي نهاية يناير ١٩٩١ قُبض على عبد الله فخرو، البالغ من العمر ٦٠ عاماً، واعتقل دون تهمة أو محاكمة لما يزيد على أربعة شهور، وذلك ــ فيما يبدو ــ للإشتباه في معارضته لمشاركة البحرين في حرب الخليج. وفي مارس من نفس العام اعتُقل إثنان من رجال الدين الشيعة، هما السيد علوي البلادي والشيخ علي عاشور، لفترة قصيرة في أعقاب مظاهرة سلمية في النامة احتجاجاً على معاملة العراق لآية الله العظمى الخوئي. ويُعتقد أن معظم الذين احتُجزوا قيد الإعتقال الإداري قد أُفرج عنهم بحلول نهاية العام ١٩٩١.

واعتُقل عدد آخر من مواطني البحرين عند عودتهم الى البلاد من الخارج، وكان ذلك بسبب قرابتهم للسجناء السياسيين أو لمعارضي الحكومة، فيما يبدو، واحتُجز البعض عدّة أيام أو أسابيع ــ وكانوا فيما يبدو من سجناء الرأي ــ ثم طردوا من البحرين. وكان من بينهم عاتكة علي ابراهيم، زوجة سجين سياسي يقضي عقوبة السجن لمدة ١٥ سنة في البحرين، وكان قد قُبض عليها مع طفليها في مطار البحرين الدولي، عند عودتها الى البلاد من سوريا، واعتُقلت لمدة أسبوع واحد قبل إجبارها على العودة الى سوريا ثانية، ولكن سُمح لها في سبتمبر من نفس العام ١٩٩١ بدخول البحرين والبقاء في البلد.

وفي ١٤ ديسمبر ١٩٩١، قُبض على الدكتور عبد اللطيف محمود المحمود في المطار لدى عودته من الكويت، وهو استاذ مساعد في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين، وكان قد ألقى محاضرة عن المنظور المستقبلي للوحدة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ندوة نظمتها جامعة الكويت. وقد ظلّ الدكتور المحمود، الفقيه السنّي البارز، رهن الإعتقال حتى يوم ٢٨ ديسمبر من نفس العام، ثم أُفرج عنه بكفالة.

وظلّ عدد من السجناء السياسيين، يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ شخصاً، ممن صدرت عليهم الأحكام في السنوات السابقة في أعقاب محاكمات جائرة في السجن على مدى العام كلّه، ويُحتمل أنه كان من بينهم بعض سجناء الرأي. وقد زُعم أن معظمهم لهم صلات بالجماعات الإسلامية المحظورة، مثل « الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين » و « جمعية التوعية الإسلامية »، و « حزب الله ». وكان من بينهم أيضاً عشرات الأشخاص الذين صدرت عليهم الأحكام في إطار محاولة مزعومة لقلب نظام الحكم في عام ١٩٨١ « راجع تقارير منظمة العفو الدولية للأعوام من ١٩٨٩ الى ١٩٩١ ». ويُعتقد أن عدداً آخر من السجناء السياسيين لا يقل عن ٣٠ شخصاً قد أُطلق سراحهم في مارس وابريل ١٩٩١، بعد قضاء مدة العقوبة كلّها، أو قضائها إلاّ شهوراً معدودة. وكان من بين الذين أُطلق سراحهم: توفيق المحروس والعديد من الأعضاء المزعومين في « جبهة التحرير الوطني البحراني » ممن سجنوا في أعقاب محاكمة جائرة في عام ١٩٨٧ « راجع تقريري منظمة العفو الدولية لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ». وكان بين الذين أُفرج عنهم في أواخر العام عمران حسين عمران « راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ ».

وحوكم ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً بتهم سياسية أمام محكمة الإستئناف المدنية العليا، التي تقصر إجراءاتها كثيراً عن تحقيق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة « راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ ». وحُكم على عبد العظيم الريس في أوائل عام ١٩٩١ بالحبس سنة واحدة، ولكن أُفرج عنه لأنه كان قد قضى مدة أطول في الحجز. وبدأت محاكمة نحو ١٥ من الأعضاء المزعومين في منظمة سياسية محظورة، كانوا محتجزين منذ يونيو ١٩٩٠، وقيل إنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة لإجبارهم على الإعتراف، وقد أُفرج عن الجميع بكفالة فيما عدا واحداً فقط، في أكتوبر ١٩٩١، وكانت محاكمتهم ماتزال مستمرة في نهاية العام ١٩٩١.

وواصل السجناء السياسيون احتجاجهم على ظروف السجن القاسية، ووقعت عدّة إضرابات عن الطعام، وورد أن الأحوال قد تحسّنت من بعض الوجوه في أواخر العام ١٩٩١، ونُقل بعض السجناء الى المستشفى للعلاج.

وطلبت منظمة العفو الدولية معلومات عن سجناء يُحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي، وأعربت عن قلقها للحكومة البحرانية بشأن استخدام الإعتقال الإنعزالي الطويل الذي يؤدي الى تسهيل وقوع التعذيب، وبشأن المحاكمات الجائرة للسجناء السياسيين، وواصلت حثّ الحكومة على التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وغيرهما من المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، والإلتزام بأحكامها جميعاً في القانون والممارسة الفعلية ضماناً لحماية حقوق الإنسان.

وفي أبريل ١٩٩١ قدمت منظمة العفو الدولية معلومات بشأن بواعث قلقها في البحرين الى الأمم المتحدة، كي تقوم بمراجعتها طبقاً لإجراء وضعه المجلس الإقتصادي والإجتماعي، بموجب قراريه ٧٢٨ واو، و ١٥٠٣، للنظر في الرسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، في إطار من السرية. وفي مايو ١٩٩١، نشرت منظمة العفو الدولية ملخصاً لبواعث قلقها في السنوات الأخيرة في تقرير عنوانه « البحرين: انتهاكات حقوق الإنسان ». وفي يونيو من نفس العام، كتب وزير الداخلية الى منظمة العفو الدولية رداً على التقرير، وما قدمته المنظمة من معلومات الى الأمم المتحدة. قال إن مزاعم منظمة العفو الدولية « إشاعات مغرضة ومعلومات كاذبة »، وذكر أنه لا يوجد سجناء رأي في البحرين، وأن « مزاعم الإعتقال الإنعزالي وسوء المعاملة لا أساس لها من الصحة على الإطلاق ». كما دعا ممثلي منظمة العفو الدولية لزيارة البحرين، ولكن حتى نهاية العام ١٩٩١، لم يكن قد تمّ الإتفاق على موعد لإجراء هذه الزيارة بعد□

تقرير لجنة المحامين الدولية لحقوق الانسان في مينسوتا :

عار في البيت السعودي ـ ٢

أحمد عبد الله

■ ٢ ـ اخفاقات اجرائية ومساوىء في النظام التشريعي السعودي

● أ ـ انعدام الحرية القضائية :

لكل انسان ـ على قدم المساواة التامة مع الآخرين ـ الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة ، نظرة منصفة وعلنية ، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه اليه » ٨١ « .

إن القانون القضائي السعودي لعام ١٩٧٥م يضمن المرافعة العادلة والعلنية أمام منبر قضائي مستقل ونزيه » ٨٢ « . لكن على العكس من ذلك بالنسبة للقضاء السعودي ، حيث ليست له استقلالية حقيقية .

والملك هو السلطة السياسية والنهائية والاخيرة . كما أنه ، ولأسباب عملية ، السلطة القانونية . فهو يعين وزير العدل ، مجلس القضاء الاعلى ، قضاة محكمة الاستئناف ، وكل قاض في البلاد . أما اقصاء مثل هؤلاء القضاة فيمكن أن يتم بأمر أو مرسوم ملكي . إن قوة الملك في تعيين واقصاء أي قاض لمجرد الرغبة تقوض استقلالية ومصداقية النظام القضائي السعودي . علاوة على ذلك ، أن رئاسة وزير العدل لمجلس القضاء الاعلى يضعف الى حد كبير استقلالية النظام القضائي . والقضاة السعوديون » واعون ومدركون بأنهم كثيراً ما وقعوا تحت تأثير وقوة أفراد العائلة المالكة وأعوانهم » ٨٣ « .

وقد أجرت لجنة المحامين الدولية في مينسوتا مقابلات مع خبراء في القانون السعودي ، مواطنين سعوديين ، وعمال أجانب ، أكدوا فيها شكهم في مقدرة القضاء السعودي على اتخاذ قرار عادل وغير منحاز في قضايا يكون فيها للعائلة المالكة مصالح أو في مسائل سياسية هامة » ٨٤ « .

ويعتبر الازعاج هو القاسم المشترك بين جهاز المحاكم وبين الاجهزة المختلفة التي تعمل من خلال وزارة الداخلية . فالمحاكم ـ في كثير من الاحيان ـ هي امتداد للاجهزة الامنية بدلاً من أن تكون منابر قضائية مستقلة ونزيهة تعطي المواطنين فرصة المرافعات العادلة .

ففي فترة الاحداث الدامية في مكة عام ١٩٧٩ ـ مثلاً ـ كان أحد عشر طالبا مصرياً داخل الحرم ، أحدهم كان من طلبة الطب وقد حاول تقديم بعض الاسعافات الاولية لبعض من قد جرح . وقد اعتقل فيما بعد بتهمة التعاون مع المتمردين وقدم للمحاكمة مع خمسين آخرين من المعتقلين . القاضي من جانبه ، سأل المجموعة عما اذا ساعدوا المتمردين ، ولكنه لم يسمع لردود فعلهم كل على حدة . أي أنه لم يجر عملية بحث مستقلة عن الحقائق . فكانت نتيجة المحاكمة صدور حكم بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً عليهم جميعاً . أما الشاهد الوحيد على جريمتهم فكان رجال الامن . والقاضي في هذه القضية لم يواجه المتهمين بالشواهد التي كانت ضدهم ولم يستجوب رجال الامن عن مدى صحة اقوالهم » ٨٥ « .

وفي عام ١٩٩٠م ، حكم على أحد المواطنين السعوديين بالسجن لمدة عام وبأكثر من مائة وخمسين جلدة لاتهامه بتهريب كتب معارضة للاسلام ومخلة بالامن الداخلي وغير متفقة مع الارادة الملكية . واعتماداً على قول المتهم ، فان القاضي لم ير الكتب مطلقاً . اذ أن رجال الجمارك أو المدعي هو الذي ألصق بالكتب التهمة بأنها مخالفة للاسلام بالرغم من أنه لم يرها . أما القاضي فقد وافق على أقوال وشهادات المدعي وبالتالي اعتبر المدعى عليه مجرماً . بالطبع ، لم تكن هناك شواهد وبراهين مؤكدة على رواية المدعي لحل التعارض فيما بين ما قاله المدعي وماقاله المدعى عليه » ٨٦ « .

● ب ـ اللامساواة أمام القانون

الجميع متساوون أمام القانون ويتمتعو بشكل متساو بحمايته من دون أي تمييز» ٨٧ « .

كل الافراد متساوون أمام القانون من دون تمييز بين الحاكم والمحكوم » ٨٨ « .

إن المساواة أمام القانون عنصر أساسي في القانون الاسلامي ، وهي التي يتجاهلها السعوديون فعلاً . وقد أظهرت تحريات لجنة المحامين الدولية في مينسوتا للنظام القضائي السعودي بأن القانون لايطبق بصورة عادلة على المواطنين السعوديين والاجانب .

ونظرياً ، فان الملك وأفراد العائلة المالكة مقيدون بالقرآن ، الا أن الملك ـ عملياً ـ يتمتع بسلطات غير محدودة . ففي المسائل التي سكت عنها القرآن ، أو سكتت عنها السنة ، يستطيع الملك وضع القوانين لها بحرية . ولأنه ـ أي الملك ـ يتمتع بقوة تشريعية وتنفيذية مطلقة وقوة نهائية على النظام القضائي ،فانه يستطيع تعطيل أو تغيير أو تجاهل أو استئناف أي قانون أو نظام . إنه ـ أي الملك ـ معفى من تطبيق القانون .

وإضافة الى ذلك » لايعرض أفراد العائلة المالكة ولا أفراد العائلات المتنفذة القوية لنفس القيود القانونية التي يعرض لها المواطنون السعوديون الآخرون » ٨٩ « . فالامراء والاشخاص المتنفذون الاخرون ـ مثلاً ـ لايتعرضون للتفتيش أثناء دخولهم البلاد » ٩٠ « . كما يستطيع أفراد العائلة المالكة استخدام البوليس والقضاء لمصلحتهم الشخصية . ولأن فئة قليلة جداً تستطيع استخدام القانون لأغراضها الشخصية فان » الشخصيات أهم كثيراً من القوانين والانظمة والضوابط .. » ٩١ « . إن

معرفة شخص متنفذ في السعودية أكثر أهمية من معرفة الحقوق الاساسية المشروعة والضمانات .

كما أن الرجوع الى المحاكم لرد المظالم هو عمل غير مجدي وغير نافع اذا كان الطرف الاخر من الاشخاص أصحاب القوة أو المناصب . وقد أجرت لجنة المحامين الدولية في مينسوتا لقاءا مع أحد الاشخاص شرح فيه كيف تعرض الى السجن والتعذيب بعد أن رفض دفع قرض عليه لأحد الامراء قبل استحقاقه « ٩٢ » . وفي مقابلة أخرى نقل بعض أبناء أحد الامراء المعروفين الذين كانوا يقضون عطلتهم في الطائف اختطفوا بناتاً من الشارع . وبعد اغتصابهن ، القوا بهن في مكان آخر من الشارع . وعلى الرغم من معرفة هوية الاشخاص المختطفين ، الا أن عائلات الضحايا لم يستطعن مقاضاة الجناة لأنهم من أفراد العائلة المالكة « ٩٣ » .

والقانون السعودي لايطبق بشكل عادل ــ أيضاً ــ بين السعوديين والاجانب . فمثلاً في أي حادث سير ، ينظر فيما اذا كان الضحية سعودياً أم لا ليتم تحديد التعويض المناسب . الضحية السعودية تستلم تعويضاً يعادل ثلاثة أو أربعة أضعاف التعويض الذي تستلمه الضحية الاجنبية « ٩٤ » .

وتتسع عملية عدم المساواة في القانون السعودي الى حد التفريق في المعاملة بين الاجانب من مختلف بلدان العالم . فمثلاً يستلم ــ في الغالب ــ الغربيون من بريطانيا وأمريكا تعويضات جزيلة جداً بالمقارنة لما يستلمه غيرهم من رعايا الدول الافريقية والآسيوية .

● ج ــ إنعدام القوانين المدونة

لايدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرماً بمقتضى القانون الوطني والدولي ، كما لاتوقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي « ٩٦ » .

على الرغم من أن الشريعة تحدد بعض سلوكيات الجرائم ، كما وأنها تحدد عقوبات محددة لها ، الا أنه لايوجد قانون جزائي أو قانون عقوبات واضح ومحدد في المملكة . إن الجرائم الحديثة كالتصنت الالكيتروني والاحتيال بالحاسب الالي ومشاكل وسائل النقل وبعض الجرائم المعينة ضد أمن الدولة وتجارة الاسلحة والمخدرات كلها بحاجة الى تدوين وتحديد في قانون جزائي أو في قانون عقوبات واضح لمنع الحكومة من اتخاذ اجراءات عشوائية .

وبسبب الضغوطات التي مارسها المتعلمون ورجال الاعمال ، أدرك الملك فهد الحاجة الى اضافة تصنيفات دقيقة في مواضع أخرى من القانون السعودي . وقد اقترح ، مثلاً ، لائحة أنظمة لتنظيم المعاملات التجارية والدعاوي المدنية « ٩٧ » . لكن علمية الاصلاح تبقى بطيئة ــ خصوصاً ــ في النظام الجنائي وفي مجال الحقوق السياسية والاجتماعية . بمعنى آخر يبقى القانون السعودي خالياً من التصانيف واللوائح التي تنظم حقوق الانسان .

إن الفرصة للاجراءات العشوائية الحكومية واسعة ، لأن القانون السعودي لايحدد وبشكل واضح الحقوق التي يمكن للمواطنين وللاجانب ممارستها ولاتلك الافعال التي تعتبر ممارستها جريمة . ويمكن أن يقوم المسؤولون الحكوميون وبكل حرية باعلان أي نشاط أو أي فعل ــ تقريباً ــ على أنه غير قانوني أو مخالف للامن الوطني . كما أن الافتقار أو عدم وجود التصانيف الدقيقة زاد من الاعتماد ــ أيضاً ــ على تدخل الاشخاص المؤثرين . وهذا بدوره ضعف القوانين القضائية القائمة وزاد في قوة التعسف والظلم . وبالمناسبة ، إن الافتقار للتصانيف الدقيقة أو عدمها يعتبر بشكل خاص مشكلة بالنسبة للعمال الاجانب من الدول النامية والذين لايجدون من يدافع عنهم عندما تكون مشكلتهم القانونية مع طرف سعودي « ٩٨ » .

■ ٣ ــ الاعتقال العشوائي ، السجن الانفرادي ، والتعذيب

يتميز النظام الجنائي السعودي بالاعتقال العشوائي ، السجن الانفرادي ، التعذيب ، الاقرار والاعتراف بالقوة والمحاكمات الصورية . ويشرف وزير الداخلية على معظم قوى الامن المختلفة التي تحافظ على الامن الداخلي وتفرض القانون في المملكة « ٩٩ » . وتعتبر هذه الوكالات أو هذه المؤسسات صاحبة الحظ الاول في الحاق غالبية العسف والأذى بالمواطنين . بالطبع ، هذا بالاضافة الى مايعانيه الشعب على أيدي شرطة الامن العام ورجال المباحث العامة .

إن شرطة الامن العام « الشرطة » هي الوكالة البوليسية الرئيسية في المملكة « ١٠٠ » وتتوزع فروعها في كل أنحاء المملكة عبر نظام اداري على مستوى المناطق وعلى المستويات المحلية ، وعلى الرغم من أن شرطة الامن العام لها مديرها وهو المسؤول عن جميع وحداتها ــ الا أن حكام المناطق يمتلكون « سلطة واسعة في مسائل الامن العام » ١٠١ » . وتمتلك شرطة الامن العام سلطات واسعة للتحري والاعتقال وتحويل الشكاوي الى المحاكم « ١٠٢ » .

ومن بين المؤسسات التي تطبق القانون بالقوة ، هناك هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهناك المباحث العامة . وبالرغم من أن هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مؤسسة حكومية شبه مستقلة تكاتب الملك مباشرة الا أنها تنسق في نشاطاتها وبشكل كامل مع كل قوى الامن المختلفة في وزارة الداخلية « ١٠٣ » .

ويفرض رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مطالب دينية وتعاليم اخلاقية عامة كما يمارسون عمليات استجواب وتحري ويحيلون الدعاوي الى المحاكم . ورجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لايتوجب فيهم أن يكونوا قد مروا بفترة تدريب سلوكي ، وانما يكفي فيهم امتلاكهم معرفة عامة في مجال الشريعة « ١٠٤ » . وقد اكتسب رجال الهيئة سمعة سيئة بين كل المواطنين السعوديين والاجانب لفرضهم التعاليم والمبادىء الدينية بالقوة . كما وعرفوا بين الناس بأنهم أولئك الرجال الذيم يجوبوا الشوارع وهم يحملون العصي الغليظة ليضربوا بها أولئك الذين يحيدون عن المبادىء والاخلاق الاسلامية . اما في أوقات الصلاة ــ مثلاً ــ فقد نقل عنهم أنهم يمارسون ضرب أولئك الذين لايصلون . وفي حادثة ،نقل عنهم أنهم دخلوا مجمعاً سكنياً لفرنسيين وضربوا من كانوا فيه لأنهم كانوا يحيون حفلة خاصة « ١٠٥ » .

أما المباحث العامة فيعرف عنها القليل ، رغم أن المجموعات السياسية المعارضة تنقل بأن غلبية الاعتقلات السياسية تقوم بها المباحث عبر رجالها الذين يظهرون بين الناس في الغالب في ملابس مدنية . وتقوم المباحث العامة بجمع معظم المعلومات ومراقبتها للحكومة السعودية عبر رجالها المنتشرين في أنحاء البلاد . وتمتلك المباحث حق توقيف واعتقال واستجواب أي معارض سياسي مشتبه فيه من دون أي سابق انذار وفي أي وقت . وقد زادت الحكومة السعودية من استخدام المباحث بشكل ملحوظ ودراماتيكي بعد الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩م وبعد أحداث مكة في نوفمبر ١٩٧٩م . وعبر السنوات ، برز نمط أو اسلوب وهو قيام المباحث باعتقال المشتبه في كونهم أعضاء في مجموعة معارضة « ١٠٦ » .

● أ ــ التوقيف والاعتقال العشوائيان

لايجوز تعريض أي انسان للتوقيف أو الاعتقال أو الابعاد العشوائي « ١٠٧ » .

ولايجوز توقيف أي فرد أو تحديد حريته أو ابعاده أو معاقبته من دون سبب شرعي « ١٠٨ » .

إن احدى الشكاوي الاكثر شيوعاً والاكثر ديمومة ضد الحكومة السعودية من قبل السعوديين والاجانب هي ممارستها للتوقيف والاعتقال العشوائيين فكل فئة من فئات قوات الامن ، بما في ذلك رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لديها سلطة التوقيف والاعتقال من غير قيد أو شرط « ١٠٩ » . في عام ١٩٨٣م أصدرت وزراة الداخلية « قوانين ومبادىء للتوقيف والاعتقال والحبس المؤقت والتوقيف الاحترازي « ١١٠ » ، والتي يعتقد انها تطبق بالقوة

■ رغم أن الشـريعة تحدد سلوكيات الجرائم والعقوبات الخاصة بها ، إلا أنه لا يوجد قانون جزائي وقانـون عقوبـات واضـح ومحدد في المملكة

وفي كل الحالات « ١١١ » . إن لرجال الشرطة كامل الصلاحية بموجب تلك القوانين والمبادىء بتوقيف أو اعتقال « أي شخص في حالة تبعث على الشك » « ١١٢ » . بالطبع تقع الصلاحيات الواسعة المعطاة لرجال الشرطة في قلب التوقيفات والاعتقالات العشوائية في المملكة العربية السعودية .

ويعتبر التوقيف العشوائي مشكلة جدية ــ خصوصاً ــ لمن يشتبه في كونهم معارضين سياسيين وللاجانب وللاقلية الشيعية . وقد اجرت لجنة المحامين الدولية في مينسوتا مقابلات مع كثير من المعارضين السياسيين السعوديين ، والذين قد تم اعتقالهم واستجوابهم وتعذيبهم على أيدي رجال المباحث « ١١٣ » .

من بين أولئك الذين أجريت معهم مقابلات ، شخصية قيادية لمنظمة شيعية ، والذي قد تم توقيفه في نهاية الثمانيات بعد احتفال بمولد النبي محمد « ١١٤ » . إن قصة تلك الشخصية توضح الى أي حد أو الى أي مدى يمكن أن تكون انتهاكات حقوق الانسان في المملكة . فبعد مهاجمة البيت من قبل رجال المباحث ، قاموا بمصادرة أي مطبوعة شيعية فيه . كما قاموا باعتقال الرجل ، أي الشخصية ثم أخذوه الى سجن الدمام . في السجن وضع في غرفة مساحتها « ٣ قدم في ٤ قدم » وأجبر على البقاء واقفاً . ثم أنه لم يسمح له بالنوم لمدة ثلاثة أيام بلياليها .

بعد ذلك ، استجوبه رجال المباحث مراراً حول « جرائمه ضد الحكومة الوهابية » بالطبع ضرب الرجل على كل أجزاء جسمه وتمت مطالبته مراراً بأن يوقع اعترافاً يوضح فيه بأنه « مواطن غير لائق » لارتكابه جرائم ضد الحكومة السعودية . وقد كان يتعرض للضرب المتكرر في كل مرة يرفض فيها توقيع الاعترافات ثم يعاد الى تلك الغرفة الصغيرة . واستمر التحقيق والضرب والحبس في الغرفة الصغيرة لمدة ستة اسابيع الى أن وقع الرجل ــ أخيراً ــ على أوراق الاعتراف .

بعد التوقيع على أوراق الاعتراف بفترة وجيزة ، أرسل الرجل الى المحكمة الشرعية ، حيث طلب منه الاعتراف شفهياً بما ارتكب من جرائم وردت في اعترافاته المكتوبة والمدونة . كما أن الرجل قد أخبر مسبقاً بأن عليه الاعتراف شفهياً بما ارتكب من جرائم أمام المحكمة ، والا لكان سيعود الى السجن ويعاد ضربه . الرجل من جانبه اعترف شفهياً ثم اطلق سراحه .

والجدير بالذكر ، ان الرجل كان يتناول وجبتين بسيطتين يومياً طيلة فترة سجنه . كما أنه ــ في فترة وجوده في الدمام ــ كان في سجن انفرادي .

بعد سنتين حضر الرجل احتفالاً دينياً مشابهاً ، فاكتشفه المباحث مع أربعة آخرين من أصدقائه . الرجل هرب تلك الليلة ولكن رجال المباحث قتلوا أصدقائه الاربعة . أحد الذين قاموا باستجوابه سابقاً اتصل به تلفونياً فيما بعد وطلب منه الحضور الى الدمام في اليوم التالي . لم يستطع الرجل الحضور فقرر رجال المباحث محاصرة ومهاجمة بيته وبيوت أصدقائه في مساء ذلك اليوم ، وبعد أن وجدوه اصطحبوه معهم الى سجن الدمام . و في السجن استجوبوه مرة أخرى وهددوه بأنه اذا لم يتعاون فسوف يقتل كما قتل أصحابه .

تعرض الرجل الى ضرب أكثر ــ خصوصاً ــ على أخمص قدميه . وغلق مقلوباً وذلك بربط قدميه الى خشبة طويلة ، ثم أعيد ضربه . كما شتم وشتم كل أبناء الطائفة الشيعية ، ثم بالاضافة الى ذلك ، طلب منه تسجيل أسماء أولئك الذين يشاركون في الاحتفلات الشيعية .

وفي مرحلة من مراحل التعذيب غُطس الرجل في ماء بارد لمدة ثلاثين دقيقة . وبعد ذلك غُطس في ماء حار بعد اخراجه من الماء البارد مباشرة . وبالطبع ، هذا التكتيك يؤدي الى تشقق في البشرة ، مما يجعل أثر البهارات والفلفل على الانسان مؤلماً للغاية .

وفي النهاية ، اعترف الرجل بارتكابه لجرائم أكثر فاطلق سراحه فيما بعد .

ولكن وبالرغم من أن رجال المباحث استمروا في مراقبة نشاطاته ، الا أنهم استجوبوه في مناسبات كثير عن فائدة الاحتفالات الدينية الشيعية . بالطبع الرجل كان يعرف عن أصدقاء سعوديين لم يعترفوا أمام رجال المباحث فقتلوا داخل السجن « ١١٥ » .

وأجرت لجنة المحامين الدولية في مينسوتا مقابلة مع سعودي اعتقل أربع مرات « ١١٦ » . في المرة الاولى من اعتقاله ، كان برفقة زملاء له قادما من المدرسة . وقد أخبرهم البوليس بأن التجمع لأكثر من شخصين ممنوع . أما الاعتقال الثاني والثالث فقد حدثا عندما كان يتحدث مع زملاء له في الشارع . وحدث الاعتقال الرابع في البيت ولم يكن هناك ترخيص أو مذكرة بالاعتقال في جميع الحالات .

أحد السعوديين الذين يعيشون في الخارج ، قال للجنة المحامين بأن رجال المباحث جاءوا للبحث عنه لكنهم حين لم يجدوه ، اعتقلوا أخاه وعذبوه بدلاً عنه « ١١٧ » .

وفي حادثة أخرى مشابهة ، وصفت احدى النساء في مذكراتها كيف حضر أربعة ملثمين من رجال المباحث الى بيت عائلتها في منتصف الليل لاعتقالها . بالطبع ، لم يكونوا يحملون ترخيصاً أو مذكرة بالتفتيش أو الاعتقال ، لقد اندفعوا الى داخل البيت وقاموا بتفتيش كل الغرف ، ثم اعتقلوها واصطحبوها معهم الى سجن الدمام « ١١٨ » .

إن لجنة المحامين الدولية في مينسوتا علمت أيضاً عن حالات اعتقال تمت في مداخل المملكة . ففي حالات متعددة تم اعتقال طلاب علوم دينية من الطائفة الشيعية بعد رجوعهم من ايران وسوريا في مطار الرياض وعلى الحدود السعودية الاردنية والحدود السعودية الكويتية .

ولم تعط السلطات التي قامت بالاعتقال في أي من الحالات أي سبب للاعتقال « ١١٩ » . وفي حادثة أخرى قام رجال المباحث باعتقال عائلة كاملة شيعية على الحدود السعودية البحرينية من دون اعطاء حتى كلمة واحدة لسبب الاعتقال « ١٢٠ » .

ولازالت القيادات الدينية الشيعية المشتبه في تعاطفها مع منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية وحزب الله الحجاز وحزب العمل الاشتراكي تتعرض للاعتقالات العشوائية على أيدي السلطات السعودية « ١٢١ » .

في الرابع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٩م ، اعتقل تسعة من الشيعة في العوامية لمحاولتهم تنظيم مراسم عزاء عاشوراء . وكان من بين أولئك الذين اعتقلوا محمد عبد الكريم الفرج وهو طالب يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً ، وعبدالله علي موسى وهو موظف في أرامكو يبلغ من العمر تسعة وعشرين عاماً « ١٢٢ » .

وعلمت لجنة المحامين الدولية في مينسوتا عن اعتقالات عشوائية تمت لستة من الطلبة الشيعة في عام ١٩٨٩م بعد أن شب حريق في سكن طلابي تابع لجامعة الملك سعود في الرياض . بعد ذلك اطلق سراح أحدهم بينما استمر الاخرون في السجن يتعرضون للتعذيب الى أن يعترفوا بقيامهم باحراق المبنى « ١٢٣ » .

ولكي يتعرض الانسان للاعتقال العشوائي ، فانه لايحتاج الى أن يعتنق أفكاراً سياسية معارضة للحكومة « ١٢٤ » . بل يكفي أن يحمل كتاباً أو شريط كاسيت أو شريط فيديو ــ يعتبر من جانب السلطة سياسياً ــ ليسجن . وقد اعتقل أحد المواطنين السعوديين في مطار جدة في عام ١٩٨٥م لجلبه « كتب سياسية » « ١٢٥ » .

وخلال فترة حرب الخليج سنة ١٩٩٠م ، قامت الحكومة السعودية باعتقال الالاف من اليمنيين من بيوتهم ومدارسهم وأماكن عملهم « ١٢٦ » . ويظهر أن اعتقال اليمنيين كان بسبب أصولهم وبسبب موقف حكومتهم من حرب الخليج .

■ من الشكاوي الأكثر شيوعاً ضد الحكومة السعودية من قبل المواطنين والأجانب هي ممارستها للتوقيف والاعتقال العشوائيين .

واعتماداً على مانقله أحد المراسلين الاميركيين ، فان الحكومة السعودية قامت باعتقالات عشوائية ــ أيضاً ــ ضد السودانيين « ١٢٧ » .

● ب ــ الاعتقالات مستمرة للاجئي الحرب

ليس فقط من يشتبه في كونهم معارضين سياسيين أو مجرمين ، هم الذين يتعرضون للتوقيف والاعتقالات العشوائية في المملكة ، وانما يتعرض لها حتى لاجئي الحرب . والسلطات السعودية لازالت مستمرة في اعتقال « ٥٤٠٠٠ » لاجئاً عراقياً في مخيمات صحراوية معزولة « ١٢٨ » . وقد طلب أولئك اللجوء الى السعودية لمعارضتهم للحكومة العراقية . لكن الحكومة السعودية احتجزتهم في مخيمات صحراية معزولة ومحاطة بالاسلاك الشائكة ، وهم لايزالون الى اليوم في خيام منقطعين عن العالم .

وهناك ثلاث مخيمات صحراوية للاجئين العراقيين تحت الاشراف المباشر للحكومة السعودية وادارة المنظمة الاسلامية العالمية للاغاثة . ويعتبر مخيم رفحا وهو المخيم الاكبر حيث يسكنه « ١٠٩٢٨ » لاجئاً يتوزعون كالآتي : « ١١٠٧٠ » رجلاً ، « ٣٩٩٠ » إمرأة ، « ٥٨٦٨ » طفلاً تحت الثانية عشرة سنة ، « ١٧١ » افغانياً ، « ٧ » من التركمان ، « ١٢ » كردياً و « ١٣ » مسيحيا « ١٢٩ » .

أما المخيم الثاني فهو مخيم الارطاوية ويسكنه حوالي « ١٢٠٠٠ » نسمة من المدنيين موزعين الى ثلاثة قسام . القسم الاول ويضم المسيحيين والمسلمين السنة . والقسم الثاني يضم « ٢٧٠ » كردياً . والقسم الثالث المسلمين الشيعة والذين تبلغ نسبتهم في هذا المخيم حوالي ٩٠ بالمائة .

ويضم المخيم الثالث الاسرى والفارين من العسكريين . بالطبع المتبقون وعددهم « ٢٢٠٠٠ » أسيراً وفاراً لم تعد الحكومة السعودية تعاملهم كأسرى حرب ، وانما تعاملهم ومعها المنظمات العالمية كلاجئين .

حدثت بعض الاضطرابات في المخيمات العراقية في ديسمبر عام ١٩٩١ م ونقل أن سببها هو محاولة سلطات الامن السعودي ابعاد اللاجئين الى العراق .

وقد زار ممثلون عن الصليب الاحمر الدولي والممثلية العاليا للاجئين التابعة للامم المتحدة وعن الحكومة الاميركية مخيمات اللاجئين العراقيين عدة مرات . كما أن الحكومة السعودية تتباحث مع وزارة الخارجية الاميركية والمنظمات العالمية حول ايجاد مقر للممثلية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة في المخيمات وتحويل من يمكن تحويله من اللاجئين الى بلدان أخرى حيث يكون هناك أقارب لهم . وقد دعت الحكومة السعودية في مايو عام ١٩٩٢ م هيئة من رجال الكونغرس الاميركي لزيارة المخيمات العراقية .

إن المخيمين الاول والثاني يضمان قرابة « ٣٢٠٠٠ » نسمة فيهم النساء والاطفال والكبار والعجزة . ولم توضح الحكومة السعودية ــ أبداً ــ الاساس الذي بموجبه احتجزت ولازالت مثل هؤلاء العراقيين .

● ج ــ التعذيب والاعترافات بالاكراه

لايجوز تعريض أحد للتعذيب ولا لمعاملة أو عقوبة وحشية أو غير انسانية أو مهينة « ١٣٠ » .

لايجوز تعريض أي شخص للتعذيب الجسدي أو النفسي ولا لأي شكل من أشكال الاذلال أو القسوة أو الاهانة « ١٣١ » .

إن الانتهاك الواسع والشديد لحقوق الانسان في النظام القضائي الجنائي السعودي يعبر عنه عملياً بأخذ الاعترافات بالقوة عبر التعذيب . ويوجب النظام الجنائي الاسلامي ، ضمن نظام اثبات تجريم الاشخاص ، أن يقسم الشهود أو اعتراف الطرف المتهم بالجرم في موارد معينة « ١٣٢ » . وبناء على ذلك ، فان الشرطة السعودية والمحققون يطلبون وبشكل روتيني من المشتبه فيهم أن يعترفوا بجرائمهم المزعومة . وعندما يرفضون الاعتراف فانهم يخوّفون ويضايقون ويعذبون مراراً ويمكن أن يحتجزوا من دون محاكمة لمدة غير محددة حتى يعترفوا . ويبدو من كل ذلك أن السطات السعودية لايهمها أن النظام الجنائي الاسلامي لايقر تلك الاعترافات التي تؤخذ بالقوة« ١٣٣ » .

في نوفمبر عام ١٩٨٣م ، اعتقل رودولفو أم . البانو وهو فلبيني لاتهامه بقتل أحد زملائه في العمل « ١٣٤ ». وقد أجرى التحقيق معه ضابطان ليلاً ونهاراً . وتعرض أثناء التحقيق للضرب والركل والحرق بالسجائر في يديه وأعضائه التناسلية . كما ونكسه المعذبون السعوديون وضربوه مراراً بقضبان خشبية . و في النهاية وخوفا على حياته ، اعترف البانو بارتكابه جريمة القتل . بالطبع ، الاعتراف دوّن باللغة العربية ، فلم يفهم البانو ما ورد في وثيقة الاعتراف « ١٣٥ » .

وفي سبتمبر عام ١٩٨٥م ، فتش رجال الشرطة بيت بنيتو بيرنادينو فوجدوا في حقيبة زميله في الغرفة حشيشة المارجوانا . وطلب رجال البوليس معرفة مكان زميلي بيرنادينو ولكنه لم يعرف مكانهما ، فصفعوه على وجهه وأذنيه ، ثم ضربوه وركلوه على صدره . واستمر الضرب لمدة ساعة قبل أن يساق بيرنادينو الى مركز الكشف عن المخدرات في الدمام . بالطبع تعرض بيرنادينو الى التعذيب أثناء فترة التحقيق . واشتمل التعذيب على الضرب على أخمص القدمين « الفلقة » والمنع من النوم والاجبار على الوقوف على القدمين لمدة طويلة ، كما وأن المحققين غمسوا رأسه مراراً في المرحاض . وبعد اثني عشر يوماً من الضرب والتعذيب ، اعترف بيرنادينو مجبراً بأنه كان يبيع مواد مخدرة « ١٣٦ » .

وتعرض العديد من السعوديين ممن قابلهم أعضاء من اللجنة الى التعذيب في سجن الدمام طيلة السنوات العشر الأخيرة . وفي الدمام طرق مختلفة للتعذيب وهي : المنع من النوم الضرب ، ويشمله الفلقة ، الاجبار على الوقوف لمدة طويلة ، والتغطيس في الماء البارد والحار ومن ثم ذر البهارات على البشرة . إن التعذيب الممنهج لايقصد منه الحصول على اعتراف فقط ، وانما يقصد منه اجبار الضحية على اعطاء معلومات عن أشخاص آخرين هم هدف للتحقيق .

أحد الذين أجريت معهم مقابلات كان رجلا شيعيا . اعتقل في الدمام وتم التحقيق معه حول أحد اقاربه المتهم بصلاته مع المعارضة السياسية في السعودية « ١٣٧ » . تحول التحقيق سريعاً الى عملية تعذيب بعد أن نفى الرجل معرفته بنشاطات قريبه . هذا و قد منع أحد اصدقائه الذي كان معه في السجن من النوم لمدة خمسة أيام بلياليها . وفي كل ليلة كان رجال المباحث يستجوبون الرجلين . كانت تهمة الرجل هو كتابة الشعارات المعارضة وحضور مظاهرات ضد الحكومة . ومن صور التعذيب التي لاقاها في السجن ، صب الشاي الحار على وجهه والضرب على أخمص القدمين « الفلقة » . كما غلق في أحدى الليالي الى الحائط لمدة تتراوح بين ست الى ثمان ساعات بحيث لا تلامس رجلاه أرضية الغرفة « ١٣٨ » .

وخلال فترة التحقيق ، كان هناك محققان بشكل دائم وكانا يمارسان دورين متباينين . وبمعنى آخر ، كان أحدهما ليناً وكان الآخر خشناً . بحيث كان الخشن

■ إن الانتهاك الواسع والشديد لحقوق الأنسان في النظام القضائي الجنائي السعودي يُعبر عنه عملياً بأخذ الاعترافات بالقوة .

يضرب الرجل كلما أعطى أجوبة سلبية . وقد أمضى الرجل ثلاثة أسابيع وهي نصف المدة التي أمضاها في الدمام في حبس انفرادي « ١٣٩ » .

ومثال آخر على ضحايا المباحث ، وهو رجل سُجن في الدمام في زنزانة مساحتها « ٢ قدم في ٢ قدم » وبداخلها مرحاض يفوح بالروائح الكريهة « ١٤٠ » . لم يتناول الرجل خلال الثلاثة أيام الاولى من اعتقاله أية وجبة طعام . وبعد ذلك أي بعد تجويعه لمدة ثلاثة أيام ، أعطوه ماءا وخبزاً . كان رجال المباحث يستجوبونه ويضربونه كل ليلة . كما كانوا يسألون عن أسماء من يشاركون في الاحتفلات الشعبية . وعانى الرجل من أنواع مختلفة من التعذيب لمدة ثلاثة أسابيع بما في ذلك الصدمات الكهربائية والضرب بالكابل الكهربائي والفلقة والوقوف على البراميل عارياً ثم رميه بقطع من الثلج وضربه فيما حال وقوعه . بالطبع حدث كل ذلك ولمدة ثلاثة أسابيع حتى اضطر للتوقيع على أوراق الاعتراف « ١٤١ » .

بعض من أجريت معهم مقابلات ، تحدثوا عن أقارب لهم تعرضوا للتعذيب أو المعاملة السيئة على أيدي رجال المباحث أو غيرهم من المسؤولين السعوديين فمثلاً اعتقل أحدهم خمس مرات خلال الثمانيات لاتهامه بممارسة نشاطات سياسية و « نشر أفكار شيعية غير مقبولة » « ١٤٢ » . ولقد كانت مدد سجنه في الدمام تمتد الى شهور في كل مرة . و في إحدى المرات ، زار الرجل — الذي تحدث الى اللجنة — قريبه في سجن الدمام بعد أن مضى على سجنه شهر ، وقد كان من الواضح للرجل أن قريبه كان قد تعرض للضرب المبرح الى حد أن كثيراً من أسنانه كانت مكسرة وملابسه كانت ملطخة بالدماء « ١٤٣ » .

ويقول آخر كانت اللجنة قد أجرت معه مقابلة أن أخاه أعتقل في منتصف الثمانينات وعذب بقسوة بالغة اثناء وجوده في السجن والذي امتد لمدة أربعة أشهر « ١٤٤ » . و بعد اطلاق سراحه لم يتحدث لأي أحد من أعضاء عائلته عما عاناه في السجن من تعذيب ، لكن أخاه ، أي الذي أجريت معه المقابلة قال إن آثار التعذيب كانت واضحة على ظهر أخيه السجين ، بل وحتى يعتقد أنه ضرب بكابلات كهربائية و منفضة سجائر . كما استمر في معاناته من الالام الشديدة والتي كانت بحاجة الى معالجة دائمة وتدليك « ١٤٥ » .

وعن التحقيق قال واحد ممن أجريت معه مقابلات أنه يتكون من أسئلة يجريها مسؤول ومعه مجموعة من المساعدين « ١٤٦ » . ومهمة المساعدين هي ضرب السجناء أثناء التحقيق الى أن يغيروا من أجاباتهم . ويمكن أن يكون الضرب عشوائياً وكيفما اتفق أي لا يلزم أن يكون نتيجة لرد فعل محدد . في بعض الاحيان تغطس رؤوس السجناء في مياه المراحيض . وفي أحيان أخرى ، يعطى السجناء أدوية غير معروفة . في بعض الحالات ، نقل السجناء الى المستشفى بسبب شدة الضرب . وهناك قسم خاص في مستشفى الدمام لمثل هذه الحالات تحت اشراف أطباء خاصين . وفي كثير من الاوقات كانت جروح السجناء تستلزم بقاءهم في المستشفى لعدة أيام « ١٤٧ » .

وهناك حوادث كثيرة تمت خلالها ممارسة عمليات التعذيب والمعاملة الوحشية داخل السجن . فقد اعتقلت السيدة زهراء الناصر وزوجها على الحدود السعودية الاردنية « الحديثة » في يوليو عام ١٩٨٩ « ١٤٨ » . وفيما بعد حولت جثتها التي كانت عليها آثار التعذيب واضحة الى عائلتها « ١٤٩ » .

وفي حادثة أخرى ، كانت الضحية فيها امرأة حاولت الارتقاء بصورة أكثر بحقوق المرأة « ١٥٠ » . ولقد اعتقل زوجها أولاً وعذب ، ثم اعتقلت هي فيما بعد وعذبت ، ومن أنواع التعذيب الذي مورس ضدها هي كالآتي : سجنها في زنزانة ضيقة جداً ، اجبارها على الوقوف على رجل واحدة لمدد طويلة ، ضربها على وجهها ، وحقنها بمواد غير معروفة عشرين مرة تقريباً « ١٥١ » .

وسجنت إحدى قريباتها مع طفلة تبلغ من العمر سنة واحدة . وتعرض الطفل أثناء الحبس الى جرح أدى في النهاية الى مرض دائم أو عاهة دائمة في الدماغ « ١٥٢ » . وفي حادثة مماثلة ، علمت اللجنة عن امرأة اسقطت جنينها في السجن بسبب المعاملة السيئة« ١٥٣ » .

ويعتقد أحد الذين أجريت معهم مقابلات ، والذي سجن عدة مرات ، أن كل الذين يعتقلون في السعودية لابد أن يتعرضوا الى نوع من أنواع التعذيب أو المعاملة السيئة ، الا اذا كانوا مستعدين للتوقيع على أوراق الاعتراف « ١٥٤ » . وحسب قول هذا الشخص أن كل المعتقلين يتوجب عليهم أن يوقعوا على أوراق الاعتراف قبل أن يسمح لهم بمغادرة السجن . وتحدث عن المعاناة النفسية التي تعرض لها أثناء اعتقاله فقال إنه وُضع في زنزانة انفرادية ضيقة لمدد طويلة . كما كان يسمع صيحات عالية في الليل وقد شعر بالخوف على حياته . ولم يكن يرى أحداً الا الحراس الذين كانوا يجلبون له الطعام . لذا أصيب بالهلوسة نتيجة لتلك الظروف حتى أنه كان يصرخ طالباً أحداً ليتحدث معه . ولقد كان عليه أن يتظاهر بالمرض حتى يتمكن من التحدث مع شخص آخر ولو ببعض الكلمات « ١٥٥ » . الجدير بالذكر ، أن الرجل كان في زنزانة انفرادية لمدة شهر كامل قبل أن يستجوبه رجال المباحث . وقد طلب منه المحققون أن يوقع على ورقة يعترف فيها بأنه شارك في مظاهرات غير قانونية وخطط لاسقاط الحكومة . وعندما رفض التوقيع على اوراق الاعتراف ضربه المحققون وقالوا له « حافظ على حياتك بالتوقيع على هذه الاوراق » « ١٥٦ » .

● د — سجن انفرادي ، عدم وجود هيئات دفاع ، ومنع المحاكمات العادلة والعلنية

كل شخص اتهم بمخالفة قانونية له الحق بأن يدعي أنه بريء حتى تثبت جريمته حسب القانون ومن خلال محاكمة علنية تتوفر له فيها كافة الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه« ١٥٧ » .

كل متهم بريء حتى تثبت جريمته من خلال محاكمة عادلة تكون له فيها كافة ضمانات الدفاع« ١٥٨ » .

في الحالات التي علمت بها لجنة المحامين الدولية في مينسوتا ، لم يتوفر للمتهمين بارتكاب جرائم تمثيل قانوني وفي جميع المراحل . لقد كان على المتهمين تعريف أنفسهم ، الا أنهم كثيراً ما كانوا يواجهون المشاق والصعوبات بسبب منعهم من الاتصال بالعالم الخارجي .

ويوضع المتهمون بقضايا سياسية في زنزانات انفرادية ويمنعون من الالتقاء بالمحامين وبأصدقائهم وبأفراد عائلاتهم . أما في القضايا غير السياسية ، فيسمح للمتهمين — عموماً — بالاتصال بأفراد عائلاتهم أو أصدقائهم تلفونياً . والاجانب يسمح لهم في الغالب بالاتصال بسفاراتهم ، على الرغم من أن هناك تمييزاً ضد العمال العرب والآسيويين . أي أن الحكومة السعودية لاتسمح لهم بالاتصال بأي أحد الا بعد أن يمضوا مدداً طويلة في السجن . وحسب أحد التقارير ، أنه أصبح من الطبيعي أن لايجد أفراد عائلة أو أصدقاء أحباءهم الذين اختفوا بشكل مفاجيء لعدد من الايام ، حتى يفتشوا عنهم في كل مراكز الاعتقال « ١٥٩ » .

وعلى الرغم من أن النظام القضائي يؤكد على أن تكون المحاكمات علنية « ١٦٠ » ، الا أن الواقع هو عكس ذلك « ١٦١ » . كما أنه لايسمح لمحامين الدفاع بالحضور الى داخل المحاكم . ويحضر المتهم في الغالب وحيداً« أو مع مترجم » أمام القاضي الذي يعالج القضية ويقرر عقوبتها .

وفي القضايا السياسية ، فإن المحاكمات ليست مغلقة فحسب وانما سرية أيضاً « ١٦٢ » . قبل عام ١٩٨٠م ، لم تكن هناك محاكمات لاولئك الذين يشتبه في كونهم معارضين سياسيين . وانما يعذبون وبعد أن يعترفوا ، يعاقبوا ويطلق سراحهم « ١٦٣ » . أما بعد عام ١٩٨٠م ، فقد بدأت الحكومة باجراء محاكمات صورية لكي تعطي الاعتقالات طابعاً قانونياً أو شرعياً . وببساطة ، يعتمد القضاة على الاعتراف لاجراء الاحكام و فرض العقوبات « ١٦٤ » . و قلما

يعرف السجناء وعوائلهم عن الجرائم الموجهة لهم وعن مدة العقوبة التي سيقضونها » ١٦٥ « .

وحسب قول أحد الذين اجريت معهم مقابلات فإن المحاكمات تجري في الدمام مرة كل أسبوع . كما أنه يطلب من المعتقلين أو السجناء ، وقبل أن يقفوا أمام القاضي ، بأن تكون اعترافاتهم الشفهية كاعترافاتهم المدونة أمام المحققين » ١٦٦ «. ولم تعلم لجنة المحامين الدولية في مينسوتا عن أية حالة أحيلت الى المحاكمة من دون اعتراف مسبق .

بالاضافة الى ذلك ، فان سرية محاكمات المتهمين السياسيين ، تجعل من الصعب عليهم الترافع أو الرجوع الى جهة قضائية أعلى تنظر في قانونية توقيفهم أو اعتقالهم أو ادانتهم . وباستثناء العفو الملكي ، فانه لايوجد علاج قانوني كحق لاولئك الذين ادينوا خطأ .

■ مصادر الفصل الثاني

٨١ ــ الميثاق العالمي لحقوق الانسان ، ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م .
٨٢ ــ القانون القضائي ، المادة ١ . راجع الهامش رقم ٥٢ .
٨٣ ــ وزارة الخارجية الاميركية في صفحة ١٥٧٩ . راجع الهامش رقم ٥٢ .
٨٤ ــ راجع المقابلة مع ي ي ي ي مينوبوليس ، ١٧ أبريل ١٩٩٢م .
٨٥ ــ راجع المقابلة مع م م ، راجع الهامش رقم ١٥ .
٨٦ ــ راجع الدعوى أو المشكلة ف ف ف .
٨٧ ــ الميثاق العالمي لحقوق الانسان المادة ٧ . راجع الهامش رقم ٨١ .
٨٨ ــ ميثاق القاهرة لحقوق الانسان في الاسلام الصادر عن منظمة المؤتمر الاسلامي في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية التاسع عشر في ١٤ محرم ١٤١١ هـ الموافق ٥ أغسطس ١٩٩٠ م المادة ١٩ أ « حضر المؤتمر وزير خارجية المملكة » .
٨٩ ــ وزارة الخارجية الاميركية ــ تقرير البلدان حول حقوق الانسان لعام ١٩٩٠م . في ١٦٢٦ « ١٩٩١ م » .
٩٠ ــ المصدر السابق .
٩١ ــ أم فيلد « التجار : العائلات التجارية الكبيرة في السعودية ودول الخليج » ١٩٨٥ م « .
٩٢ ــ راجع المقابلة مع ب ب ب لندن ، ١٣ يناير ١٩٩١ م .
٩٣ ــ راجع المقابلة مع ي ي ي ي راجع الهامش رقم ٨٤ .
٩٤ ــ راجع كتاب مور « المحاكم ، القانون ، العدل ، والعقوبات الجنائية في المملكة العربية السعودية » .
٩٥ ــ الميثاق العالمي لحقوق الانسان ، المادة ١١ . راجع الهامش رقم ٨١ .
٩٦ ــ راجع نيويورك تايمز ، ٣١ ديسمبر ١٩٩١ م .
٩٧ ــ راجع الفصل الرابع من هذا التقرير .
٩٨ ــ راجع دائرة الجيش الاميركي في صفحة ٢٩٢ . راجع الهامش رقم ٤ .
٩٩ ــ المصدر السابق في صفحة ٢٩٤ .
١٠٠ ــ المصدر السابق .
١٠١ ــ الألفي في صفحة ٣٨. راجع الهامش رقم ٤٤ .
١٠٢ ــ مقابلة مع عبدالعزيز السعيد ، نشرت في الرياض بتاريخ ١٣ جمادى الآخر سنة ١٤١١ هـ .
١٠٣ ــ المصدر السابق .
١٠٤ ــ راجع المقابلة مع س في ١٣ / ١ / ١٩٩١ م .
١٠٥ ــ راجع تقرير منظمة العفو الدولية السعودية : اعتقالات دون محاكمة للمعارضين السياسيين المشتبه فيهم » ١٩٩٠ « .
١٠٦ ــ الميثاق العالمي لحقوق الانسان ، المادة ٩ راجع الهامش رقم ٨١ .
١٠٧ ــ ميثاق القاهرة الاسلامي لحقوق الانسان ، المادة ٢٠ . راجع الهامش رقم ٨٨ .
١٠٨ــ وزارة الخارجية الاميركية في صفحة ١٥٧٨ . راجع الهامش رقم ٥٢ .
١٠٩ ــ أم القرى رقم ٢٩٨٨ في تاريخ ١١ / ١١ / ١٩٨٣ م .
١١٠ــ منظمة العفو الدولية في صفحة ٣ . راجع الهامش رقم ١٠٥ .
١١١ ــ المصدر السابق .
١١٢ ــ راجع مقابلة مع د مينوبوليس ١٥ / ١١ / ١٩٩٠ م . مقابلة مع ي ، مونتريال ٧ / ٩ / ١٩٩١ م . مقابلة مع ج مونتريال ٧ / ٩ / ١٩٩١ م . ومقابلة مع ح ، لندن ٦ / ٦ / ١٩٩١
١١٣ ــ مقابلة مع ي .راجع الهامش رقم ١١٢ .
١١٤ــ المصدر السابق .
١١٥ ــ مقابلة مع آي ٣ / ١١ / ١٩٩٠ م .
١١٦ ــ مقابلة مع ك ٤ / ١١ / ١٩٩٠ م .
١١٧ ــ مذكرات عالية مكي « يوميات إمرأة في السجون السعودية »١٩٨٩ م .
١١٨ ــ مقابلة مع غ مينوبوليس ، ١٦ / ٩ / ١٩٩١ م .
١١٩ ــ راجع مقابلة مع د ، راجع الهامش رقم ١١٢ .
١٢٠ ــ المنظمة العربية لحقوق الانسان ، التقرير السنوي « ١٩٩٠ » .
١٢١ ــ المصدر السابق .
١٢٢ ــ المصدر السابق في صفحة ٦٩ .
١٢٣ ــ المصدر السابق في صفحة ٦٨ .
١٢٤ ــ المصدر السابق في صفحة ٦٩ .
١٢٥ ــ منظمة العفو الدولية ، في صفحة ٣ ، راجع الهامش رقم ١٠٥ .
١٢٦ ــ مقابلة مع ل مينوبوليس بالتلفون ١٠ / ٤ / ١٩٩٢ م .
١٢٧ ــ مقابلة مع دددد بالتلفوون ١٠ / ٤ / ١٩٩٢ م .
١٢٨ ــ المصدر السابق .
١٢٩ ــ الميثاق العالمي لحقوق الانسان ، المادة ٥ . راجع الهامش رقم ٨١ .
١٣٠ ــ ميثاق القاهرة الاسلامي لحقوق الانسان ، المادة ٢٠ . راجع الهامش رقم ٨٨ .
١٣١ ــ راجع الفصل ١ ــ هـ ــ ٤ .
١٣٢ ــ المصدر السابق .
١٣٣ ــ راجع رسالة رودولفو أم البانون ، ١٥ / ٣ / ١٩٨٦ م .
١٣٤ ــ الشهادة الخطية لبينيتو بيرنادينو .
١٣٥ ــ مقابلة مع هـ ، راجع الهامش رقم ١١٢ .
١٣٦ ــ المصدر السابق .
١٣٧ ــ المصدر السابق .
١٣٨ ــ مقابلة مع ج ، راجع الهامش رقم ١١٢ .
١٣٩ ــ المصدر السابق .
١٤٠ ــ مقابلة مع هـ ، راجع الهامش رقم ١١٢ .
١٤١ ــ المصدر السابق .
١٤٢ ــ مقابلة مع ك ، راجع الهامش رقم ١١٦ .
١٤٣ ــ المصدر السابق .
١٤٤ ــ مقابلة مع آي ، راجع الهامش رقم ١١٥ .
١٤٥ ــ المصدر السابق .
١٤٦ ــ منظمة العفو الدولية ، تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٩٠م في ٢٠٥ « ١٩٩٠م » .
١٤٧ ــ المصدر السابق .
١٤٨ ــ مقابلة مع م مونتريال ٨ / ٩ / ١٩٩١ .
١٤٩ ــ المصدر السابق .
١٥٠ ــ المصدر السابق .
١٥١ ــ المصدر السابق .
١٥٢ ــ مقابلة مع آي ، راجع الهامش رقم ١١٥ .
١٥٣ ــ المصدر السابق .
١٥٤ ــ المصدر السابق .
١٥٥ ــ الميثاق العالمي لحقوق الانسان المادة ١١ . راجع الهامش رقم ٨ .
١٥٦ ــ ميثاق القاهرة الاسلامي لحقوق الانسان ، المادة ١٩ . راجع الهامش رقم ٨٨ .
١٥٧ ــ مقابلة مع أ مينوبوليس ٨ / ١١ / ١٩٩٠ .
١٥٨ ــ مقابلة مع آي ، راجع الهامش رقم ٤٥ .
١٥٩ ــ المصدر السابق .
١٦٠ ــ القانون القضائي ، المادة ٣٣ . راجع الهامش رقم ٤٥ .
١٦١ ــ الخارجية الاميركية في صفحة ١٥٧٨ . راجع الهامش رقم ١٢٠ .
١٦٢ ــ المنظمة العربية لحقوق الانسان في صفحة ٧٠ . راجع الهامش رقم ١٢٠ .
١٦٣ ــ مقابلة مع آي ، راجع الهامش رقم ١١٥ .
١٦٤ ــ المصدر السابق .
١٦٥ ــ المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية « حقوق الانسان في الجزيرة العربية » ١٩٨٩ « .
١٦٦ ــ مقابلة مع آي ، راجع الهامش رقم ١١٥ .

الأخيرة

الخليج خلف القضبان !

■ القضبان والحدود لها فلسفة خاصة لدى مشايخ الخليج .. كلما تأزم الوضع ، ارتفعت الحواجز وزادت القضبان ، وبنيّت السدود .

الكويت انتهت للتو من بناء « حائط برلين » يفصلها عن العراق ، ويحميها من اي تسلل .. وهناك انباء تشير الى ان المملكة بصدد اقامة حاجز آخر « مكّهرب » على حدودها مع اليمن ، في الوقت الذي يشكل البحر الاحمر مانعاً طبيعياً أمام السودان ومصر ، والخليج والقوات الامريكية فيه حاجزاً أمام ايران .

اذن فالقادة الخليجيون ، وعلى نمط التفكير الصحراوي الصافي ، يطّوقون انفسهم داخل القلعة او يحيطون أنفسهم بخندق حين يستشعرون الخوف من محيطهم .

لكن الفلسفة ذاتها تبقى حتى بعد زوال الخطر الاقليمي ، ففي كل مرة تستشعر الحكومات القلق من تنامي المعارضة تشدد اجراءات التفتيش عند الحدود .. وتنصب المفرزات العسكرية عند مداخل المدن ، وتبني المزيد من السجون ، وتسن القوانين الصارمة ، وتهدد بالقبضة الحديدية ، وتمارس سياسات القمع .

لا يعني ذلك ان المشيخات التي تسكن القلعة الخليجية متوافقة ، لكنها في حالة ذهول ، وحين يُحكم اغلاق الابواب سيكتشفون الكارثة .. فحين غزا الجيش العراقي الكويت وجد شيوخ الامارة الصحراء مفتوحة امامهم ليطلقوا سيقانهم للريح ، ويدخلوا في حمى شقيقتهم الكبرى ، لكن الى اين سيفرون حين تسطو عليهم تلك الشقيقة وهو بالفعل ما يقض مضاجعهم ؟ ! .. اين سيتوجه سكان امارة قطر اذا اشتدت الازمة مع السعودية بسبب عزم المملكة على قلب نظام الحكم هناك مهما كلف الثمن .. أين سيفر مشايخ البحرين اذا قرر السادة في الرياض الحاق الجزيرة الصغيرة بملحقات نجد ؟ ! .

لقد تعوّد الاطفال ان يبنون مدينة من الرمل على شواطىء البحار .. تلك المدينة تصلح ان تكون نموذجاً لهذا الخليج ، هذه المشيخات التي تكتنز الحقد ضد بعضها لو تمادت في فلسفة « التسوير » لوجدنا مثلا : حائطاً كهربائياً بين المملكة والامارات ، وخندقاً بين بلادنا وعمان ، وسوراً بيننا وبين الكويت ، وربما ستحتاج حكومتنا الى مراقبين دوليين على حدودها مع الاردن ، ولسارعت قطر لبناء حاجز من الالغام يفصلها عن السعودية والامارات ، ولعمد شيوخ الامارات نفسها يبتكرون الحواجز والخنادق والموانع لحماية انفسهم .

وعلى صعيد كل دولة خليجية ، هل نجحت الاسوار والسجون والمعتقلات في كبح جماح المعارضة .. أم أنها تحولت الى وسيلة لحشد معارضين جدد ؟ ! البحرين مثلاً ، التي توصف في تقارير المنظمات الدولية بأنها « جزيرة السجون » ، هل نجح القمع في استئصال جذور المعارضة ؟ .. ان الانباء تتحدث عن اضراب جماعي نفذه المعتقلون السياسيون في البحرين للمطالبة بتحسين احوالهم ولفت انظار الرأي العام الى قضيتهم ، وقد تسربت انباء اضرابهم رغم الحواجز والقضبان .

ومن هنا نجد التفسير لعجز دول مجلس التعاون ان تترجم الاتفاقيات المشتركة التي نصت عليها مقرراتها الى خطط عملية ، نجد التفسير لعدم اعتماد التنقل بين دول الخليج بالبطاقة المدنية عوضا عن جواز السفر وهو الامر الذي اشبعته القمم الاحدى عشر الماضية بحثاً ومناقشة وصدرت بحقه توصيات ، ونجد التفسير لاستمرار وجود الحدود بل وتشديدها بين الشقيقات الست ، ونجد التفسير لعدم المضي قدما في اعتماد عملة خليجية موحدة بالرغم من ان الوضع الاقتصادي واحتياطي العملات لدى الدول الست متقارب الى حد كبير ..لا أحد مستعد ان يتنازل عن الصور ، ولا احد مستعد ان يتنازل عما يعتبره حق سيادي ولو كان مجرد جواز سفر ، ثم ان القلق يدفع تلك المشيخات للعزوف عن « المقامرة » في وحدة قد تذوّبها وتنهي كياناتها المستقلة ، والتسوير وحده قادر على منح الشيوخ شعب وحدود للسلطة ، ومادة لممارسة التسلط .

العجيب ان نسبة السجون في البحرين مثلاً ، بالنسبة لعدد المواطنين تفوق نسبة المستشفيات والمعاهد .. وهذه جدلية الأمن التي يعتبرها شيوخ البحرين مقدمة على الديمقراطية هناك ، والاعجب ان المستشفيات لاتجد ازدحاماً كالذي تشهده السجون حتى باتت سلطات الأمن البحرينية ترفض عودة المنفيين والمطلوبين لأنه لايوجد متسع في السجون لأبوائهم ! .

اللجوء الى تشديد الخناق كلما ضاقت فرص الحوار .. يبنون الاسوار حين يعجزون عن كسب جيرانهم ، ويبنون السجون حين يختلفون مع شعوبهم ، ويحدون من الحريات حين تختلف وجهات النظر مع مواطنيهم والخاسر الاكبر هو الانسان الخليجي نفسه الذي يمتلك امكانيات الدول الكبرى ويعيش في ظل انظمة قبلية عشائرية تحكمه بقوانين العصور الوسطى .. المواطن الذي يجد آلاف الحواجز والحدود تحد من تقدمه وتطوره ونهضته ونموه .. المواطن الذي تزرع المفارز العسكرية وتبث المخابرات حتى داخل جلده وفي شرايينه ، المواطن الذي يفتقد في ظل هذه المشيخات الأمن والطمأنينة والحرية وهي جميعاً دعائم أي نهضة وعناصر اي تطور .

ان اغلاق الفرن سوف يزيد النيران استعاراً ، والضغط يسبب الانفجار ، ولعل الحل الأمثل لهذا المشيخات حتى تتقي الانفجار أن تزيل القضبان وترفع الحواجز بينها وبين شعوبها وبين بلادها وجيرانها ، أن ترفع الحدود بين المواطن والسلطة حتى يأمن كل منهما الآخر ، ومعالجة عوامل القلق لدى الجارات العربيات بدل تسوير بلادنا بخندق تستعر فيه الكراهية والحقد ،لأن ذلك لن يوفر الأمن لحكامنا ولن يوفر الطمأنينة لهم ■ .

اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية

تطالب بالافراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين التالية اسماؤهم:

الاسم	تاريخ الاعتقال
الشيخ عبد الكريم الحبيل	١٩٨٨/٤/٢١
٢ـ الشيخ جعفر علي المبارك	١٩٨٨/٤/٢١
٣ـ الشيخ عبد اللطيف حسين الناصر	١٩٨٨/٨/١٧
٤ـ الشيخ عبد الله محمد النمر	١٩٨٨/٨/١٧
٥ـ سيد نجيب ماجد الهاشم	١٩٨٨/٤/٢٢
٦ـ محمد الجيزاني	١٩٨٨/٤/١٨
٧ـ محمد هلال قاسم الصيود	١٩٨٨/٤/٢٠
٨ـ فوزي عبد الله اليوسف	١٩٨٨/٤/٢٠
٩ـ جعفر جاسم الحَمَد	١٩٨٨/٤/٢٠
١٠ـ مصطفى علي الخاتم	١٩٨٨/٤/٢٠
١١ـ عبد الكريم حمود	١٩٨٨/٤/٢٠
١٢ـ علي خليل الصايغ	١٩٨٨/٤/٢١
١٣ـ حسين عبد الله الحيّ	١٩٨٨/٤/٢١

الاسم	تاريخ الاعتقال
١٤ـ علي سعيد درويش	١٩٨٨/٤/٢١
١٥ـ فتحي حسين الحبيب	١٩٨٨/٤/٢٢
١٦ـ ناصر عبد الله اليوسف	١٩٨٨/٤/٢٥
١٧ـ سيد عدنان سيد محمد اليوسف	تموز ١٩٨٩
١٨ـ حسين منصور عباس	١٩٨٨/١٠/٥
١٩ـ سيد ياسين الصايغ	تشرين الأول ١٩٨٩
٢٠ـ الشيخ ابراهيم البطاط	
٢١ـ عبد العزيز الفارس	١٩٨٩/٦/١٧
٢٢ـ علي آل ليل	١٩٨٩/٦/١٧
٢٣ـ صلاح نصفان	١٩٨٩/٦/١٩
٢٤ـ حسين سُبيت	١٩٨٩/٦/١٩
٢٥ـ حاتم الصادق	١٩٨٩/٦/١٩

للتضامن مع هؤلاء المعتقلين يرجى المراسلة الى العناوين التالية:

الملك فهد بن عبد العزيز
الديوان الملكي
الرياض ١١١١١
المملكة العربية السعودية

الأمير نايف بن عبد العزيز
وزارة الداخلية
الرياض ١١١٣٤
المملكة العربية السعودية

للمزيد من المعلومات والاستفسار يرجى المراسلة الى العناوين التالية:

اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية:

عنوان لندن:

B.M.BOX 7 111
London WC1 3XX. UK

او الى عنوان اللجنة في امريكا:

ICHR
960- B National Press Building
Washington;D.C. 20045
Tel:(202) 879 6767
FAX: (202) 879 6768